الهيمنة والمساواة في السيادة

نظرية تقارب المصالح في العلاقات الدولية

الهيمنة والمساواة في السيادة

نظرية تقارب المصالح في العلاقات الدولية

تأليف : إم. جي. بالون

ترجمة: أحمد سعود حسن

منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب

وزارة الثقافة - دمشق ٢٠١٥م

العنوان الأصلي للكتاب:

Hegemony and Sovereign Equality

M. J. Balogun

الهيمنة والمساواة في السيادة: نظرية تقارب المصالح في العلاقات الدولية / تأليف إم. جي. بالون؛ ترجمة أحمد سعود حسن. – دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠١٥ .– ٢٣٢ص؛ ٢٥ سم
(الخطة الوطنية للترجمة؛ ٢)

١– ٣٢٧.١٠١ ب ا ل هـــــ ٢– العنـــوان
٣– بالون ٤– حسن ٥– السلسلة
مكتبة الأسد

تصدير

إن الكتب التي تَبحث في العلاقات الدولية والتي تستهدف القراء على المستويين الشعبي والمهني ليست بالقليلة. ففي كل عام تُصدر دور النشر مئات من العناوين التي تدرس هذا الموضوع من زوايا مختلفة، أما الكتب المتممة حول نظرية وتاريخ وسياسات وسلوك العلاقات الدولية فهي تلك التي تركز على موضوعات متخصصة مثل قانون البحار والانتشار النووي ونزع السلاح والتغير المناخي والعولمة والتجارة والتمويل العالمي والإرهاب، وعلى ضوء هذه التخمة في سوق الكتب فإنه من المنصف أن نتساءل ما الجديد الذي يمكن أن يقدمه نص آخر للقارئ؟

بلغة علم الاقتصاد تكمن القيمة المضافة لهذا الكتاب في محاولة استكشاف العلاقات الدولية من زاوية جديدة، أي من زاوية الدول التي لا تكون قوية عسكرياً ولا مزدهرة اقتصادياً كتلك الدول التي تدير شؤون العالم والتي لا تستحوذ على انتباه الباحثين. ينطلق هذا الكتاب من الافتراض القائل: إنَّ دراسة العلاقات الدولية بشكل حقيقي يستلزم الإقرار بتعايش الأقوياء مع الضعفاء. وبناءً على هذا الافتراض، يضع هذا الكتاب إطاراً من المفاهيم والذي من المحتمل أن يثبت بأنه ذو فائدة في فهم الصراع والتناغم بين مختلف أنواع المصالح سواءً كانت مصالح الأقوياء الضعفاء أو مصلحة الدولة أو مصالح اللاعبين من خارج إطار الدولة.

يرسم الكتاب الخطوط الأساسية لنظرية جديدة وهي نظرية تقارب المصالح، ويبدأ بتحديد ثلاثة أنواع من المصالح بشكل عام. المصلحة الأولى هي مصلحة الفرد فيما يتعلق باهتماماته هو وليس اهتمامات أي شخص آخر، والنوع الثاني بالإضافة إلى المصلحة الشخصية هي مصلحة الدولة التي تعمل لمصلحة مجتمع من الأفراد وبالنيابة عنهم. أما النوع الثالث من المصالح فهي مصلحة المجتمع الدولي أو دول ذات سيادة وفي حالة تنافس فيما بينها. ويؤكد الكتاب أن أهمية كل

نوع من أنواع هذه المصالح لا يمكن فهمها بشكل كامل ما لم يتم تحليل المسافة أو التقارب بين كل نوع من هذه المصالح.

لتوضيح نماذج معينة في عملية بروز أنماط مختلفة من المصالح، يستند هذا الكتاب إلى أسطورة آدم وحواء وذريتهما، والسلالات التي انحدرت منهما، فيلحظ الكتاب بشكل خاص أنه في بداية الأمر لم يكن يهم آدم إلا نفسه، فقد كان باستطاعته أن يتجول في طول وعرض جنة عدن كما شاء، وأن يزيل أي شيء يعترض طريقه. ولو كان لديه معرفة مسبقة عن مؤامرة الحيّة لكي تبعده عن الأرض الملعونة، ما كان هناك شيء يمنعه من قطع رأس الحيّة المتآمرة ويعيش في نعيم إلى الأبد. لقد كان بإمكان آدم أن يتصرف دون أن يسأله أحد ماعدا ضميره وربما الخالق إن كان يعرف الخالق حقاً. إن حياة آدم البسيطة والخالية من الهموم منحته كل الحقوق، ولم تكن عليه واجبات والتزامات ماعدا واجباته تجاه نفسه وتجاه بقائه ورفاهيته.

بيد أن الحالة اختلفت عندما ظهرت حواء في المشهد، فكان على آدم الآن أن يهتم بأمزجة رفيقته الجديدة. كان لا بد أن تُعدَّل قليلاً "نظريته حول السيادة الفردية"، إذا جاز لنا أن نسميها كذلك، لتستوعب هذا المتغير وهو زوجته، فقد ازدادت القيود على أعمال آدم الأحادية الطرف كلما ازداد عدد أفراد عائلة أول زوجين وتكاثروا. لقد استلزم تكاثر السكان وضع وتنفيذ مجموعة من المبادئ والقوانين الأخلاقية بهدف تنظيم العلاقات ما بين الأفراد وما بين الجماعات، وتحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات. وحتى وقتذاك ولآلاف السنين، كان المتحدّرون من آدم يحرسون وبغيرة حرياتهم الفردية، وهكذا كانت زيادة عدد السكان في إحدى المناطق تهدد حرية إنسان الكهوف التقليدي، وكان ينتقل مع أقربائه أو قبيلته إلى منطقة أخرى.

استمرت موجة الهجرة حتى غطَّت كل شبر من الأرض ولم يبقَ هناك من مكان للذهاب إليه. وعند هذه النقطة بالذات دخل الأفراد الأقوياء ذوو السلطة والموارد وفوق كل شيء الإرادة لفرض النظام وتنظيم سلوك المجتمعات الجنينية. ومنذ هذه المرحلة المبكرة حتى الوقت الحالي كان على المجتمع المنظم أن يعالج مسائل مثل أخلاقية السلطة، ولماذا يجب على الفرد أن يكبح نزوعه الطبيعي نحو الحرية ويختار

الطاعة لسلطة خارجية بدلاً من ذلك، وما الذي يشكل حدود السلطة، وكيف نستجيب لتوق الإنسان الأساسي للعدالة.

وفي حين أن الدولة الحديثة مستمرة في التصارع مع هذه القضايا، برز نمط جديد من السيادة له منظومته الخاصة ليس من الدولة فحسب، بل أيضاً من الأفراد الذين كانوا حتى تلك اللحظة خاضعين للسيطرة الحصرية للدولة.

إن أحد الأسئلة التي يسعى هذا الكتاب للإجابة عليه، هو فيما إذا كان الانتقال المتدرج من حالة الفوضى أو حالة "دولة الطبيعة" مروراً ببروز الدولة القومية ووصولاً إلى العقيدة الدولية، هو حدث تاريخي عارض أم حقيقة لا مفرَّ منها للتطور الإنساني. وبكلمات أخرى، هل يمكن تتبّع رحلة آدم نحو العقيدة الدولية عبر مسار تاريخي يمكن التنبؤ به كما هي الحال في النتائج الفيزيائية الجبرية؟. وكما يبين هذا الكتاب فإن رحلة آدم من دولة الطبيعة مروراً بالدولة المبنية وفق معاهدة ويستفاليا Westphalia وصولاً إلى العقيدة الدولية، يمكن فهمها على أحسن وجه ليس كحركة أحادية الاتجاه، بل كتجربة متعددة الأطراف.

تبين نظرية تقارب المصالح أنه بدلاً من أن تكون رحلة الإنسان منذ البداية حتى الوقت الحالي رحلة ميسرة ذات اتجاه واحد، فإنها كشفت عن وجود ثلاثة أنماط من المصالح بشكل عام. المصلحة الأولى هي المصلحة الفردية والتي على غرابتها تميل إلى أن تكون متناقضة، كما يتجلى ذلك في الميل الطبيعي لدى الإنسان لأن يتأرجح بين الخير والشر، وبين الخطأ والصواب. والنوع الثاني من المصالح هو مصلحة المجتمع أو المصلحة الوطنية، والتي من الصعب أكثر مناغمتها نظراً لصدام الإرادات. أما المصلحة الثالثة فهي المصلحة التي تبرر إنشاء المؤسسات المتخطية للحدود القومية والحفاظ عليها.

وعلى الرغم من تصارعها، فإن بعض المصالح ونظراً لتقاربها يمكن التوفيق فيما بينها بسهولة أكبر من التوفيق بين مصالح أخرى. وهذه نظرياً هي الحالة مع مصلحة الفرد تجاه نفسه وعلاقته مع مجتمعه المباشر، في حين أن مصالح أخرى متباعدة تباعد القطبين وتحتاج إلى جهود غير عادية لأن تصبح متطابقة بشكل متبادل، ومثال على ذلك هي الرغبة في الاستعمار مقابل إرادة

المقاومة أو المصلحة النموذجية للدولة أو لمواطنها ومصلحة المؤسسة التي ترعاها مؤسسات دولية بعيدة المكان.

وفي إطار تتبعه للصلات ما بين الأنماط الثلاثة من المصالح، يبدأ هذا الكتاب بنزهة فلسفية قصيرة حيث يولي اهتماماً خاصاً للزوايا المختلفة التي ينظر من خلالها إلى كيفية حصول الفرد على معرفة الخطأ والصواب. بعد ذلك ينطلق هذا الكتاب في الفصل الثاني ليبحث في مضامين المعرفة البشرية للحرية الفردية، وعلى خلفية الأسئلة المعرفية والوجودية التي تم طرحها في الفصول الأولى، يبحث الفصل الثالث في الزوايا المتنافرة التي يُنظر من خلالها إلى نظرية الدولة وبشكل خاص إلى الظروف التي في ظلها يبرر للدولة أن تضع مصلحة المجتمع فوق مصلحة الفرد. أما الفصل الرابع فيركز على إقحام ثوابت الحكم الرشيد للمؤسسات المتخطية للحدود القومية في معادلة السيادة والصراع ما بين التفسيرات المثالية والواقعية للنظام الجديد. إن كفاية أو عدم كفاية التفسيرات المتضاربة للتغيير (أم هل هو تطور تدريجي؟) من حالة الفوضى إلى "نظام عالمي جديد" هو موضوع الفصول اللاحقة.

بالإضافة إلى اقتراحها أداة تحليلية جديدة ليتم دراستها وتبنيها من قبل المهنيين في مجال العلاقات الدولية، فإن من المحتمل أن تثير نظرية تقارب المصالح جدلاً شعبياً حول قضايا معاصرة من أبرزها دور القوى العظمى في الحفاظ على النظام، والصدام ما بين الهيمنة والمقاومة ومدى وحدود الحرب على الإرهاب، والخيارات المفتوحة أمام العالم في المحاولات الرامية لكبح جماح الفوضى وتعزيز سلام دائم. ومن المؤمل أن يجد صناع السياسات في مختلف أنحاء العالم الخيارات التي تم تحديدها في هذا الكتاب خيارات عملية ومفيدة فيتم دمجها في الرؤى الاستراتيجية العالمية.

إنني ممتن بشكل خاص للزملاء المهنيين الذين قدموا تعليقات مفيدة على المسودات الأولى، كما يجب عليّ أن أشكر أولئك القراء المجهولين لما قدموه من تعليقات مفيدة على المخطوطة، ولكن الأهم من ذلك، لما قدموه من إشارات مفيدة حول التغييرات التي كنت بحاجة لإدخالها في الأجزاء المختلفة من الكتاب. ولكنه يجب عليّ أن أتقبّل المسؤولية عن أيَّة أخطاء متبقية.

إم. جي. بالون

الجزء الأول

العقيدة الدولية: الفلسفة والنظرية

الفصل الأول

الفرد والدولة والعلاقات الدولية:
نحو نظرية تقارب المصالح
وكيانات سيادية متوازية ومتنافسة

نحن نؤمن بأن هذه الحقائق واضحة بحد ذاتها وهي أن جميع البشر خُلقوا متساوين وأن الخالق قد وهبهم حقوقاً ثابتة لا تقبل التغيير وأن من بين هذه الحقائق حق الحياة وحق الحرية وحق السعي وراء السعادة.

إعلان الاستقلال الأمريكي ١٧٧٦

١-١ مقدمة:

توجد في العالم المعاصر ثلاثة أنواع من السيادة متوازية مع بعضها، وهذه الأنواع الثلاثة هي سيادة الفرد حول ما يهمه هو دون غيره، وسيادة الدولة القومية على أراضيها وشعبها، وسيادة المؤسسات التي أُنشئت لتعبر عن إرادة "المجتمع الدولي" مهما كان تعريف هذا المجتمع.

ويطرح الصراع الدائم بين الأنماط المختلفة من السيادة بضعة أسئلة. السؤال الأول هو على أية معايير أخلاقية يمكن أن تشرعن الحرية التي يدّعيها كل نمط. وإذا ما وضعنا السؤال بصيغة مختلفة فسيكون: هل الحق في الحرية حق أعطاه الله كما يجادل أنصار نظرية الخلق؟ أم أن هذا الحق هو أحد مقتضيات العقل المحض الذي لا تشوبه شائبة كما يقول أنصار كانط (Kant)؟ هل يتطور هذا الحق مع

المجتمع على مَرِّ الزمن كما يزعم أنصار داروين (Darwin) الاجتماعيون، أم أنه ببساطة تم تلفيقه لتأكيد مصلحة من بين المصالح المتنافسة والدفاع عنها، وتلك هي الفرضية الأساسية في واقعية مكيافيللي؟

والسؤال الثاني وهو ينبع مباشرة من السؤال الأول وهو: في أية ظروف يمكن تبرير إخضاع أحد أنماط السيادة لنمط آخر؟ والسؤال الثالث هو كيف يمكن رسم الحدود بين الأنماط المختلفة من السيادة لضمان أن كلَّ نمط يؤدي تلك الوظائف فقط التي تتناسب معه بالشكل الأمثل.؟ والسؤال الرابع: ما هي الضوابط وحالات التوازن التي ابتكرت أو يمكن أن تبتكر لإخضاع كل كيان سيادي للمحاسبة؟

في إطار الإجابة عن الأسئلة السابقة يتفحص هذا الفصل ثلاث نظريات متناقضة في العلاقات الدولية، وهي النظرية الواقعية والتي تفترض أنّ النضال من أجل السلطة هو نذير بالصراع، والنظرية المثالية التي تعطي للعقل القدرة على تعزيز التناغم، والنظرية العقلانية لكانط (Kant) التي تدّعي بكثير من التوسع أن العقل لا يميل إلى طرد فكرة الصراع فحسب، بل إنه أيضاً يعزز بروز "مجتمع دولي" يحل محل الدول القومية الضيقة.

وانطلاقاً من هذه التقاليد الفلسفية الثلاثة، يجادل هذا الفصل بالفكرة القائلة أن المصالح التي يتم تلبيتها بالشكل الأفضل في أي زمن معين هي تلك المصالح الملموسة والمنظمة، وفوق كل ذلك القابلة للتوفيق مع ما يوازيها من مصالح أخرى. ومن ثم يمضي هذا الفصل في القسم الثاني منه ليركّز بشكل خاص على الحرية الفردية لافتاً الانتباه لسعيه الدائم للحرية والعقبات لجعل الحرية مثالية. أما القسم الثالث فهو يتفحص مطالبة المجتمع (وضمنياً مطالبة الدول القومية) بالطاعة والاستقلال الذاتي عن التحكم الخارجي. أما الاتجاه المتزايد نحو تدويل النتائج الداخلية للخيارات الإنسانية فهو موضوع القسم الرابع. ويعالج هذا القسم أيضاً مسألة فيما إذا كانت العولمة والمؤسسات الدولية الصاعدة قد حلّت مكان الدولة القومية وأحالتها إلى دولة عفا عليها الزمان وبررت إيمان كانط (Kant) " بالعقل الدولي".

الصراع والانسجام في السعي من أجل الحرية

قصة ثلاثة كيانات سيادية

تستلزم مواجهة التحدي الذي يفرضه تحقيق الأمن العالمي التوفيق بين ثلاث مصالح متوازية ومتنافسة على الأقل ألا وهي مصالح الفرد ومصالح الدولة ذات السيادة ومصالح المؤسسات التي تتخطى البعد القومي. فمصلحة الفرد يتم تحقيقها عندما يتمتع هذا الفرد سواءً كان ذكراً أم أنثى بالحد الأقصى من الحرية لتقرير المسائل التي تخصه هو وليس أي شخص آخر، بينما تكمن مصلحة الدولة أو المصلحة القومية في التوفيق ما بين المصالح الفردية المتناقضة وتجميعها والتحكيم فيما بينها، والحفاظ على النظام على المستوى المحلي، في حين أن مصلحة المؤسسة النموذجية التي تتخطى البعد القومي، ليس من السهل تحديدها خاصةً فيما يتعلق بصلتها بالنوعين الآخرين من المصالح التي سبق ذكرها.

وعلى الرغم من أن كانط (Kant 1724-1804) كان قد تصور إمكانية وجود حالة تسود فيها "قمة العقل" وتؤدي إلى نشوء "مجتمع دولي"، إلا أن الإرادة الحرة الفردية تكفل تصارع المصالح التي يتم السعي لتحقيقها مع بعضها البعض في أي وقت من الأوقات، وإذا تصادمت المصالح فمن غير المحتمل جداً أن تجتمع العقول لتشكل "مجتمعاً دولياً" قوامه الأفراد أو الدول.

ينطلق هذا الفصل من المقدمة المنطقية التي تقول بأن الفرد هو ذلك الشخص الذي يعرف ما الذي يحقق مصالحه، بيد أن هذا الفصل أيضاً يُقرّ بالإمكانية التي طالما تنبأ بها غروتيوس (Grotius) والواقعيون الذين جاؤوا في الفترة المتأخرة والتي تقول بأن الاعتماد على المعرفة الفردية والحدس الفردي يمكن أن يؤدي بشكل ثابت

تقريباً إلى خيارات متضاربة. فعندما تتصادم الإرادات فإن المنطق يقضي بأنَّ هذا التناقض يجب أن يُحلّ من قِبَل مُحكِّمٍ مطّلع أفضل الاطلاع على القضايا الخطيرة، وهذه القضايا تعدُّ خطيرة نظراً لوجود خطر واضح يتخللها، كما يجب أن يكون مهتماً بكيفية حلها ومعالجتها.

لذا فبدلاً من قضاء قدر غير متكافئ من الوقت والجهد بحثاً عن التناغم المخادع أبداً في العلاقات ما بين الأشخاص والدول فيما بينها كما يميل المثاليون وأتباع كانط (Kant) أن يفعلوا، فإن هذا الفصل ينظر إلى الصراع حول المصالح كما هو في الواقع. ولكن خلافاً لما يراه الواقعيون المهووسون بمبدأ القوة فإن هذا الفصل يأخذ بالحسبان الاحتمال القائل بأن المصالح المتناقضة بطريقة مختلفة يمكن التوفيق فيما بينها نظراً لتقاربها النسبي.

إنّ "نظرية تقارب المصالح" المسلّم بها في هذا الفصل تقضي بأنه باستثناء المسائل الشخصية البحتة التي تُترك لضمير الفرد فإن الشجارات المحلية يمكن أن تسوّى أفضل ما تسوّى عن طريق العائلة أو العشيرة، وإنَّ الصراعات ما بين العشائر يمكن أن تسوّى عن طريق السلطة المحلية، وإنَّ النزاعات ما بين الأقاليم يمكن أن تسوّى عن طريق مؤسسات الدولة ذات الطابع الغربي التي تقبل بها جميع الأطراف بشكل حُرّ ومتساوٍ على أنها دولة شرعية. وبكل الأحوال فإن المصلحة التي يتم تحقيقها بشكل كامل في أي موقف من المواقف هي المصلحة التي تكون ملموسة وحاضرة ومنظمة ولها اليد العليا، وهذا ينطبق على مصلحة الفرد بعينه في حياته الشخصية، كما ينطبق على سياسات الدولة المتطابقة مع أماني الشعب، وهذه رؤيا تتشارك بها دولة ما مع باقي الدول (كما هي الحالة في الترتيبات الثنائية والترتيبات المتعددة الأطراف والتي تهدف إلى مكافحة الجريمة العابرة للحدود والتلوث البيئي والفيروسات المتحولة) كما ينطبق أيضاًعلى مصالح المؤسسة البيروقراطية أو المصالح الأوسع في البيئات المتخطية للحدود القومية. وتسقط نظرية التقارب أي تقارب المصالح ويضيع الهدف منها عندما يتظاهر كيان بعيد متخطٍ للبعد القومي

بأنه مؤهل بشكل أفضل وأنه أكثر شرعية لتحقيق المصالح المحلية البحتة أكثر من الحكومة والناس المعنيين بشكلٍ مباشر.

وبلا شك فقد برزت أشكال جديدة من المثالية والواقعية ذات نظرة قَدَريّة تتميز بسلطان قضائي متسع ومتوسع، فالمثاليون الجدد بشكل خاص ينظرون إلى العولمة على أنها المبدأ الذي يحقق نبوءة كانط (Kant) التي تقول بأن "مجتمعاً دولياً" سيحل محل الدولة القومية. ويؤكد أتباع المدرسة المثالية أنه عندما تتكشف التحديات الجديدة والمعقّدة فلا بد لنظامٍ جديد وهو نظام الدولة التي تتخطّى الحدود القومية أن يحل محل الدولة القومية تماماً كما حلّت الدولة القومية محل الفوضى قبل قرون خلت.

ومن جانبه، وعلى الرغم من شكه في الترتيبات التي تحد من خيارات الدولة، فإن الموقف الواقعي في فكر غروتيوس (Grotius) يتصور مواقف تتعاون فيها الدول ذات السيادة من أجل خير وأمن العالم. بالإضافة إلى ذلك يقدم القانون الدولي والمؤسسات والأخلاق للواقعيين الذين يتبعون مذهب مكيافيلي (Machiavelli) فرصاً كبيرة بربط "الدول المارقة" بشكل من أشكال العقد الاجتماعي العالمي، كما يسمح ذلك للدول وبشكل كبير الدول القوية للسعي وراء مصالح تعدُّ مصالح استراتيجية.

كل هذا يطرح السؤال المتعلق فيما إذا كانت المسيرة نحو تحقيق حوكمة عالمية أمر عصيّ عن المنال، وفيما إذا كان هذا يبشر بولادة حرية فردية واستقرار على المستوى الوطني، وكذلك سِلم وأمن عالميين. والسؤال الذي يتمتع بنفس القدر من الإقناع هو فيما إذا كانت بيروقراطية تتخطى الحدود القومية لا تخضع للمساءلة إلى حد كبير تُفَضّل على مؤسسة يراها المواطن ويرتبط بها ويمتلك الوسائل لمحاسبتها. وفوق كل ذلك، إذا كانت الكراهية المشتركة للاستغلال البرجوازي قد فشلت في الحقبة التي ولّت في توحيد عمال العالم، فإن نظرية العولمة من الصعب وضعها كي تفسر كيف أن الجماعات المدنية ذات البرامج المتضاربة يمكن أن تصطفَّ خلف إيديولوجية واحدة وحيدة ذات حوكمة عالمية.

لم يُقدم أتباع المدرسة الواقعية ولا أتباع المدرسة المثالية حتى الآن أجوبة مُرضية عن الأسئلة آنفة الذكر، فالواقعيون أتباع مذهب مكيافيلي يرون أن المناخ الدولي تسوده فوضى إلى حدٍ لا يسمح بحكمه وفقاً لمبدأ غروتيوس (Grotius) أو أي عرف أخلاقي آخر، وعلى النقيض من ذلك يتخذ أتباع المدرسة المثالية نظرة إيجابية بشكل كامل وهي بذلك نظرة مبسّطة عن الطبيعة البشرية، فالمثاليون شأنهم بذلك شأن أتباع مذهب كانط (Kant) العقلانيين ميالون لأن يغالوا في المقدرة على العقلانية وخاصة المقدرة على كبح النوازع الشخصية لمصلحة المجتمع سواءً كان هذا المجتمع مجتمعاً قومياً أو عالمياً.

وعلى الأقل فإن تفسير السبب الذي يقف وراء فشل المراجعات المتعددة حتى الآن في إنتاج التوازنات المقصودة على المستوى العالمي يؤكد أن أخلاقية أو شرعية السلطة التي تمارسها المؤسسات الدولية يجب أن يتم التدقيق فيها على خلفية المصالح المتوازية والمتنافسة وخاصة مصالح الفرد ومصالح الدولة ذات السيادة. وبعبارات دقيقة يمكن القول بأن المحلل بحاجة إلى أن يتخطّى اللغة المنمّقة ويسأل فيما إذا كان ولاء المؤسسات التي تتخطّى الحدود القومية هو ولاء للقوى العظمى (Wight 1952) أو للحكومات الوطنية أو لمواطني هذه الحكومات - Carr, 2001) Morgenthau 1967 -Hobbes, 1985 - Machiavelli, 1997) أو "للمواطن العالمي" المفترض أو للصنف الضبابي المسمى بشكل خيالي "المجتمع الدولي" (Kant 2007) أو للمنظمات الدولية وحراس البوابات فيها (Balogun 2010) . يركّز الجزء التالي على الفرد وهو الطرف الذي تؤكد موافقته الواقعية أو الضمنية العقود الاجتماعية سواءً كانت عقوداً محلية أو قومية أو متخطية للحدود القومية.

٣-١ الحرية الفردية: المدى والحدود

ينزع الإنسان بشكل طبيعي لأن يكون حرّاً، حرّاً في التفكير، في الاعتقاد أو عدم الاعتقاد، وحرّاً في السعي وراء ما يشكل مصالحه بالحالة الأمثل. ولا يكون الفرد منسجماً مع طبيعته ما لم يتمتع بحرياته الأساسية وأبرزها حرية الضمير والفكر

والانتماء والفعل. وإذ يعتمد الفرد على أحاسيسه كموجّه له، فإنه يدافع بقوة عن حقه في اختيار الخير بدلاً من الشر، والصواب بدلاً من الخطأ، والسلوك الذي يأتي بالمسرّة بدلاً من السلوك الذي يأتي بالأذى أو الألم. والقول بأن الأحاسيس البشرية خادعة ومضللة هو قول لا صلة له بالموضوع، فمهما يكن إرشاد الأحاسيس لما هو في صالح الفرد، فإن ذلك يقوّي وبشكل ثابت رغبة الفرد في الحرية ويحدد إلى أي مدى هو مستعد لكي يؤكد ويدافع عن الحرية.

إن الاستعدادات الطبيعية للإنسان لا تواجه صعوبة تذكر في فهم ما يقع ضمن حدود الزمان والمكان التي يمكن ملاحظتها، فهذه الاستعدادات الطبيعية تساعد الفرد على اتخاذ قرارات تمييزية بشأن مسائل تؤثر في هذين البعدين أو تؤثر في أمور أخرى تتصل بها بشكل مباشر أو غير مباشر. فهكذا يرحب البصر بالأشياء والإشارات التي تعدُّ مُسرّة ولا يرحب بما يقابلها من أمور غير مواتية، كما أن حاسة الشم تتفاعل بشكل إيجابي مع الروائح الجميلة والمحببة، ولكنها ترتد إلى الوراء في البيئات المتعفنة. وحاسة السمع تستوعب النغمات الناعمة والرومانسية والمُسرّة ولكنها تنصب حواجز دفاعية عندما تصبح الإشارات الصوتية ، وكذلك (الأمواج الكهرومغناطيسية) أعلى وأقل ودّية عما يعدُّ عادياً. كما أنه من المحتمل أن تُفضّل الحالة التي هي ملائمة لطبيعة الإنسان ومزاجه على حالة تعدُّ مهددة ومعادية وخطرة.

إذا كانت المقدرة – بالإضافة إلى الميل – على التمييز بين حالة مفضلة وحالة مقيتة هي جزء من الطبيعة البشرية، فلا بد أن نسأل من أين أتت هذه المقدرة أو هذا الميل، كما أن السؤال المرتبط بهذا البعد بالقدر نفسه هو فيما إذا كانت التجربة الحسيّة تعدُّ مُوجِهاً كافياً عند البحث عن أجوبة على تحديات الحياة المعقدة.

وفقاً لما يقوله أتباع المدرسة المثالية الذاتية، فإن الفرد يأتي إلى الوجود وهو مزود سلفاً بالشعور بما هو صحيح وما هو خاطئ (جورج بيركلي – بلوتينس – شوبنهاور – ولايبنيتس) (George Berkley, Plotinus, Schopenhauer and Leibniz).

وخلافاً للموقف الذي اتخذه أتباع المدرسة المثالية الذاتية، فإن أتباع المدرسة المثالية الموضوعية يؤكدون على أن تفاعل العقل مع العالم الذي يمكن ملاحظته يساعد في اكتساب وصقل المعرفة البشرية. إن التركيز على العالم التجريبي يفسر التأثيرات الواقعية التي يمكن ملاحظتها في أعمال المثاليين الموضوعيين مثل غروتيوس وهيغل (Grotius and Hegel)، لفتت ملاحظات أويكشوت (Oakeshott) حول المعرفة لجوهر المدرسة المثالية الموضوعية على نحو يثير الإعجاب. يقول أويكشوت ١٩٦٢:

"كما هي الحال مع أي نوع آخر من المعرفة، فإن تعلّم طريقة فنية لا يشمل التخلص من الجهل الخالص، ولكنه يشمل إصلاح المعرفة الموجودة سلفاً، وإذا كان كمال المعرفة الذاتي أمراً وهمياً، فإن اليقين الذي عزي إليها بسبب كمالها الذاتي وهم أيضاً ".

سيتم إجراء المزيد من دراسة الفروقات ما بين الواقعية الذاتية والواقعية الموضوعية في الفصل القادم. وعلى الرغم من وجود هذه الفوارق فإن هناك اتفاقاً عاماً حول دور العقل في اكتساب وصقل المعرفة، فبوصفه كائناً عقلانياً يربط الفرد الأسباب بالنتائج والوسائل بالغايات، كما يقارن بين الفوائد والتكاليف. لكن هذا لا يعني أن الحسابات البشرية هي دائماً صحيحة، أو أن الخيارات التي يتبناها تخدم مصالحه. ففي حقيقة الأمر نادراً ما يكون الأفراد متيقنين من أن الصورة التي لديهم عن الواقع ستكون صحيحة أو أن خياراتهم ستكون مثالية بالشكل المطلق.

١-٣-١ وعي الواقع والعقل:

إنّ معرفة الواقع (وتأكيد اليقين) لا يمكن ضمانهما عندما لا يعتمد الفرد على شيء آخر سوى تجربته الحسيّة ومردُّ ذلك إلى طبيعة الفرد، فهو ينطلق في الحياة بشخصية منفصمة، أي أنه يتمتع معاً وبالوقت نفسه بالمقدرة على المحاكمة، وكذلك يواجه عقبات كأداء أمام إدراكه لما هو منطقي. ونظراً لأن الله وهبه صفات تعدُّ بالوقت نفسه إيجابية وسلبية، فإن كل شخص يعدُّ كتلة من التناقضات والتي تشكّل برنامجاً داخلياً غير متسق في صراع دائم مع تناقضات الخير والشر، الخطأ

والصواب، التقى وتدنيس المقدسات، الرحمة والقسوة، التقمص العاطفي والسادية، الحرية والعبودية ....، هذه هي الطريقـة التي يُرجع فيها القرآن الكريم في السورة ٩٥ الآيات ٤-٦ أصل التناقض ويبشر بطبيعـة الإنسـان المتمثلـة في شخصية جيكل وهايد Jekell and Hyde. يقول الله في القرآن الكريم:

"ولقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم ثم رددناه إلى أسفل سافلين"

ففي أكثر حالاته نبلاً يطمح الإنسان إلى الوصول إلى قمة الكمال مثل الإيثار والنقاء والجمال والحشمة والتفاؤل والرحمة والثبات والتسامح والاستقامة والصدق والعدالة والإنصاف، وهذه كلها صفات يشير إليها أفلاطون على أنها "شكل الله"، ولكن بالوقت نفسه أكثر غرائز الإنسان انحطاطاً تدفعه إلى النقيض الآخر والذي يتمثل في الأنانية والنرجسية والشهوة والطمع والنفاق والموقف السادي واليأس والارتداد عن الدين وجنون العظمة ورهاب الأجانب وعدم الإنصاف والغدر والخداع والخِسّة. ولشرح القول المأثور لأفلاطون يمكن القول بأن الروح البشرية تنشد الحرية المتمثّلة في شكل الخير، ولكن كون الروح هذه سجينة الجسد فإنها لا تتوقع أن تكون متحررة ما لم يكن الفرد متناغماً مع الواقع. وبكلمات أخرى، إن سعي الروح للوصول إلى صورة الله سيتم إحباطه بوساطة الجسد المحبوسة به هذه الروح.

ونتيجة لذلك مهما كانت الصيغة التي يُترجَم فيها العقل، فإن اعتماد الإنسان على التجربة الحسّية سيثبت دائماً بأنها مرشد لا يمكن الوثوق به في الوصول إلى المعرفة، فعلى سبيل المثال وكما سيتم الإشارة إليه في الفصل القادم فإن سبباً مفترضاً يمكن أن ينتهي بإطلاق العديد من النتائج المختلفة، في حين أن نتيجة واحدة يمكن أن تعود إلى أسباب متعددة من الممكن أن تكون غير مترابطة.

وبطريقة مشابهة نجد أنه ليس في كل حالة تكون فيها وسيلة معتمدة لحل مشكلة قادرة على إنتاج النتائج أو الغايات المرجوّة، فالحل يميل في لحظة لأن يتحوّل إلى مشكلة في لحظة أخرى. إن هذا هو ما يعنيه بوبر (Popper) عندما يتدخل فيما يقوله ناقده الرائع الذي انتقد المبدأ التاريخي (Popper 2001-2002).

تواجه محاولات تعقُّب العلاقات السببية بين الثوابت بوجه خاص عقبات هائلة، والمثال الواضح في هذا الشأن هو ذاك الاتجاه لإجراء علاقة متبادلة بين التأكيد على الحرية الدينية من جهة، والعنف من جهة أخرى. فالملحدون وأثناء سعيهم للظهور بمظهر المتوازنين في شكهم (والذي مصدره الجهل) غالباً ما يجادلون وبطريقة فاسقة إنّ التهديد الوحيد للسلم العالمي يكمن في الدين أو على نحو دقيق، في الصراع الذي ينشأ من الخلافات الطائفية. وفي لغة العقل المصاغة بطريقة عرضية، يصبح الدين السبب المباشر والوحيد لنشوب الحرب، تندلع الحرب كنتيجة للصراع الديني. ولكي يدعموا هذه المقولة المشبوهة، يضرب منتقدو الدين مثالاً هو الانتحاريون الذين يقتلون باسم الله وكذلك منتقدو المتعصبين الذين يتبنون الفظاعات علناً.

تتهاوى المقولة المثبتة بشكل استقرائي عندما يتم إخضاعها للاختبارات التجريبية، فأولاً ليس كل المؤمنين هم انتحاريون أو متطرفون. وحقيقة الأمر أن الكثير من المؤمنين بالله والثالوث المقدّس والتلمود وكتب الهندوس المقدسة يعارضون قتل المدنيين الذين لا حول لهم ولا قوة بشكل خاص والحرب بشكل عام. ثانياً، من المعروف أن العنف الذي مورس على نطاق واسع قد تمّ القيام به من قبل أفراد أو جماعات لا تتبنى القضايا الدينية ولا هي منتمية إليها، ولكنها مدفوعة بشكل حصري بعوامل مادية، وكما سيتم الإشارة إليه في فصل لاحق فإن الحربين العالميتين تم خوضهما ليس باسم الله ولكن بهدف السيطرة على الأراضي والموارد، فقرار قصف ناغازاكي وهيروشيما لم يتخذه البابا أو من لهم صفة الملا بل اتخذته السلطات العلمانية التي كانت تبحث عن نهاية سريعة للحرب العالميـة الثانيـة. بالإضافة إلى ذلك، فإن مواقف الاتحاد السوفيتي السابق والصين المعاصرة العلمانية، لا بل المعاديـة للدين، لم تجعل أيّاً منهما أقل ولعاً بالحرب، أي أقل رغبة في القتال عندما تُهاجَمـان أو القيام بغزو لأراضي الغير عندما يُعدُّ فعل ذلك ضرورة استراتيجيـة. كما أن الصراع الأهلي الذي ألحق أذىً كبيراً بالسكان والاقتصاديات الأفريقيـة في التسـعينيات من القرن العشـرين يُرجع ليس لاختلافـات في العقيدة الدينيـة، ولكن

للعديد من العوامل الدنيويــة وأبرزهـا المبدأ العرقي والحكم السيئ والحرمان الاقتصادي والصراع من أجل السيطرة على الموارد Ahmed, 1999 ، Adedeji 2000، Argyriades 2001، Balogun 2001، (Collier and Binswinger 1999).

الواقع المركب اجتماعياً:

تُظهر محاولة استعمال العقل لشيطنة الدين كم هو من السهل إعادة تركيب الواقع. فالواقعيون مدركون لهذه الإمكانية أي إمكانية صياغة مفهوم الواقع بطريقة مرنة وساخرة لخدمة غرض معين، ومن المحتمل أن هذا ما يفسر لماذا لم يغير هؤلاء الواقعيون موقفهم من خلال محاولات المثاليين بشأن العقل البشري، كما أنهم لم يكونوا مهتمين بجبر التقسيمات المثالية الذاتية. وفيما يتعلق بالواقعيين فهم ينظرون إلى القيم على أنها مجرد أوهام، فهم يقولون بأن معايير الصواب والخطأ يضعها الأفراد والثقافات استجابةً للتحديات الجارية بدلاً من أن تُكتشَف من خلال عملية الاستنتاج والتجريب، وبحكم أن المعايير والقيم تُستنبَط في ظل ظروف مختلفة ، فمن المحتمل أنها تُستحضَر عندما تخدم مصلحةً محددة في حين أنها تُلقى جانباً عندما لا تقوم بذلك.

لذا فإن البرنامج الوحيد والبرمجيات الوحيدة المزروعة في العقل البشري وفقاً لرؤية الواقعيين، هما في الواقع المصلحة الذاتية وكل ما يتعارض مع ذلك يُعدُّ فيروساً سيعثر عليه العقل ويدمره.

إنصافاً للواقعيين يمكن القول إن وعي الإنسان للواقع وإدراكه الحسّي له يميل إلى أن يكون مصاغاً ليس بوساطة طبيعة العقل المزدوج كما تصورها يانوس (Janus) إلهة البدايات عند الرومان فحسب، ولكن أيضاً بوساطة الظروف المحيطة، فبموافقة عقل الفرد أو دونها، نجد أن العقول الأخرى (أي عقول الآباء والأزواج والزوجات وكبار السن في العائلة، وكتاب الأعمدة في الصحف والمحررين والمجتمع ككل) لا تتوقف عن الدفع بأفكارها حول "ما هو خير" إلى عقل هذا الفرد. وفي حقيقة الأمر فإن أحد الأسباب الرئيسية للصراع

ما بين الأشخاص وما بين الدول كما سيتضح قريباً، هو ذاك التوجه لفرض الميل "لإخراج" ما هو في الأصل داخلي، أي فرض إرادة المرء على الآخرين.

إن أحد الأمور التي يمارسها الأب في مجتمع أبويّ هو أن يدّعي لنفسه بغير حق مكانة رب العائلة كلّي المعرفة وحامي ضمير العائلة، والأمر مختلف بالنسبة لمجتمع يسعى إلى السيطرة على الآخرين من خلال استعمار ممنهج لعقول الآخرين وفرض قيم وطرق عيش تُعدُّ من وجهة نظر أخرى غريبة إن لم تكن بغيضة.

وكما أن كل فرد يمتلك بوصلته الأخلاقية الخاصة به، فإن كل مجتمع سواءً كان متطوراً أم متخلفاً، صناعياً أم زراعياً، علمانياً أم دينياً، يمتلك قيماً يحكم من خلالها على السلوك اليومي ويتم تحديد الخيار الفردي. في الغرب تُعدُّ الرأسمالية نظاماً إيمانياً راسخاً ليس فيه مجالٌ لاستعمال كلمات مثل "إذا" و"لكن" ولا يحتمل وجود أي بديل أيديولوجي أو اجتماعي اقتصادي، فالرأسمالية تشجع وتعلي من شأن الأنانية والمبدأ الاستهلاكي وإرضاء الذات كون هذه الأمور هبات الحرية، ولكنها تُعدُّ التقشف وضبط الذات والقناعة والإيمان بالحياة الآخرة إشارات غير مرحب بها "للتعصب الديني"، وعلى النقيض من ذلك نجد أن مجتمعات أخرى تهاجم الأدوات المادية للرأسمالية وتبطل مفعولها وذلك من خلال الرجوع إلى المفاهيم الأخروية وأبرزها مفاهيم الإيثار وإنكار الذات والتواضع والتقمص العاطفي والرحمة والرأفة.

٣-٣-١ الحكمة المتلقاة والمبادرة الفردية:

تُعدُّ القيم التي يؤمن بها كل مجتمع بمثابة دستور غير رسمي يتم من خلاله الحكم على سلوك كل فرد فيه، وإنّه لمن المغري أن نفترض أن سكان المجتمعات القبلية هم فقط الملتزمون بالتقاليد وأن العقل "الحديث" متحرر كلياً من المعتقدات والممارسات والتأثيرات القديمة، بيد أنه وبغض النظر عن الاختراعات التي أتت بها التقانة الحديثة، فإن المجتمعات الصناعية تتفاخر وتصون بشكل غيور وتعتمد بشكل

غريزي على ثقافات وممارسات تعود إلى الحقبة التي سبقت الثورة الصناعية، فأحد الأمثلة عن طريقة الحياة والذي تطور على مدى القرون يمكن رؤيته في "الديمقراطية الليبرالية" والتي شأنها شأن الرأسمالية تحجرت على شكل عقيدة شبه دينية لا تقبل الجدل، تُعَرّف الحياة وتقدم وصفة حول كيفية عيشها في العالم الغربي.

استناداً إلى الطرق التطورية المختلفة التي سلكتها الديمقراطية في المجتمعات الغربية المختلفة، يمكن القول إنَّ الفرد مبرمج على قبول الفهم المحلي للعقيدة دون سؤال، كما أنه لا يشجع على التفكير بأي نظام مختلف عما هو راسخ، فالمؤسسة السياسية والطبقة المناوئة لطبقة النخبة، تُعدُّ هذا النظام مقدساً إلى أبعد الحدود، كما أن وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية تقوم ببناء شخصيات نمطية وتقرر ما الذي يناسب هذا الوسط النمطي وكذلك ما هي الأشياء التي تتماشى معه، بالإضافة إلى قيامها بنشر وجهات النظر تلك فقط التي تدعم النظام السياسي الراسخ أو تعلي من شأن قيمه. ومن جانبهم يقوم العلماء ببناء نماذج "علمية" ويطورون نظريات كي يبرهنوا على "تفوق" النظم المألوفة على الأشكال الغربية للمؤسسة الاجتماعية، وهنا لا يهم إذا كان المعلقون الأكاديميون كما أشار في إحدى المرات رنسمان Runciman) (1969 "مجرد واعظين في الأخلاق يقفون في غرف المحاضرات وعلمهم الاجتماعي ليس سوى مظهر جذاب خادع لحقيقة موضوعية زائفة تستخدم لإخفاء عظاتهم وتحاملاتهم" رنسمان (Runciman 1969) وما يهم في المقابل هو حالة الاحترام التي يضفونها على ما يُعدُّ من وجهة نظر أخرى نظاماً فكرياً مصاغاً بطريقة ثقافية.

ليست المجتمعات الغربية هي الوحيدة التي تشكل فيها الحِكَم المتلقاة كابحاً رئيسياً للحرية الفردية، ففي كل أنحاء العالم أيضاً نادراً ما يكون الأفراد أحراراً في تخطي الحدود العرقية بهدف التعلم عن "العناصر الغريبة" أو التفكير بما هو مشترك بين جماعاتهم التي ينتمون إليها وبين الجماعات الأخرى. فمن الأرجح جداً أن تقوم القبيلة أو العرق الذي ينتمي إليه الفرد بتثبيت طوق من التحامل حول عنقه لإبقائه ضمن النطاق والمحافظة على التضامن الداخلي. وسواء كانت على حق أو على باطل، فإن كل ثقافة تصنف نفسها على أنها أعلى من أية ثقافة أخرى، والفرد الذي

يعتقد أن الثقافات الخارجية تتمتع بالجودة نفسها التي تتمتع بها مخاطره سيكون منبوذاً جسدياً أو نفسياً.

في واقع الحال نجد أن الفرد العادي يمضي في الحياة وهو يناضل ضد التعديات على حريته، ففي حين أنه يعلّق حريته على سيادة "العقل" نجد أن العالم من حوله ميّال لأن يواجهه بمطالب ليست بالمنطقية دائماً. ومن سخرية القدر أن "العقل" الذي يستحضره الفرد للدفاع عن سيادته هو نفسه من يعتمد عليه المجتمع لتقييد حريته، وكما نلاحظ في القسم التالي أرست الدولة الحديثة عملية إضعافها للحرية الفردية على الخطر الذي شكلته الفوضى وهي خيار غير منطقي ليس على الفرد فحسب، بل على جيرانه أيضاً.

٤-١ الحرية الفردية والمصلحة العامة:

نشوء الدولة ذات السيادة

على الرغم من جهود المجتمع الحثيثة للحد من حريته فإن الفرد يتمكن أحياناً من إثبات ذاته، بيد أنه كحيوان اجتماعي يخوض معركة خاسرة. وهناك شخص واحد لا غير نجح في ممارسة سلطاته السيادية دون أن يواجه أي تحدٍ ولكن حتى في هذه الحالة فقد كان هذا النجاح لفترة قصيرة فقط، فلبعض الوقت كان آدم يمتلك جنة عدن كلها لوحده، فطالما كان وحيداً لم يكن ليقلق حول رأي الآخرين به وبأخلاقيته. ولكن حريته بدأت تتقيد مباشرة بعد وصول حواء إلى المشهد. وعندما تبعهم هابيل Abel وعيساو Esau وذريتهم الآخرون كان على آدم أن يعدّل مفهومه عن السيادة الفردية بشكل جوهري وذلك لاستيعاب آراء المجتمع الناشئ ومصالحه.

وفي الوقت نفسه نجد أن مجتمع ما قبل التاريخ بالكاد كان يُقدِّر الحاجة للطاعة والنظام العام، وفي الحقيقة قاوم الإنسان الأول ولآلاف السنين محاولات وضعه هو وأهله تحت أي شكل من أشكال السيطرة المركزية. استمرت الحالة الطبيعية هذه حتى أصبح من الواضح أن السعي غير المضبوط وراء المصلحة الشخصية يُوَلِّدُ الفوضى ويهدد بقاء المجتمع الوليد والفرد الذي يعيش فيه، ومع مرور

الزمن فإن الأفراد الذين يمتلكون المعرفة (مثل الملوك الفلاسفة الذين تحدث عنهم أفلاطون) والرؤيا (مثل الحاكم الذي تحدث عنه أرسطو وعدَّه عنصراً يمكن أن يستعمل ذكاءه للنظر إلى الأمام) والعزيمة والقوة المطلوبة (كما هي الحال في الأنماط المثالية التي تحدث عنها ثيوسيديدس Thucydides ومكيافيلي Machiavelli وهوبس Hobbes) أخضعوا الأفراد والجماعات اليائسة إلى أنماط مختلفة من الحكم المركزي. إذاً هذه هي أصول الأشكال الأولى والمعاصرة للتنظيم الاجتماعي خاصة العشائر والقبائل والمدن والدول والولايات والممالك والإمبراطوريات التي أسستها شخصيات ذات نفوذ وفاتحون عسكريون.

١-٤-١ إخضاع الحرية الصغرى للحرية الكبرى:

إن السؤال الأول الذي كان على الأشكال الأولى من الحكومة أن تجيب عنه هو لماذا يتوجب على الفرد أن يسلّم حريته لسلطة خارجية. يقضي جواب أتباع المدرسة المثالية بأن الفرد كونه كائناً منطقياً سيسارع إلى تقدير الحاجة في التخلي عن بعض حقوقه (على سبيل المثال حقه في حرية العمل) في سبيل الحصول على حقوق حيوية أخرى وكذلك من أجل رفاه المجتمع.

لقد كان البديل بالنسبة للأفراد محبي الحرية أن يشكلوا تهديدات حقيقية لبعضهم البعض وأن يطلقوا العنان للفوضى، فعلى سبيل المثال ينطلق لوك (Locke) من الافتراض القائل بأنَّ الفرد يولد في حالة من الحرية الكاملة وهي "حالة من المساواة حيث إنَّ كل السلطة والاختصاص هما في حالة تبادلية إذ لا أحد يمتلك فهماً أكثر من الآخر" (Locke, 1965: 51-52) ، بيد أنه حتى في هذه الحالة من الحياة الطبيعية فإن العقل دائماً يدفع الفرد باتجاه التخلي عن جزء من حريته لصالح النظام العام. في المحصلة. إن النظام العام هو السياق الذي يجد منه الفرد راحة البال اللازمة كي يتابع مصالحه على الوجه الأكمل وكي يستمتع بحريته.

إن أتباع المدرسة الواقعية غير متأكدين تماماً من أن العقل يفعل ما ينسبه المثاليون إليه، فبالنسبة للواقعيين إنَّ الفرد مهووس بذاته لدرجة لا تسمح له بالتفكير

في الخير الجمعي وإنَّ الطريقة الوحيدة لتأمين طاعته هي إلزامه بالقوة بشكل من أشكال العقد الاجتماعي وهو عقد يجعل تمتعه بحريته متوقفاً على تخليه عن جزء منها لسلطة مركزية، ومن خلال إجبار الفرد على التخلي عن جزء من سيادته تتمكن السلطة الديكتاتورية من حماية الفرد من التوجهات المدمرة للأفراد الآخرين. وفي فكر المدرسة الواقعية نجد أن الطبيعة الشريرة للفرد تشجعه دائماً على زيادة رعايته لمصلحته الذاتية على حساب الآخرين في حين أنه يتملص من تحمل المسؤولية المتوجبة عليه. ولكن مع وجود الدولة كحكم فإنه من المتوقع أن تتم موازنة الفوائد بالتكاليف والأسباب بالنتائج.

إنه لأمر متفق عليه أن الفرد يحتاج إلى سلطة ديكتاتورية لحماية حريته وملاحقة مصالحه وهذا الأمر يطرح السؤال المتعلق فيما إذا كانت السلطة التي تم تحويلها للغير وأوكلت للغير يمكن استعادتها في وقت ما في المستقبل، أي عندما يشعر الفرد بأن حماية السلطة له لم تعد تساوي ثمن الحرية التي كان قد تنازل عنها من قبل.

يُعدّ بودن (Bodin) وهو نصير مشهور لعقيدة السيادة، أن الفرد ربما كان قد بدأ مسيرته كمالك لحق معين، ولكن في الوقت الذي تمّ فيه تقرير أن الخير الجمعي يتطلب أن يمارس هذا الحق مركزياً فإنَّ هذا الحق أي الحق الذي حوّله الفرد إلى الدولة يبقى مع الدولة إلى الأبد. ويتوصل بودن (Bodin) إلى هذا الاستنتاج لأنه يرى أنَّ الحقوق التي تمّ التنازل عنها للدولة ذات السيادة منتجات قابلة للتجارة حيث تمثل الحقوق ما يدفع ثمناً لتوفير الأمن والخدمات الأخرى المقدمة من الدولة على أساس دائم. مثل هذه الحقوق تبقى في يد الدولة شأنها شأن الاتفاقات التجارية الممهورة بخاتم يقول لا ضمانات لإعادة الأموال.

في الصيغة التي يقدمها بودن (Bodin) تجمع الدولة ثلاث صفات رئيسية. تكمن الأولى في حقيقة أنه في حين أن الملك ووكلاءه يمارسون كل السلطات المخوّلة للدولة، فإن هذه السلطات لا تنقضي بعجز الملك أو موته أو تنازله عن العرش أو إبعاده. وبكلمات أخرى، تُعدُّ الدولة ذات السيادة كياناً دائماً تستمر بعد

زوال حكامها الأفراد. والصفة الثانية هي أن الدولة راعية قيم المجتمع سواءً كانت هذه القيم علمانية أو روحية أو أخلاقية. أما الصفة الثالثة فهي أن الدولة هي الضامن لحقوق وحريات الأفراد والمدافع عن المصلحة الجمعية والتي يطلق عليها هذه الأيام مصطلح القومية أو مصلحة الدولة.

وفي المختصر المفيد، فإن الدولة ذات السيادة تجمع الحريات الفردية بهدف صياغة هوية عامة أو جمعية، وكما هي الحال مع الفرد المحب للحرية فهي الحال نفسها مع هذا التجسيد كدولة ذات سيادة. وبكلمات أخرى فإن الدولة التي جاءت ما بعد مرحلة الفوضى شأنها بذلك شأن الأفراد في دولة الطبيعة البشرية تفهم سيادتها بتعابير مطلقة. وفي حقيقة الأمر فقبل أن يعتنق بودن (Bodin) ومعاصروه عقيدة السيادة ويتبناها، فإن الدول التي شكلت في أعقاب فتوحات عسكرية بدأت على الأغلب بإعلان استقلالها عن الملوك الخارجيين وتأكيد سلطاتها الكاملة على أراضيها. وطبقاً لذلك فقد طالبت كل دولة بأن تكون لها على الأقل السيطرة الحصرية على أملاكها أي أراضيها وولاء الناس الذين يعيشون فيها، ولكن لسوء الحظ فإن الصراع الذي لا ينتهي حول الأراضي وحول ولاء الناس غالباً ما أشعل صراعات عنيفة. وحتى عندما تم قمع المقاومة المحلية ضد التحكم الخارجي بشكل كامل، نجد أنه كان على حكام الأراضي التي يتم اكتسابها والاستحواذ عليها حديثاً أن يتنافسوا مع المخططات التوسعية لمنافسيهم وادعاءاتهم التحريرية الوحدوية التي لم تجد حلاً لها.

لم يُدخل إلا القليل من النظام والاستقرار إلى عملية إنشاء الدولة حتى عام ١٦٤٨ عندما تم التوقيع على معاهدة ويستفاليا (Westphalia) وتفاصيل هذه المعاهدة موجودة في الفصل الثالث. وفي حين أن معاهدة ويستفاليا قد مهدت الطريق لنشوء الدولة الحديثة إلا أنها تركت أسئلة حساسة حول بنية الدولة لم تتم الإجابة عنها وأبرزها: ما الذي يشكل "المصلحة" الملائمة ودور الدولة تجاه دور اللاعبين من خارج الدولة، وكذلك كيف نضمن بأن السلطات المخولة لمؤسسات الدولة لا تتم ممارستها إلا من أجل الهدف المبتغى، وفوق كل ذلك أين يكون الموقع المناسب لمصلحة وحرية الفرد في الترتيبات الناشئة بين الدول؟

٢-٤-١ المصلحة الملائمة ودور الدولة ذات السيادة:

بحكم كونها هيئة تحتكر قوة الإكراه، تمارس الدولة ثلاثة أنماط من السلطة على نحو واسع وهي السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. ومن الناحية النظرية وإلى حد كبير من ناحية الممارسة، نجد أن هذه الأنماط الثلاثة من السلطات تضع الدولة في موقع تستطيع من خلاله أن تقرر مسائل الحياة والموت بنفسها، أي دون أن تتلقى تعليمات من أية دولة أخرى. ولكن في حين أنه يوجد هناك إجماع على حرية الدولة بالتصرف بشكل مستقل عن الدول الأخرى الخارجية، فإن الهدف الدقيق للقوى ذات السيادة ليس واضحاً دائماً، وبعبارة أخرى، مصلحة مَنْ على الدولة أن تخدمها عندما تبدأ بممارسة وظائفها التشريعية والتنفيذية والقضائية؟ أهي مصلحة "الأمة" أم مصلحة الثقافات الفرعية أم مصلحة الأغنياء أم مصلحة الطبقة العاملة أم مصلحة مسؤولي الدولة أم مصلحة المواطنين الأفراد أم مصلحة هيئة الناخبين أم مصلحة الجمهور الذي يدفع الضرائب أم مصلحة الحلفاء الأجانب؟

في إطار نظرية الديمقراطية، نجد أن مصالح الدولة تتقاطع مع مصالح الشعب، ويرجع ذلك إلى أن الديمقراطية هي حكم الشعب من قبل الشعب ومن أجل الشعب، كما تم تعريفها بطريقة فجّة في وقت من الأوقات. ولكن مع ذلك نادراً ما نجد في العالم المعاصر حكومة تخضع للسيطرة الفعلية للشعب وتدار بطريقة تخدم مصلحة الشعب بشكل حصري. ومن المحتمل أن الحكومة والفوائد المتراكمة من الحكم ستقع في أيدي أولئك الذين يتحكمون بالجهاز الحكومي أي أولئك الذين يديرون عملية تدفق المعلومات ويتخذون قرارات حازمة حول تخصيص الموارد ويمارسون السلطة التي تقتضي الطاعة الآنية. لذا فإذا ما أريد للحقيقة أن تكشف فإنه يمكن القول بأن "الديمقراطية" التي تحرص بعض الدول على تصديرها للآخرين هي ديمقراطية بعيدة عن كونها مثالية. تتجلى طبيعة الديمقراطية النسبية والناقصة في تجلياتها المتنوعة في الدول التي تصنف على أنها ديمقراطية، والولايات المتحدة هي خير مثال على ذلك. فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية تُمتدح على أنها

نموذج للديمقراطية الليبرالية، إلا أن مؤسساتها وممارساتها تختلف وبشكل جوهري عن مثيلاتها الموجودة في بريطانيا العظمى وفرنسا والسويد وسويسرا واليونان وإيطاليا.

لكن الخلافات الأكثر أهمية من الخلافات بين الديمقراطيات هي الخلافات بين الدول بشكل عام وهذا النوع الأخير من الخلافات هو الذي تعزف عليه دائماً بعض الدول كي تبرر تدخلها في الشؤون الداخلية للآخرين، وكما سيتم الإشارة إليه في الفصل الثاني فإن النزاع الأخلاقي يمكن أن يصبح حاداً لدرجة أن يهدد السلم العالمي والاستقرار.

يقضي التوجه الذي ساد في السنوات الأخيرة أن تعدُّ الدول التي تتبنى الديمقراطية الليبرالية أنفسها كأمينة على الأخلاقية الدولية، وأن تكون بمثابة الحَكَم بشأن الترتيبات السياسية المهيكلة بطريقة مختلفة. ومع ذلك فإذا كان الادعاء بالتفوق يستند إلى المحاسبة المباشرة والتي لا توضع العقبات في طريقها أمام الشعب فلا بد من تفحّص مثال هذا الادعاء بطريقة نقدية. ونظراً للتعقيد الذي تنطوي عليه الدولة الحديثة والعقبات العديدة التي تقف في طريق وعي الفرد لكيفية اختراق مثل هذا التعقيد، فإنه من المستحيل تقريباً حتى لأكثر الديمقراطيات ليبرالية أن تصل إلى قمة الكمال.

من المحتمل في غالب الأحيان أن تقع دولة سواءً كانت ليبرالية أو غير ليبرالية في القبضة المحكمة لطبقة النخبة والتي تضيف من وقت لآخر مصالح أخرى إليها كي تحافظ على استمرار قبضتها على السلطة ومن خلال ذلك تحافظ على استمرارية الوضع الراهن. وفي حقيقة الأمر إن فهم المصالح التي تحققها الدولة في أي وقت معين يكفل تخطّي المواصفات التقليدية بهدف تتبّع النموذج السائد في مأسسة الممارسات والترتيبات.

من الممكن تصنيف الدول حسب العناوين التالية وذلك استناداً للمنهجية الأخيرة:

- الديمقراطيات الناضجة.

- الأشكال الهجينة من الديمقراطية والسلطوية.
- الحكومات الكهنوتية (الحقيقية منها والشكلية).
- الدول الفاشستية (ذات الحزب الأوحد أو التي تخلو من الأحزاب) والديكتاتوريات العسكرية.
- الدول الفاشلة.

وكما تمّ التنويه إليه في المقاطع اللاحقة، فإن كيفية تصنيف الدولة ستحدد وإلى حد كبير نمط وشدة النزاع بين الدول. إن دائرة الهيمنة والمقاومة لها أيضاً مضامين رئيسية بالنسبة للأمن العالمي.

٣-٤-١ الديمقراطيات الناضجة:

غالباً ما يدّعي النموذج الديمقراطي الليبرالي بأنه متفوق على النماذج الأخرى نظراً لما يتمتع به من ملامح تعددية. والسؤال الذي يُطرح هنا يتعلق بمدى صحة التقييم الذاتي هذا. ففي حين أن الديمقراطية الليبرالية النموذجية تقوم بالخطوات الضرورية لوجود التنوعات على المستوى القومي، فإنه يمكن تمييز هذه الديمقراطية عن الأنماط المثالية غير الديمقراطية من خلال المؤسسات والممارسات المرتبطة بها ومن بينها الاشتراط الدستوري لفصل سلطات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية، فرض المراجعات وإجراء التوازنات، نشر ميثاق الحقوق والحريات والانخراط النشط في الترتيبات المدنية، توفير سياق تتم فيه المنافسة السياسية على قدم المساواة، إجراء انتخابات دورية واحترام إرادة الشعب. ومع ذلك فإن قوة الديمقراطيات الليبرالية لا تكمن في الإظهار المؤثر والرائع للمؤسسات والعمليات المصممة لخدمة الشعب، بل في الدرجة الواسعة من التوافق الذي بني حول هذه الترتيبات أثناء تطورها عبر العصور. وغالباً ما ينسى أنه بعد العبور من مرحلة الدولة البدائية فإن الدول الديمقراطية الحديثة ولعدة قرون كانت تحت أشكال مختلفة من الحكم غير الديمقراطي وأبرزها القنانة والعبودية والملكية المطلقة وانصهار الكنيسة مع

الدولة وتركيز السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في يد واحدة وحيدة، وحق الاقتراع المحدود واستعمار أراضي أجنبية. ومن خلال عملية المحاولة والخطأ أنشأت المجتمعات الديمقراطية الليبرالية ترتيبات استجابت لتحديات محددة. إن نتيجة التغييرات التي أجريت عبر الزمن هي ما تطبع الديمقراطية الموجودة في الوقت الحاضر في كل بلد.

وحتى في هذه الأيام، فعلى الرغم من الديمقراطية الليبرالية النموذجية التي تبدو في مظهرها الخارجي وكأنها مبنية على السيادة الشعبية إلا أنها يمكن أن توصف بأي شيء غير وصفها بأنها "حكم الشعب من قبل الشعب ومن أجل الشعب". فالديمقراطية الأساسية التي ربما تبدو خرقاء ليست محكومة من قبل الشعب، بل من قبل نخبة مثل المجمع العسكري الصناعي الذي ضم إليه الآن وبشكل فعّال أجهزة الإعلام. وفي حين تفرض النخب العسكرية والنخب المتحدة المؤشرات التي تتم في إطارها ممارسة الحقوق المدنية والسياسية، فإن أجهزة الإعلام تقدم على الدوام صور من شأنها توليف عقل المواطن على تفوق العقيدة الداخلية القويمة على وجهات النظر الخارجية والمتنافسة على المستوى العالمي. يكون دور أجهزة الإعلام مهمّاً على نحو خاص عندما يمجّد قيم الديمقراطيات الليبرالية، ويوبّخ الترتيبات السياسية المنافسة. وبغض النظر عن خيبة الأمل المتزايدة من الديمقراطية التمثيلية، فإن أجهزة الإعلام المطبوعة والإلكترونية تصفها بأنها الشكل الوحيد للحكومة القادر على الاستجابة إلى التوق للحرية وضمان الازدهار وإيجاد مستويات عيش محَسّنة. وعند مواجهة أجهزة الإعلام هذه بنظام غير ديمقراطي ولكنه يحقق معدلات نمو مذهلة، فإنها بالاشتراك مع المحللين المختصين بالقضايا العامة غالباً ما تستشهد بالثقافة الكونفوشيسية السلطوية كعامل يفسر هذا "الضلال" و"الزيغ". وعلى أية حال، فإن انتهاكات الصين لحقوق الإنسان لا تفلت أبداً من اهتمام الديمقراطيات وأجهزة الإعلام، فمثل هذه الانتهاكات عادة ما تقدم لهم العصا التي يضربون بها الأنظمة غير الديمقراطية.

الأشكال الهجينة للدول الديمقراطية – السلطوية (الفاشستية)

نتيجة للتغييرات في الظروف الداخلية، أدركت النظم التي كانت مغلقة في السابق الحاجة إلى الانفتاح والحالة التي توضح هذه النقطة هي الاتحاد السوفيتي السابق، ففي الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين مرّ الاتحاد السوفيتي السابق بعملية التحرر والتي أطلق عليها اسم غلاسنوست (Glasnost) وكذلك عملية إعادة الهيكلة أو الإصلاح (Perestroika). وفي خلال فترة قصيرة وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي أزيح الحزب الشيوعي، الذي كان في وقت من الأوقات الحزب المهيمن، من قِبَل أحزاب سياسية جديدة تمّ تأسيسها في ظل الاتحاد الروسي والجمهوريات السوفيتية السابقة وأوربا الشرقية.

ومع الغلاسنوست Glasnost أتى تبني دساتير ديمقراطية جديدة وإحلال نظام يقوم على تعدد الأحزاب مكان نظام الحزب الواحد، وتنظيم انتخابات دورية، وإعادة إحياء الدوما Duma وهي الذراع التشريعي، وكذلك إحياء القضاء، وفتح فضاء سياسي للمجتمع المدني وطبقة رجال الأعمال الناشئة، ونشر إعلان الحقوق والحريات.

ولكن كما هي الحال مع الأنظمة التي تمرُّ في فترة انتقالية صعبة من الحكم السلطوي إلى نظام الحكومة التمثيلية، فقد كان من غير المحتمل للاتحاد الروسي والدول الأخرى التي كانت تمر في مرحلة العملية الديمقراطية أن يبدؤوا عهدهم كحكومات الشعب المحكومة من قبل الشعب ومن أجل الشعب. وبدلاً من ذلك كانت هذه الدول ميالة لأن تحكم من قبل تحالف مؤلف من الرجال الأقوياء وقلّة من الرجال همها الاستغلال وتحقيق المصالح الذاتية وهم ما يطلق عليهم اسم الأولغاركيون (Oligarchs) (وهذه طبقة ثرية جديدة استفادت من السياسات الليبرالية الجديدة التي تمّ رسمها على عجل، واهتمّت بتعرية وتجديد الشخصيات الحاكمة السابقة) بالإضافة إلى مسؤولين كبار في البيروقراطيات العسكرية والمدنية. وهكذا فإن الأنظمة الديمقراطية السلطوية يمكن أن تلتزم بحرية الصحافة والحريات المدنية، ولكن من المحتمل أن تتأرجح بين انفتاح وتقييد

الفضاء الديمقراطي وتُظهر موقفاً مسانداً ومعارضاً للحريات المدنية، وأن تزاوج بين الأنظمة المستوردة والثقافات المحلية الأصلية.

ومع ذلك من المحتمل أن تُترك الأنظمة السلطوية والتحررية تدبر أمورها الصغيرة والكبيرة لوحدها إذ لا تشكّل خطراً على المصالح الاستراتيجية للديمقراطيات الليبرالية الراسخة، ولكن عندما تتصادم مصالح الأنظمة التحررية ومصالح الديمقراطيات الناضجة عندها فقط على الأرجح تصبح مصالح الأنظمة التحررية أهدافاً لهجوم الديمقراطيات الناضجة. وعلى سبيل المثال نجد أن الاتحاد الروسي والصيني هما المنافسان اللذان بقيا بين الدول العظمى بعد أن تم تفكيك الاتحاد السوفيتي الذي كان مخيفاً في وقت من الأوقات. لذا فإن أي تحرّك تقوم به روسيا وهي الوريث المفترض للاتحاد السوفيتي من المحتمل أن يكون محط اهتمام الغرب ووسائل الإعلام. وإذا لم يكن التركيز على قمع الانشقاق الداخلي فمن المحتمل أن يكون على المخططات غير الودّية للدولة البعبع تجاه جيرانها، وهذا ما ينطبق تقريباً على الصين ودول أخرى متنافسة مع الغرب.

إن الدول التي يستهدفها الهجوم تعرف السبب الحقيقي للهجوم عليها، وهذا السبب لا يكمن في تشجيع الديمقراطية وحقوق الإنسان في مناطق بعيدة ونائية من العالم، بل في انتزاع تنازلات من منافسين يتّصفون بالعناد، وهذه الدول التي يستهدفها الهجوم غالباً ما ترد بالتظاهر بأنها تعاني من الصمم، وبدلاً من الرد العلني، تركّز على تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

٥-٤-١ الحكومات الكهنوتية (الدينية) الحقيقية منها والشكلية:

تستطيع الدول الكبرى غير الديمقراطية أن تتخلص من هجوم الصحافة وتمضي إلى الأمام لتنجز ما شرعت تنجزه، في حين أن الخصوم الآخرين للغرب المتمردين لا يمتلكون هذا النوع من القوة. ومن المحتمل أن تقع الحكومات الكهنوتية تحت هجوم مستمر من قبل الديمقراطيات الغربية عندما يُنظر إليها على أنها مصدر إزعاج لهذه الديمقراطيات. وهناك بضعة أمثلة على الدول الكهنوتية ولكن في هذه الأيام نجد أن واحدة منها فقط وهي إيران تجسد خصائص الكهنوتية في الوقت الذي

تتبنى فيه إيران بضع ممارسات ديمقراطية. وباستثناء الفاتيكان والذي هو حكومة كهنوتية تتمتع بنفوذ كبير ولكنها لا تحكم فإن الدول التي تعدّ بأنها كهنوتية تشمل المملكة العربية السعودية، أفغانستان، العراق، باكستان، المغرب والأردن. فمن بين ألقاب ملك السعودية خادم الحرمين الشريفين، ويلقب ملك المغرب بأنه المدافع عن الدين، ويلخّص الفصل الثامن من الميثاق الوطني للمملكة الأردنية الهاشمية الوضعية الدينية للدولة كما يلي:

"إن الأردن جزء لا يتجزأ من الأمة العربية والأمة الإسلامية، ومن هنا فإن هويته الوطنية هي هوية عربية وأن الإسلام هو دين الأمة وهو منبع الحضارة ومصدر القيم التي تحكم سلوك الأمة".

ولكن من بين كل الحكومات الدينية هناك حكومة واحدة لاقت أشدّ الاهتمام وهي الجمهورية الإسلامية الإيرانية، فعلى غرار الديمقراطيات الغربية تنظم إيران انتخابات دورية وتسمح لأكثر من مرشح لأن يتنافس على المنصب سواءً كان هذا المنصب منصب المُشرّع أو منصب رئاسة الجمهورية، ولكن إيران تحصر المشاركة في العملية السياسية في المرشحين الذين يقبلون الأساس الديني الذي بُنيت عليه الدولة الإيرانية، بل إنَّ إيران مضت في اتخاذ خطوة أبعد من أية خطوة اتخذتها معظم الحكومات الدينية من خلال إصرارها على أن أولئك الذين يسعون إلى خدمة الدولة ويتمتعون بقدرات نقدية عليهم أن يقدموا دليلاً على التزامهم القيم الإسلامية للدولة. وبكلمات أخرى، على هؤلاء أن يثبتوا من خلال أعمالهم وأقوالهم ما يعلنه الميثاق الوطني الأردني، أي أن "الإسلام هو دين الأمة وهو منبع الحضارة ومصدر القيم التي تحكم سلوك الأمة ومسؤوليها". وهذا الاشتراط لا يختلف عن الاشتراطات الأخرى المتضمنة في أحكام الأهلية لتولّي المناصب الحكومية في أمكنة أخرى، فهو يشبه كثيراً ما تُقرّه الولايات المتحدة الأمريكية من شرط بديهي وهو أن الأشخاص الذين لا يقبلون المبادئ التوجيهية لسياسة الدولة (كما هي مبينة في الدستور) أو الذين لا يقسمون قسم الولاء للدولة ليسوا مؤهلين لتولّي مناصب انتخابية أو مناصب رسمية، ومن بين هؤلاء الأشخاص الممنوعين من تولّي مناصب عامة في الولايات

المتحدة الشيوعيون وأعضاء الرايخ الثالث والأشخاص المذنبون بتهمة الخيانة، وكذلك الإساءات التي تُعرّض أصحاب المناصب للمحاكمة.

وبالمقابل ولكي يُقرن الأقوال بالأفعال، ينص الدستور الإيراني على أن المرشحين لمناصب الدولة الرئيسية يجب أن تُدقق أسماؤهم وتفحص كما ينبغي من قِبَل مجلس أوصياء مؤلف من اثني عشر عضواً يضم علماء إسلاميين مشهورين لا يتولون مناصب حكومية رسمية أو وراثية. إن هذه الهيئة مؤلفة من علماء تفعل ما يفعله الملوك الذين يحكمون بشكل مطلق ووراثي، أي أنها تدقق في مؤهلات وأهلية المرشحين للمناصب الرئيسية. بعد ذلك تنسحب الهيئة التي قامت بعملية الاصطفاء وتسمح للهيئة الناخبة أن تقرر من هو من بين المرشحين المتنافسين سيمنح التفويض لخدمة الأمة.

لم يكن الغرب معجباً بالنموذج الإيراني أبداً ، فالولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص من غير المحتمل أن تعتنق مبدأ نظام سمح بين أعوام ١٩٧٩ و ١٩٨٠ بالإغارة على سفارتها في طهران ووقفت متفرجة في الوقت الذي كان فيه موظفو السفارة يُحتجزون من قِبل عناصر راديكالية. إن هذا العمل غير المسبوق وهو حصار السفارة الأمريكية لمدة ٤٤٤ يوماً لا يمكن الدفاع عنه على أي أساس عقلاني، فكل الدول الحريصة على سيادتها يجب أن تراعي الأحكام الأساسية للسلوك الدولي، فأخذ الدبلوماسيين الأجانب رهائن هو عمل بعيد كل البعد عن السلوك المتحضر، ناهيك عن كونه غير قانوني، وإذا ما أردنا أن نصوغه بطريقة مهذبة، يمكن القول إنه يمثّل انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي وخرقاً كبيراً لقواعد التشريفات الدبلوماسية.

مع ذلك كان يمكن لهذا الضرر أن يصحح لو أن الجانبين الأمريكي والإيراني لم يمضيا في عدم الثقة المتبادلة، فإيران تعدُّ أمريكا عدواً عنيداً للإسلام والدولة الإيرانية الوليدة، بالإضافة إلى كونها المدافع الدائم عن إسرائيل، وفي المقابل تصور الولايات المتحدة الأمريكية إيران بأنَّها دولة جامحة تعتزم الهيمنة على الخليج الفارسي والشرق الأوسط وتحريض المسلمين في كل أنحاء

العالم على الغرب "الكافر". بالإضافة إلى ذلك أصبحت العلاقات بين الجانبين والتي تضررت بالاستيلاء على السفارة الأمريكية عام ١٩٧٩ نزقة منذ عام ٢٠٠٥ على وجه الخصوص عندما طالبت الولايات المتحدة الأمريكية مدعومة بحلفائها الغربيين بأن تتخلى إيران عن طموحاتها النووية، ومن جانبها تصرّ إيران على أن برنامجها لتخصيب اليورانيوم هو لأغراض سلمية بهدف زيادة مصادر الطاقة والكهرباء، كما أن إيران تتساءل أيضاً لماذا تهتم أمريكا وحلفاؤها في حلف أطلسي ببرنامج الجمهورية الإسلامية النووي في الوقت الذي تغض فيه الطرف عن برنامج إسرائيل النووي.

ومع وجود الأهداف الحقيقية في خلفية المشهد، أي إيقاف إيران ومنعها من امتلاك التقانة النووية والأسلحة النووية، طوّر الغرب استراتيجية جديدة تهدف إلى تركيع إيران. وتكمن قوة الدولة الإيرانية في قدرتها على إظهار إحساس بالوحدة الوطنية، وكذلك في حشد الشعب وراء نظام القيم الإسلامية . ولكي يقلب مصدر القوة هذا إلى مصدر ضعف، شرع الغرب في سياسة نثر بذور الشقاق بين نخبة هذا البلد وإبعاد الشعب عن ارتباطه بالدولة، كما قام الغرب بوصف المؤسسة الدينية بأنَّها العقبة الرئيسية أمام الحرية على أمل أن تتمكن من مساعدة الشعب على الإفلات من القبضة المحكمة للدولة الإسلامية، وألقى الغرب ثقله وراء الإصلاحيين. لقد أتى الإصلاحي الأول وهو الرئيس محمد خاتمي دون أن ينجح في تغيير المسيرة الإسلامية لإيران أو تحريض الشعب على رجال الدين. خَلف محمد خاتمي، محمود أحمدي نجاد وهو منتقد حاد للغرب وإسرائيل، فبالإضافة إلى بياناته الاستفزازية حول المحرقة اليهودية والصهيونية، دافع أحمدي نجاد بقوة عن حق إيران في امتلاك التقانة النووية وتوجيه هذه التقانة لغايات سلمية.

لقد ناور الغرب في الوقت المتاح له حتى عام ٢٠٠٩ عندما كان يأمل بالتخلص من أحمدي نجاد، وكما فعل سابقاً، أيّد الغرب علناً ترشيح أحدث رأس رمح للإصلاح وهو السيد حسين موسوي الذي سعى للحصول على منصب الرئيس عام ٢٠٠٩، وأثناء ذلك حصل على تأييد الرئيس السابق محمد خاتمي وبعض النشطاء

الشباب في الجامعات الإيرانية. ومرة أخرى أتت الانتخابات وانتهت ولكن كان مرة أخرى هو أحمدي نجاد وليس موسوي الذي أعلن عن انتصاره. هذه النتيجة لم ترق لا لمؤيدي موسوي ولا لداعميهم الخارجيين في الغرب. ومنذ ذلك الحين ترسم المنافذ الإعلامية الغربية بشكل مستمر صور قاتمة للأوضاع في إيران.

لا توجد هناك أدلة على أن وكالات الاستخبارات الغربية قد اخترقت المجموعات المدنية واتحادات الطلاب، بيد أن مزاعم الحكومة الإيرانية بأن أيدي خارجية هي وراء الاضطرابات المستمرة في شوارع طهران لا يمكن تجاهلها. فمن المفترض أن مؤسسات خاصة معروفة بقيامها بالمواجهة لصالح الحكومة الأمريكية وأثناء هذه العملية، قامت بتحرير ملايين من الدولارات للمجموعات المهنية والمدنية داخل إيران. بالإضافة إلى ذلك، اتُهمت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية بتمويل وتسليح مجموعات متمردة تعمل من قواعد خارجية بغية خلق اضطراب في إيران. وعندما بدا بأن الوضع السياسي يعود إلى مجراه الطبيعي بعد انتخابات ٢٠٠٩ المتنازع عليها بشدة، أثارت أجهزة الإعلام الغربية من خلال نشر تقارير عن مظاهرات طلابية ورد الوكالات الحكومية الإيرانية باستخدام القبضة الحديدية، كما أن الغرب لم يفوت فرصة لتحريض العالم السني ضد إيران التي يسيطر عليها الشيعة. وفي محاولة أخرى لإعادة تركيب الواقع ، وصفت الولايات المتحدة الأمريكية إيران عام ٢٠١٠ بأنها دولة "عسكرية"، وردت إيران على الفور بوصف الولايات المتحدة بأنها الديكتاتورية العسكرية الوحيدة خارج بلادها وخاصة في الشرق الأوسط.

٦-٤-١ الدولة السلطوية (الفاشستية) – الحقيقية وغير المركبة ثانية:

في حين أن الدول التي تعمل ضمن مؤشراتها الدستورية وتلاحق مصالحها تصارع باستمرار المعارضة الداخلية والمحرضين من العملاء الخارجيين، فإن الدول السلطوية الخالصة والدول ذات الحزب الواحد أو دون أحزاب غالباً ما تُترك وشأنها، والدول السلطوية لا تتظاهر بأنها دولٌ ديمقراطية، فإذا ما نُظمت انتخابات فإن الفرص المتاحة أمام هذه الانتخابات هي أنها لن تكون حرّة ومنصفة، ويمكن أن تكون حقوق الإنسان في صلب الدستور ولكن

ذلك لا يشكّل ضمانة بأن هذه الحقوق سيتم احترامها. هناك الصوت المدني الذي يُسمع فقط وهو الصوت الذي يردد ويقلد كالببغاء الخط الذي تنتهجه هذه الدولة بشأن "العقد الاجتماعي" المفروض من طرف واحد وبشكل ديكتاتوري. أضف إلى ذلك أن مؤسسات الدولة الرئيسية (التنفيذية والتشريعية والقضائية ومرادفاتها غير الحكومية مثل أجهزة الإعلام والمجموعات المدنية ومنظمات العمل) هي وبشكل دائم تقريباً تحت القبضة المحكمة للدولة السلطوية.

وطالما أن سياسات الدولة السلطوية لا تهدد مصالح الدول الكبرى، فإن هذه الدولة في مأمن من الأزمات المثارة خارجياً والمضايقات الدبلوماسية، وبالتالي وبعد إدراكها للمكاسب التي يمكن أن تُجنى من أن تبقى في القائمة الجيدة للغرب، فإن كثيراً من الدول السلطوية لا تنتظر كي تحسب من بين أولئك الذين يشنون حرباً على الإرهاب، ولكن الإرهاب أضفى على الدولة السلطوية الشرعية التي تحتاجها لإخماد التطلعات الحقيقية للحرية.

٧-٤-١ الدول الفاشلة – والأصدقاء في أماكن خارجية:

من بين كل الأنظمة التي تم وصفها سابقاً، فإن الدولة الفاشلة هي الأكثر عُرضة للهيمنة الأجنبية إن لم يكن إعادة استعمارها بشكل كامل. وفي حقيقة الأمر يذهب البعض إلى تبني وجهة النظر القائلة بأن مفهوم الدولة الفاشلة هو أسطورة تم اختلاقها وخلقها من قبل الدول القوية وذلك لتبرير إعادة استعمار هذه الدول الفاشلة ثانية أو فرض القيم الغربية والرأسمالية والتي في أغلبها نيوليبرالية (Dolek 2008). وكون هذه الدولة الفاشلة تفتقر إلى توجه استراتيجي واضح، فإنها تكون مفتوحة أمام اختراق المصالح الأجنبية لها سواءً كانت هذه المصالح مصالح حكومية أو مصالح شركات أو مصالح مدنية أو مزيجاً من الأنواع الثلاثة لهذه المصالح. وإذا كانت للدولة الفاشلة أية مصلحة (أي مصلحة الدولة)، فمن المحتمل أن تذوب هذه المصلحة في هوس السلطة لدى الطبقة الحاكمة، ومع استيلائها على السلطة والاحتفاظ بها واهتمام واحد ووحيد لها، فإن الطبقة الحاكمة لا تمانع في مقايضة حقوق الشعب وحرياته بالدعم الداخلي لها أو إيكال سيادة الدولة لمستفيدين أجانب.

إن الأمثلة على الدول الفاشلة كثيرة جداً ونجدها في أفغانستان وباكستان واليمن وسيراليون في ظل رئاسة سياكا ستيفن Siaka Steven، و ليبيريا في ظل رئاسة تشارلز تيلر Charles Tayler، والصومال بعد عهد سياد بري، وراوندا في ظل رئاسة هباريناما Habyarimana، وأوغندا في ظل رئاسة ملتون أبوتي Milton Abote وعيدي أمين، وجمهورية أفريقيا الوسطى في ظل رئاسة ديفيد داكو David Dacko والإمبراطور جان بيدل بوكاسا BedelBokassa جمهورية زائير في ظل رئاسة موبوتو Mobutu، بالإضافة إلى ذلك، هناك نيجيريا على قائمة الدول الفاشلة في العالم على الرغم من أن الحكومة النيجيرية قد عارضت بشدة ربطها بهذه المجموعة.

إن الدولة الفاشلة هي أولاً وقبل أي شيء عاجزة كلياً عن حماية أراضيها أو تأدية وظائفها الأساسية (زارتمان Zartman 1991) وبالتالي فإن سلطانها ينسحب فقط على العاصمة وكذلك على بضع مقاطعات. وبما أن هذه الدولة ليست مبنية على قيم توافقية تدغدغ عواطف الشعب فإنها لا تطالب بأي شكل من الأشكال بأي نوع من العقد الاجتماعي مع شعبها، كما لا تطالب بولاء هذا الشعب لها. وبدلاً من إظهارها إحساساً بالهوية الوطنية، فإن هذه الدولة الفاشلة تُخضع أراضيها لمصالح بدائية متناقضة (مثل المصالح العرقية والدينية والمناطقية). وبما أن هذه الدولة تفتقر إلى القدرة على الدفاع عن مصالح الفرد، فإنها تقف مكتوفة اليدين في الوقت الذي يلاحق الفرد مصالحه. أو عندما تتهدد مصالح الفرد هذا فإنه يتجه إلى مجموعته التي تربطه بها صلة القرابة طلباً للحماية، وبالتالي فبدلاً من أن تكون هناك جمهورية واحدة، فإننا نجد جمهوريات مصغّرة تؤدي كل منها الوظائف التي يتطلبها المناصرون لها كي يبقوا على قيد الحياة، أي تلك الوظائف التي يحددها الدستور بشكل رسمي لها والتي تخلت عنها الدولة.

في الدولة الفاشلة يكون الفساد ممنهجاً وتنتشر المواقف الساخرة في كل مكان، كما أن المؤسسات العامة وخاصة تلك المسؤولة عن تنفيذ القانون والحفاظ على النظام لا يمكن الاعتماد عليها في تأدية وظائفها القانونية اللهم إلا إذا كانت هذه الوظائف تخدم مصالح الشخصيات ذات النفوذ. وفي حالتها السباتية هذه، فإن

الطرف ذا المكانة العليا المفترض في العقد الاجتماعي يكون غير قادر على الدوام على تأدية دوره في هذا العقد.

وفوق كل ذلك، فإن الدولة الفاشلة لا يحكمها ملوك فلاسفة ولا تكون راغبة في توظيف خدمات الفكر والتعليم العالي لتحقيق مكاسب إنتاجية ومكاسب في مجال الرفاهية، وفي حقيقة الأمر فإن مثل هذه الدولة تحتقر المعرفة التي تحتاجها لتأدية واجباتها، فهي تعتمد بدلاً من ذلك على مستشارين أجانب أو على قوة متوحشة وذلك لتحقيق أهداف قصيرة الأجل وداعمة للسلطة.

من الممكن أن تكون حكومات الدول الفاشلة معطلة تماماً، أي أنها عاجزة كلياً عن الحفاظ على سيطرة فعّالة على أراضيها وضمان ولاء شعوبها. ومع ذلك فإن مثل هذه الحكومات يمكن أن تبقى موجودة لفترة طويلة نسبياً. وشأنها شأن الدول السلطوية، فإن الدول الفاشلة يمكن أن تسير مترنحة من أزمة إلى أخرى دون أن تغرق، فالدول الفاشلة يمكن أن تستمر بفضل الحلفاء الأقوياء إذا كانت هذه الدول تجلس على موارد تثير شهية الآخرين أو أنها قادرة على احتواء مثيري المتاعب العابرين للحدود. إذاً يكمن سر نجاح هذه الدول في البقاء في قدرتها الغريبة على إلحاق مصالحها الضيقة بمصالح الحلفاء الأجانب الأقوياء. وكعملاء فإن حكام هذه الدول الفاشلة غير مهتمين في الحفاظ على سيادة بلدانهم أو سلامتها الإقليمية، ناهيك عن عدم اهتمامهم البتة في البقاء مخلصين للعقود الاجتماعية المفترضة التي تربطهم بشعوبهم، ذلك أن اهتمامهم الأكبر هو في الاستيلاء على السلطة والاحتفاظ بها مع كل متطلباتها الأساسية، وإذا رغب الحلفاء الأجانب في المساعدة في هذا المجال، فإن السيادة الوطنية تكون ثمناً بخساً يدفع مقابل ذلك.

يمكن الاستشهاد ببضعة أمثلة لتوضيح العلاقة بين الدول الفاشلة والمصالح الأجنبية. ففي ظل حكم موبوتو سيسي سيكو (Mobotu Sese Seko) أصبح الفساد وسوء الإدارة والاختلاس الواضح لأموال الدولة ينخر جمهورية زائير التي وهبها الله بالغنى. لقد تمكنت زائير من البقاء عائمة على هذا النحو لمدة عقود بفضل مساندة حليف قوي هو الولايات المتحدة الأمريكية. فطالما كانت الشيوعية تشكل تهديداً كانت

أمريكا تنظر إلى زائير على أنها حليف لا يمكن الاستغناء عنه في أفريقيا، ولكن مع انهيار الشيوعية وتصاعد المقاومة الداخلية ترك حلفاء زائير السابقون هذا البلد يتيبس، وبسرعة اختفت زائير من خارطة العالم لتحل محلها جمهورية الكونغو الديمقراطية. والدول الفاشلة الأخرى التي لها أصدقاء في أماكن أجنبية تشمل الشيشان في ظل حكم أحمد قاديروف (الدولة الصديقة هنا الاتحاد الروسي)، إمبراطورية أفريقيا الوسطى في ظل حكم بوكاسا (Bokassa)، راوندا ما قبل الإبادة الجماعية (الدولة الصديقة هنا هي فرنسا)، جمهورية تشاد (الدول الصديقة هي فرنسا وبعد امتيازات النفط لشركة إكسون Exxon أصبحت الدولة الصديقة هي الولايات المتحدة)، ليبيريا في ظل حكم وليم تولبرت (William Tolbert) ، سيراليون في ظل حكم كل من سياكا ستيفن (Siaka Steven) وجون مومه (John Momeh) (والدولة الصديقة هنا هي بريطانيا العظمى) وليبيريا في ظل حكم تشارلز تيلر (Charles Taylor) (المتاجرين بالماس الملطخ بالدماء).

إضفاء عوامل خارجية على التأثيرات الداخلية على الفعل الاجتماعي: سطوة الأنساق والمؤسسات الدولية

في الحقبة الماضية كان يُنظر إلى التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى على أنه أمر مساوٍ للعدوان ويستحق ردَّة فعل قوية. أما في السنوات الأخيرة ومع الأهمية الملحّة لتحقيق السلم والاستقرار أصبح مثل هذا التدخل طريقة روتينية متكررة لإدارة العلاقات الدولية. ويتم ممارسة هذا التدخل من قبل دولة ما وغالباً ما تكون دولة قوية إذ تقوم هذه الأخيرة بإخفاء مصالحها وتتظاهر مخادعة أن تدخلها هذا جاء للحفاظ على مصالح الدولة الأضعف. وبفعل تأثير العولمة ونظراً لبروز تهديدات جديدة فقد برزت مؤسسات دولية أيضاً لتتقاسم السلطات التي كانت في السابق تمارسها بشكل مستقل الدول ذات السيادة.

يبرر أتباع المدرسة المثالية تآكل سيادة الدولة من خلال تبنيهم وجهة نظر تقوم على نظرية التطور التدريجي لمرحلة التطور.وتمضي هذه المحاججة في القول إنه بالطريقة نفسها التي أفسحت فيها الدولة ذات الصبغة الطبيعية المجال لنشوء الدولة ذات السيادة، فإن الدولة ذات السيادة تتنازل عن جزء من حريتها أو سيادتها للمؤسسات الدولية المؤهلة بشكل أفضل لمعالجة التحديات المعقدة. أما أتباع المدرسة الواقعية من المتشددين، فإنهم لا يقتنعون بهذه المقولة في حين أن من جاء بعدهم من الواقعيين الجدد يتصورون ظروفاً يمكن للدول ذات السيادة في ظلها أن تتعاون فيما بينها من أجل تحقيق الأمن الجماعي.

بيد أن تأثير العولمة، كما ستناقش في الفصول اللاحقة، على تآكل سيادة الدولة ربما تمت المبالغة به على نحو كبير. فالدولة ذات السيادة تبقى الطرف الوحيد

الذي يمتلك الشرعية والمقدرة للدخول في عقود اجتماعية مع الشعب. ثانياً وخلافاً لتوقعات كانط (Kant) لا يوجد هناك في الوقت الراهن مجتمع مدني عالمي يمتلك التفويض للتفاوض بالنيابة عن المصالح المتنوعة على شروط أي عقد اجتماعي دولي لتطبيقه في محاسبة اللاعبين والمؤسسات التي تتخطى الحدود القومية، ففي وقت من الأوقات كان "عمال العالم" يشكلون "مجتمعاً عالمياً" ضخماً، ولكنه لم يكن ضخماً بما فيه الكفاية ليتحد ويطيح بظالميه كما تم التنبؤ بذلك من خلال المنظور التاريخي لكارل ماركس (Marx).

وعلى أية حال، هناك جدل كبير جداً بشأن فيما إذا كانت قضية الحرية وقضية السلم والأمن العالميين يمكن تحقيقها من خلال الذبول السريع للدولة وسطوة الأنظمة المتخطية للحدود القومية، فحيثما تنجح العولمة أو أية قوة أخرى في قتل الدولة ذات السيادة، فإن الحرية الفردية تلحق بمصالح مجموعات قوية خاصة الطبقة الحاكمة المحلية ومن يرعاها من الأجانب والمؤسسات الدولية البعيدة والشركات المتعددة الجنسية الساعية إلى الربح.

من المحتمل أيضاً أن يواجه تلاشي الحرية الفردية حركة ارتجاعية عندما يقوم الأفراد الذين لم يتم تمكينهم وبدافع الإحباط بتقديم الدعم للقضايا الراديكالية، بل القضايا الفوضوية. وبكلمات أخرى يمكن القول إنه بدلاً من تأمين تقدم طولي من حالة الفوضى إلى أشكال متقدمة من الحكم، فإن إضفاء بُعد خارجي للتأثيرات الداخلية للخيارات البشرية سوف يُنتِج حلقة مفرغة من الظلم والمقاومة والعنف.

٦-١ الخاتمة والاستنتاج:

في أي زمن من الأزمان توجد هناك ثلاثة أنماط من المصالح المتوازية مع بعضها البعض، وهي مصالح الفرد ومصالح المجتمع الاجتماعية والسياسية ومصالح المؤسسات المتخطية للحدود القومية. هذا الأمر يطرح سؤالاً يقول لمن يجب أن تُخْضَع حرية الفرد؟ ويمكن إعادة صياغة السؤال على النحو التالي: إذا كان من غير العملي للفرد أن يتمتع بحرية مطلقة في متابعة مصالحه فهل

تكون حريته ملحقة بالمصالح المحددة بشكل ضيق ومصالح مجتمعه المباشر أو مصالح الكيانات السيادية الخارجية؟ وفي إعلان نظرية المساواة في السيادة المتوازية، فإن هذا الفصل يؤمن بأن الدولة ذات السيادة حتى الآن هي الطرف الوحيد القادر على الدخول في "عقود اجتماعية" مع الفرد إلى الحد الذي يمكن القول فيه إن هذه الدولة هي الهيئة المناسبة (أكثر من الأنظمة البعيدة المتخطية للحدود القومية) في مجال الوثوق بها وتفويضها في تقدير مسائل ذات اهتمام مباشر للفرد والتي تفوق مقدرته على التصدي لها.

ومن الواضح أن هذا الفصل يطرح أسئلة أكثر مما هو قادر على الإجابة عنها ومع ذلك من خلال تحديد المصالح المتوازية التي تتنافس مع بعضها البعض، يقترح هذا الفصل منهجية جديدة لدراسة السياسة الدولية، بالإضافة إلى رفض التاريخانية التي تربط المثالية التي نادى بها كانط (Kant) مع الواقعية المعاصرة فإن هذا الفصل يتساءل فيما إذا كان الميل نحو حكومة عالمية هو السبيل الوحيد الواقعي بل العقلاني للإجابة عن تساؤل روسو (Rousseau) بشأن شكل الرابطة التي تدافع وتحمي، مع كل القوى المشتركة، مصالح كل عضو فيها في حين أنها تسمح في الوقت نفسه لكل عضو فيها بالحرية القصوى لأن يعيش حياته بالطريقة التي يراها مناسبة.

الفصل الثاني

الفرد كأصل وهدف للسيادة

"ما خَلْقكم ولا بَعْثكم إلا كنفس واحدة...". السورة٣١، الآية٢٨ في القرآن الكريم

"الإيمان له علاقة بالأشياء التي لا تُرى، بينما الأمل له علاقة بالأشياء التي هي في متناول اليد". توماس أكويناس (ThomasAquinas).

١-٢ مقدمة:

لتبرير تدخلها في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة، تصور الدول القوية والمؤسسات المتخطية للحدود القومية نفسها كمدافع بل حامٍ للمُثُل الإنسانية الرفيعة، ومن الأمثلة على المعايير التي تُستحضَر لتبرير التعديات الواضحة على الفرد وسيادة الدول، هي الحرية والمساواة والديمقراطية والعدالة وحكم القانون وحقوق الإنسان والسلم العالمي. إن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال هو من أين جاء أصل هذه القيم والمُثل؟ من الذي يعرف ما هو الأفضل بالنسبة للفرد؟ أهو الفرد نفسه أم الآخرون في مواقعهم الخارجية؟ أيمكن أن تُعزى المُثل التي تُلهم الفعل الدولي إلى "العقل والمجتمع الدولي" أم إلى مصادر إلهية؟ أم هل هذه المُثل ببساطة نتيجة التطور الاجتماعي التدريجي أي التطور التدريجي للعادات والممارسات في مجتمع ما؟

في هذا الفصل هناك اعتقاد بأن معرفة ما هو خير للفرد هو أمر متأصل في الفرد وليس في أي طرف خارج نطاقه، ولكن في حين أن المعرفة تبدأ بالفرد، فإن

المجتمع وليس غيره، والذي يعدُّ الفرد جزءاً منه، هو الذي يطبق هذه المعرفة أحياناً لتحقيق غايات محددة، وكما سيتم مناقشته لاحقاً في هذا الفصل هو فيما إذا كانت معرفة الفرد ستطبق لخدمة مصلحة الفرد أو مصالح الأطراف الخارجية، فهذا الأمر يتوقف على المسافة الفاصلة بين الفرد والطرف الذي يدّعي بأنه يتصرف بالنيابة عنه. إن المصلحة الفردية قابلة لأن تكون أول من يُضحّى بها في إطار بيئة دولية نائية خاصةً عندما تتصادم القيم وعندما لا توجد طريقة حسابية دقيقة لحل الغموض الناتج، وفي مثل هذا الإطار فإن المصالح التي تسود هي المصالح المُعبَّر عنها بشكل جيد والمرَّوج لها بنشاط.

يبدأ هذا الفصل بتتبع المعرفة الإنسانية للوصول إلى مصدرها ألا وهو الفرد. وفي القسم الثاني يُبرز الفصل العقبات المعرفية أمام الفهم الإنساني للواقع والحقيقة والأخلاق. أما القسم الثالث فيركز على دور العقل في تحكيم النزاعات التي تنشأ من تعريف الواقع والحقيقة والسلوك الفاضل، كما يناقش هذا القسم أيضاً دور المجتمع في عملية تشكّل المفاهيم. ويبحث القسم الرابع في مضامين المعرفة الإنسانية للحرية، في حين يختتم القسم الخامس باكتشاف موقع الفرد في ظل ثلاث نظريات متصارعة.

٢-٢ معرفة "جوهر الخير": أصلها والطريقة التي تُكتسب من خلالها

تكمن النقطة الجوهرية الأساسية في الإنسان في قدرته على الحكم على بعض الأفعال على أنها إما جيدة أو سيئة قبل قيامه بالخيارات المناسبة. بيد أنه من الضروري أن نتساءل، كيف يكتسب الفرد العادي معرفة ما هو خير حقاً وتمييزه عما هو شر؟ وإذا كان كل فرد يأتي إلى الحياة وهو مزود سلفاً وإن يكن بدرجات متفاوتة بمعرفة الخير، فإن ما يحدّ من حريته سيكون مفروضاً ممن أعطاه الحياة، أي الله، بالنسبة إلى مَنْ يؤمن بالله أو ما يُعرَف بشكل غامض بأنها الطبيعة الإنسانية بالنسبة لأولئك الذين لا يؤمنون به.

لم يكن سبنسر (Spencer 2002-3-12) ليُجر إلى مسألة تتعلق بالقوة "العصية على المعرفة" ولا إلى مسألة فيما إذا كان هناك وجود للإله، فقد ردّ على تحدي

التناقض في القوانين والمبادئ بالتملص منه أي بالإقرار بأن موقف أولئك الذين يعتقدون بوجود إله موقف مبرر مثلما هو موقف من لا يؤمن، ويتابع سبنسر قوله في هذا الشأن بأن المعتقدات البشرية ليست عقلانية كما يفترض البعض أحياناً. ومما قاله سبنسر في هذا الشأن بالحرف هو:

"وهكذا هو الأمر بالنسبة للمعتقدات البشرية بشكل عام، فهي على الرغم من أنها يمكن أن تبدو خاطئة بشكل كامل، إلا أن مضامينها توحي بأنها كانت في الأصل تحتوي وربما لا تزال تحتوي على قدر صغير من الحقيقة".

يتبنى كل من أتباع المدرسة المثالية والمدرسة الواقعية وجهات نظر مختلفة بشأن كيفية حصول الإنسان لأول مرة على معرفة ما هو خير وما هو شر، ما هو صح وما هو خطأ، وما هو حكيم وما هو أحمق. أما بالنسبة لأتباع المدرسة الذاتية المثالية (على سبيل المثال المطران جورج بيركلي (George Berkeley) و بلوتينوس (Plotinus) و شوبنهاور (Schopenhauer) ولايبنتس (Leibniz) فإن العقل البشري واعٍ وربما مزود بالقدرة على التفكير بالأفكار المتعلقة بالخير إن لم يكن بالأفكار التي تخرج عن نطاق الزمان والمكان. فطبقاً لهؤلاء، فإن العقل البشري ليس صفحة تم محو ما عليها، بل إنه برنامج متكامل من الصور والمعادلات الرياضية والمجردات والبنى المثالية والمهارات اللغوية والنوتات الموسيقية وومضات من الإلهام، وإذا ما أردنا أن نضيف إلى ذلك، يمكن إضافة المخططات والنوايا الشريرة، وسواءً كان العقل البشري مستيقظاً أم نائماً فإنه واعٍ لماهية نفسه ومحيطه الخارجي.

وهكذا فإن الخير والشر لا يوجدان من تلقاء نفسيهما خارج إطار الوعي البشري، أي أنهما لا يوجدان إلا إذا وجدا سلفاً في العقل البشري. ووجهة النظر هذه تتوافق مع التأكيد القرآني، ففي السورة رقم (٢) وهي سورة البقرة **(الآيات من ٣٠ – ٣٣)** يُفصّل القرآن الكريم كيف أن الله أبلغ الملائكة بالتساؤل لماذا يريد الله أن يضع في الأرض من يفعل الشر ويسفك الدماء هناك. لقد مضى الله في خلق آدم وهو مصمم على تحقيق خطته وعلّمه "أسماء كل الأشياء" وهي أسماء لم تكن معروفة مطلقاً للملائكة. وبطريقة مشابهة يرى غروتيس (Grotius) الله أنه

مصدر وأصل الحق (نايت Knight 1925، فيتس 1980، بريت Brett 2002) وفي كتابه "قانون الحرب والسلام" يلاحظ غروتيوس قائلاً: "إن ما أظهره الله على أنه إرادته هو القانون".

إن المأزق الذي يواجه غروتيوس هو تبيان كيف يُظهر الله إرادته، ولكنه حلَّ هذا المأزق باتخاذ عقلانية البشرية شأنه في ذلك شأن أتباع المدرسة المثالية الموضوعية إذ يقول:

"إن أم الحق أي القانون الطبيعي هي الطبيعة البشرية – إن إرادة الله تتجلى ليس من خلال الوحي والمعجزات، ولكن في جوهر المخطط (العقلاني) للخالق".

وفي دفوعهم ضد المدرسة المثالية الذاتية، يقول أتباع المدرسة المثالية الموضوعية: (أفلاطون Plato، عمانوئيل كانط Immanuel Kant، رينيه ديكارت Rene Decartes، هربرت برادلي Herbert Bradely، وهيغل Hegel، وكارل بوبر Karl Popper) إنَّ المعرفة موجودة في الأصل وتتوسع فقط عندما يدرك العقل ويتحد مع العالم الذي يمكن ملاحظته. ويؤمن كانط (Kant) على وجه الخصوص بأن العقل يربط جميع الأفراد مباشرة بالعالم ذي الظواهر والأشياء بحد ذاتها، أي أن الفرد الواحد مرتبط بالكل، وفقاً لما يقوله كانط (Kant) فإنه من الممكن ومن خلال الاستنتاج المتجاوز للحدود إدراك "الواقع المشروط" وتأسيس صلة بين الأسباب والنتائج، وهذا أكثر مما بوسع المرء أن يقوله بالنسبة "للواقع غير المشروط" أي عالم الأخلاق والروحانية. فعلى سبيل المثال إن معرفة الله والحرية والأخلاق لا يمكن إثباتها علمياً، ولكنها يجب أن ترسى على الإيمان.

يلاحظ رسل (Russel) الذي قاد الثورة البريطانية ضد المدرسة المثالية قائلاً: إن حصر المعرفة بما هو معروف سلفاً كما تدّعي المدرسة المثالية الذاتية هو مجرد حشو (43)-24 :Russel 1912) وبدلاً من الإيمان بأن العقل يعرف لأنه يعرف، يؤكد رسل على أن إدراك العقل للأشياء الخارجية يلعب دوراً في اكتساب وصقل المعرفة.

وبلا شك فإن أتباع المدرسة الواقعية سينظرون إلى المقولات التي ينادي بها الذاتيون والموضوعيون على أنها مضحكة في أحسن الأحوال، مضللة وتافهة في

أسوأ الأحوال. وبالنسبة لأتباع المدرسة الواقعية فإن القيم والقيم الأخلاقية على وجه الخصوص ليست إلا أوهاماً، فهم يقولون بأن معايير الصح والخطأ لا يمكن اكتشافها بل يمكن خلقها من قبل الأفراد والثقافات رداً على تحديات تواجههم. وبما أن المعايير والقيم تنشأ في ظل ظروف مختلفة، فإنها يمكن أن تستحضر عندما تخدم هدفاً واضحاً ويستغنى عنها عندما لا تحقق هذا الهدف، فعلى سبيل المثال يمكن أن ينقلب الضمير والقيم إلى عائق عندما يواجه الفرد أو الدولة حقائق واقعية شديدة الخطورة مثل التهديدات التي تواجه المصالح الحيوية وطرق العيش المحببة. ووفقاً لأتباع المدرسة الواقعية فإن الإنسان مدفوع بفعله بالمصلحة الذاتية على وجه الحصر وليس بمُثل عليا أو نبيلة، وبكلمات أخرى يمكن القول إن معرفة ما هو خير لا معنى لها خارج نطاق المصالح التي يجب تحقيقها، وفي مفهوم المدرسة الواقعية يُعدَّ حب الخير أو الإيثار مفهوماً غير عقلاني وهو برنامج عصي على فهم العقل البشري له ناهيك عن القيام به. وكما ستتم الإشارة إليه في الفصول اللاحقة، فإن هذه النظرة اللا أخلاقية للمعرفة البشرية لها مضامين رئيسية بالنسبة لأية محاولة مشتركة سواءً كانت هذه المحاولة تهدف إلى تحقيق تعايش سلمي بين الزوج والزوجة وبين الإدارة وشراكات العمل ودمج القبائل بالأمة أو الحفاظ على علاقات حميمة بين الدول ذات السيادة.

٣-٢ فهم الواقع: التحديات المعرفية

على الرغم من ازدراء أتباع المدرسة الواقعية للمدرسة المثالية، فإن المدرسة المثالية لعبت دوراً مهماً في الجهود المبذولة لتتبع مصادر المعرفة البشرية. فإحدى إسهامات المدرسة المثالية في ميدان المعرفة هي تطوير طرائق لفهم الواقع الموجود وراء نطاق الخبرة أو المعرفة. وقد انطلق أفلاطون وهو مثالي من المقولة القائلة بأن "الجسم هو سجن الروح"، وبعد ذلك مضى ليكتشف كيفية تحرير الروح لكي تفهم الواقع أو شكل الخير. وقد تبنى أفلاطون شأنه بذلك شأن أستاذه سقراط وجهة نظر تقول إن المعرفة تعزز قضية الخير بالقدر نفسه الذي يفعله الجهل لتحقيق عكس

ذلك أي دعم الشر. ووفقاً لما يقوله أفلاطون فإن هدف التعليم هو نقل معرفة الخير وهذا أمر يتخطى حدود وعي الفوائد والمتع المستمدة مباشرة من الأفعال ليصل إلى التعرف الكامل على الشكل ذاته أي الواقع.

هناك تحدّ رئيسي يكمن في كيفية تعريف الواقع، وقد كان جواب أفلاطون في هذا الصدد هو البدء بأدنى مستوى أي المستوى الذي يتخذ فيه الواقع شكل الظلال والصور التي يمكن أن تُحرز أو تُتخيل أو تُتصور. وطبقاً لما يقوله أفلاطون، فإن أيَّة آراء تتشكل حول أشياء أو صور من المحتمل أن تكون موضع خلاف في أحسن الأحوال، وفي أسوأ الأحوال تكون هذه الآراء غير موثوقة.

يحتوي الشكل المرئي للواقع أيضاً على أشياء مادية يقدم فهمها أساساً للاعتقاد، لذا فإن الأشياء الطبيعية مثل الشمس والهضاب والحياة النباتية الكثيفة والبحيرات والبراكين سيطغى عليها صفات بعضها جمالية والأخرى نفعية أو صوفية، ففي حين أن شخصاً ما يرى الإله في شيء مادي، فإن شخصاً آخر يميل إلى أن يرى "ميزة اقتصادية أو عسكرية نسبية" بينما نجد شخصاً ثالثاً يرى شيئاً ذا أهمية كونية لا يمكن النفاذ إليه أو لأهمية إلهية.

تتجلى معرفة الواقع على المستوى الأعلى التالي في الذكاء المطلوب لفهم أشكال الأعداد والأشكال والأشياء الأخرى القابلة للمواءمة مع القياس والمنطق الرياضي، وهذا يتناقض بحدة مع الشكل الأعلى للمعرفة أي معرفة المساواة والجمال والحب العذري والحقيقة، وكما هو متوقع، شكل الخير.

١-٣-٢ البحث التجريبي عن الحقيقة والسلوك الفاضل:

طوّر بيكون (Bacon) طريقة استقرائية فلسفية جديدة كان يأمل بأنها ستساعد في البحث عن الحقيقة وهذا ما شكّلَ تناقضاً حاداً مع منهجية أفلاطون الاستنتاجية والتي يضيف إليها المثاليون صفة الانطباعية. وخلافاً لمعاصريه الذين اعتمدوا على المنطق الشكلي لتفسير الطبيعة قرر بيكون (Bacon) الانطلاق من التجارب المعروفة والمحددة قبل المضي في صياغة البديهيات والقوانين. لقد أقرّ بيكون أن

التطبيق الناجح للطريقة الاستقرائية يتطلب أن يتحرر الفيلسوف من التحاملات والعواطف وحالات العقل الأخرى التي من المحتمل أن تشوّه الحقيقة.

حدد بيكون (Bacon) أربعة مصادر مُهدِّدة أو تقوم بتهديد الحالة الموضوعية وتكمن هذه في المعبودات (idols) أو idola كما سماها في كتابه Novum Organum، وقد سمي الأول "بمعبود القبيلة" والذي يحفز ردَّات فعل مبنية على التمركز العرقي تجاه المواقف، وهناك "معبود الكهف" والذي هو اختزال للتحيزات الفردية في حين أن "معبودات السوق" هي تلك التي تؤدي إلى سوء استخدام اللغة، وأخيراً هناك "معبودات المسرح" وهي تلك التي انتقلت إلى عقول الرجال من العقائد المختلفة للفلاسفة، وفن حالات الخيال أيضاً. والطريقة الاستقرائية الجيدة هي تلك التي تنجح في محو الآثار التي يمكن أن تكون قد أوجدتها هذه الأشياء الطقوسية المرئية (دورانت Durrant 2005: 100-102) ويستطيع العقل أن يرى الطبيعة في ضوئها الحقيقي فقط عندما يتم تطهيره من التحاملات والعواطف، كما يستطيع أن يرى الأشكال بالإضافة إلى أسبابها ونتائجها، وهذا الموقف يشكل أساس الفكر التجريبي الحديث كما يشكل دليلاً يحتاجه تفكير ما بعد الحداثة إلى حد بعيد لكي يكون قادراً على فصل الفرضيات المثبتة عن العواطف وفصل العقل عن الرغبة.

لقد تعامل بيكون (Bacon) مع التحديات الأخلاقية لعصره مستنداً إلى تطبيق الطريقة التجريبية. وطبقاً لما يقوله بيكون فإن الواجب تجاه المجتمع يقع ضمن دائرة الأخلاق، وبالمقابل فإن الواجب تجاه الله يقع ضمن دائرة الدين. وفي حين تشجع العادة الجيدة الإنسان على توجيه أفعاله نحو غايات جيدة، نجد أنه لا يوجد هناك قانون عالمي أو صيغة عالمية يمكن للأفراد في ظل ظروف مختلفة تطبيقه لحل المآزق الأخلاقية الخاصة لحالات بعينها. وعلى الرغم من أن طريقته التجريبية كانت تختلف عن طريقة أفلاطون العقلانية، فقد اتفق الاثنان على وجود حاجة لمنهجية متواضعة لدراسة الواقع، وبهذا المعنى فقد كان الاثنان يختلفان مع هيوم (Hume 1711-1776) الذي كان يعتقد بسذاجة ربما أنه من خلال فصل

الأخلاق عن مصدرها الإلهي قد نجح في اكتشاف قانون علماني وعالمي أيضاً للصواب والخطأ. وللسبب نفسه لم يكن أفلاطون ولا بيكون (Bacon) ليقبلا تصنيف ميكيافيلي (Machiavelli) الشامل للسياسة على أنها مهنة لا أخلاقية ولا أقل من ذلك عدم قبولهم ازدراء نيتشه (Nietzsche) للمقولات اليهودية – المسيحية وكذلك الإسلامية التي نادت بالأمانة والإيثار وحب الخير والتوبة والرفق والرحمة والتواضع والحب والعدالة والإنصاف.

تجمع نظرة هوبس (Hobbes) للواقع المبدأ التجريبي لبيكون (Bacon) والافتراض العام لميكيافيلي (Machiavelli) الذي يربط نزعة الإنسان للشر بالصراع الذي لا ينتهي من أجل السلطة. إن ارتباط هوبس (Hobbes) بالعالم التجريبي قوي جداً لدرجة أن، وعلى الرغم من وجود ومضات من الواقعية بين الحين والآخر، نظرته للطبيعة البشرية تبقى بلا شك نظرة الإنسان الواقعي. فوفقاً لما يقوله فإن كلمات "الحب" و "الكراهية" ليستا إلا وصفاً للعواطف أو المشاعر الداخلية للفرد، بدلاً من تقديمهما صورةً حقيقية عن الواقع. فكلمتا "الحب" و"الكراهية" تصفا الأشياء التي يجذب إليها الفرد أو يصدّ عنها على التوالي (Hobbes 1985: 119-120)، وبالمنطق نفسه، فإن عبارتي "الجيد" و"السيئ" ليس لهما معنى خارج إطار وصفهما لأذواق الفرد وخياراته والأمور التي يكرهها.

إن نزعة هوبس (Hobbes) النسبية تستند إلى الافتراض القائل بأن ما يحرّك البشر هي المصلحة الذاتية وليس الإيثار، فقد فصلت نظريته عن الطبيعة البشرية "المورث الأناني" قبل أن يتبنى ذلك علماء الأحياء التطوريين كحقيقة علمية، وإذا صدق هوبس (Hobbes) فإن الإنسان يسعى فقط إلى ما يخدم مصالحه، فهو بشكل آلي يتبنى الأمور التي تأتي له بالمكاسب والمسرة، ويبتعد عن الأمور التي تجلب له الألم والأذى.

٤–٢ العقل كحكم بين الحقائق المتضاربة:

ومع ذلك فإن قوة مقولة هوبس (Hobbes) تكمن أيضاً في ضعفها. فمساواته الصريحة للعقل مع التعظيم الشخصي (Hobbes 1985: 30 – 31) أو السعي وراء

الرغبات الشهوانية هي ما يجعل فلسفته، بالإضافة إلى الجناح اللا أفلاطوني للفلسفة الغربية، ذات إشكالية عالية بالنسبة للمجتمعات غير الغربية بما فيها المجتمعات التي أبدت ميلاً لاعتناق تعاليم العلم والتنعم بفوائد التقانة الحديثة. وفي هذا الصدد يقدم العالم الإسلامي مثالاً جيداً، ففي حين أن هذا العالم الإسلامي يقرّ بالإمكانيات التي لا حدود لها للعقل البشري، وأحياناً يظهر استعداده للانضمام إلى بقية العالم في التوق إلى تذوق الملذات الحسيّة فإن مناصري الإسلام غالباً ما يعتقدون أنه بتطبيق قدرة العقل وإخضاعه للحسابات التي تجريها الحواس البشرية، فإن هذا يصل إلى حد إعطاء هذه الحواس المقدرات التي لا تمتلكها، فهم يؤكدون بأنه إذا كان الإنسان حقاً كائناً عقلانياً فإن التاريخ لن يستمر في اتخاذ دورات غريبة أو أن يعيد نفسه. فالعقل يجعل من الممكن بناء ما يبدو أنه أنظمة اجتماعية، اقتصادية أو سياسية مثالية، ومع الزمن فإن الثغرات في كل نظام ستظهر على السطح عندما يستخدم أولئك الذين يعرفون آلية عملها معرفتهم لإفسادها أو التهرب من التزاماتها وقيودها. سوف نعود إلى هذا الموضوع لاحقاً كجزء من نقد ربط كانط (Kant) العقل بنشوء "العقل الدولي".

ويكفي القول إنه في ظل عقيدة التوحيد يبرز العقل كوحدة للمرئي وغير المرئي الداخلي والخارجي، الإيجابي والسلبي، في حين أنه في الفلسفة الغربية نجد أن الواجبات تجاه النفس والمجتمع والرب تقع ضمن مضامير مختلفة أما في عقيدة التوحيد فهي كلٌّ لا يتجزأ. وبما أن الله واحد ولا يمكن تجزئته، فإن قوانينه ذات تطبيق عالمي، وفي حقيقة الأمر فإن سلطته العليا تضم بل تتخطى كل السلطات الأخرى. إن وحدانية الله أمر فريد من نوعه ذلك أنها لا تقع ضمن نظام الأعداد، فلا يوجد إله ثانٍ أو ثالث أو أي إله آخر بجانبه، ونظراً لحقيقة أن الله يتخطى الزمان والمكان فلا التسويغ العقلي الاستنتاجي ولا التحليل التجريبي قادران على أن يلتقطا جوهره الحقيقي أو يساعدا الفهم البشري لهذا الجوهر.

وفي هذه الناحية نجد أن النظرة الإسلامية للعقل البشري وخاصة لمحدودية التجربة الحسيّة لها صلة وثيقة بالمقولات الأساسية للفلسفة الشرقية، فعندما يتم

استحضار المفاهيم الخاصة بما يقع وراء المظاهر والأشكال فإن الإسلام شأنه في ذلك شأن الطاوية (Taoism) (أحد أديان الصين الثلاثة) والبوذية والهندوسية يأخذ الفلسفة سواءً كانت غربية أم غير غربية إلى ما وراء حدوده المألوفة والمرسومة بشكل دقيق أي إلى ما وراء التجربة الحسيّة وإلى عالم تفشل فيه القوانين العقلانية في إحداث معنىً. ويكمن التحدي في شرح العوالم التجريبية واللامرئية فيما ظل المفكرون يتصارعون معه بلا نهاية في بحثهم عن الواقع اللامنتهي والجوهري والذي يتخطى حدود التجربة أو المعرفة، أي ما يعرف بالحقيقة (haqeeqah) بين الصوفيين والبراهمان (Brahman) بين الهندوس والتاو (Tao) بين الطاويين.

يميل الطاويون وإلى حد ما أنصار المدرسة الصينية للأسماء إلى الشك العميق في التأكيدات المبنية على التجربة الحسيّة. ولا يهم الأمر إن كانت هذه التأكيدات مبنية على المنطق الشكلي (أي الفرضيات والاستنتاجات) أو تجارب الحياة الحقيقية (أي الاستقراء)، ومع مرور الزمن من الممكن لأي من المعبودات التي تحدث عنها بيكون (Bacon) أن ترفع رأسها وتتسلل إلى عقل المفكر وتؤثر على استنتاجاته، فالمهمة الوحيدة للمعبودات هي تشويش الفهم وإحباط البحث عن الحقيقة وتصوير السيئ على أنه جيد والعكس صحيح شأنها بذلك شأن الأكونسو Ekwensu وهو الشيطان الذي تم تجسيده في الفن الشعبي للاغبو (Igbo) والشيطان (Shaytan) الذي ورد ذكره في القرآن الكريم. وبالطريقة نفسها تعزف مدرسة الأسماء (The School of Names) على محدودية التجربة الحسيّة، تقول مدرسة الأسماء (Fung Yu – Lan, 1948):

"أن تقول عن شيء ما كبيراً لأنه أكبر من شيء آخر (نعرفه) هو أن تقول إن كل شيء كبير .... الحقيقة التي يمكن تخيلها وملاحظتها أو النطق بها ليست الحقيقة الصحيحة أو الحقيقة الأبدية".

وكما ستتم الإشارة إليه لاحقاً، فإن العقبات المنهجية والمعرفية أمام البحث عن الحقيقة العليا هي عقبات محبطة بالنسبة للفلسفة التحليلية، ومن المحتمل أن عقم محاولة توظيف العقل البشري في مجالات تقع خارج إطار مقدرته الطبيعية هو من

حفّزَ هوبس (Hobbes) وآير (Ayre) وسبنسر (Spencer) و بوبر (Popper) وبرلين (Berlin) وأتباع المدرسة الوضعية المنطقيين الذين جاؤوا فيما بعد إلى ترك ما هو عصي على الفهم إلى علم ما وراء الطبيعة في الوقت الذي يركزون فيه على المهمة الممكن القيام بها والتي تكمن في شرح هدف وآلية واتجاهات العالم التجريبي بشكل عقلاني. وفي معرض تبريرهم لقرار الامتناع عن الخوض في هذا الموضوع الخطير عبّر أتباع المدرسة الوضعية عن إيمانهم أن الشخص الذي يفترض أن ظواهر ما وراء الطبيعة هي خاطئة أو أنها لا توجد هو "أخ لمن يهتم بما وراء الطبيعة ولكنه يحتفظ بنظرية منافسة خاصة به" (Ayer 1936: 47)، ومن وجهة نظر أتباع المدرسة الوضعية المنطقيين نجد أن الاختبار النهائي الذي ينبغي على كل مقولة فلسفية اجتيازه هو العقل، وما لم يكن لظواهر ما وراء الطبيعة معنى فليس للفلاسفة الجادين من خيار إلا الابتعاد عنها. ولسوء الحظ فهم يعتقدون أن على العقل أن يحل شيفرة التناقض الموجودة في العقل البشري.

٥-٢ الفرد كأساس للحرية:

يُنسَب عدد مهمّ من الصفات البشرية عادة وبشكل اعتباطي وخاطئ لثقافات معينة، فأخلاق الساموراي هي يابانية والأخلاق الكونفوشسية هي صينية وفضائل العقل والحرية والديمقراطية هي غربية الأصل. من النادر ملاحظته هو أن مثل هذا التصنيف يتجاهل الفضائل ذات الأصل المشترك والملكية المشتركة وبالتحديد هو الفرد الذي يعيش في كل زاوية من زوايا الأرض. وإذا ما أريد للحقيقة أن تقال فإن كل القيم تقريباً التي تصنف على أنها"غربية" و "شرقية" و "أفريقية" و "شرق أوسطية" هي ليست كذلك. وطالما أن المقدرة على تصنيف القيم إلى قيم صحيحة وقيم خاطئة، جيدة وسيئة، أخلاقية وغير أخلاقية، عادلة وغير عادلة، ورعة ودنيوية، محفّزة على السيطرة وذات الإرادة على المقاومة تعرّف البشرية بشكل عام فإنه من الخطأ المعرفي عدُّ إدراك هذه القيم أنها الملكية الحصرية لثقافة معينة.

بيد أنه من الضروري هنا أن نقدم توضيحاً. ففي حين أن أنواعاً معينة من الفضيلة مثل العقل، الحرية، الحب، الرحمة، العدالة والأمانة هي فضائل

عالمية ، إلا أن ترجمتها إلى معايير وممارسات يمكن أن تختلف من مكان إلى آخر. وهذا الأمر يشبه كثيراً مفهوم الجمال أي أن الجمال في عين الرائي لا يعني ذاك الجمال الخارق وكذلك فإن العقل والحرية والحب والعدالة بالإضافة إلى الأمانة لا توجد في كل عقل واعٍ أو لغة.

فعلى سبيل المثال، يُفسّر العقل في الغرب على أنه يعني ربط الأسباب بالنتائج بالإضافة إلى العثور على الوسائل لتحقيق الغايات المرجوّة مع وجود الهدف النهائي في تكديس المكاسب وتقليل الخسائر إلى الحد الأدنى أو تجميع الفوائد وتخفيض التكاليف. هذا التفسير للعقل وليس غيره ما يدعم فكرة إضفاء الحد الأقصى من الحرية الفردية العقلانية ذات المصلحة الذاتية وذلك بغية اتخاذ قرارات أساسية اقتصادية أو اجتماعية سياسية مهما تكن النتائج للآخرين أو للفرد نفسه. وهكذا فإن الرأسمالية والمشاريع الحرة هي تفسير المجتمعات الغربية للعقل، أما في مجتمعات أخرى فإن العقل من الممكن أن يفسر بطريقة مجتمعية وإجمالية ومتخطية للأمور الاقتصادية أكثر من أن يفسر بطريقة فردية. وهنا ستكون النتيجة عملية تشكيل مفهوم عن العقل تشمل الرحمة والأخلاق والتقى وهو تصوّر ينتج تفسيراً أوسع ولكنه ليس أقل منطقية من التفسير السائد في الغرب.

يبرز التحليل السابق الصعوبة الكافية في نسب النتائج للأسباب وبالقيام بذلك يتم تحديد أي الخيارات الأخلاقية يكون خياراً منطقياً. وهذا هو المأزق الذي تسعى الثنوية (نظرية تقول أن الكون يحكمه أمران: الخير والشر) الديكارتية إلى حله. فمن خلال فصل العقل الواعي والمدرك لذاته والذي يستمر بذاته عن الجسم، يثير ديكارت إمكانية أن يمتلك الإنسان قدرة المحاكمة أو قدرة المعرفة غير المرئية للعين المجردة وهي مقدرة تتميز عن مقدرة الجسد. هاتان القدرتان المادية وغير المادية تتفاعلان بلا شك، بيد أن جوهر الإنسان يكمن في العقل السببي.

إن الثنوّية (Dualism) الديكارتية هي إذاً الشكل المختلف لثنائية أفلاطون المؤلفة من الجسد والروح غير المادية. ففي الصيغة الديكارتية من الممكن للفرد أن يحكم على سلوك ما أنه صحيح أخلاقياً لأنه يعرف شخصياً (أو أنه يفكر ويشعر)

أن هذه هي الحالة ، فصيغته الثنوية تتعارض مع نظريات الإلهام الإلهي التي تؤمن بأن الإنسان "يعرف" أن سلوكاً ما صحيحاً، لأن الآلهة قادته ليعتقد على هذا النحو. وفي حقيقة الأمر إذا كانت الأخلاق تستند إلى موافقة الآلهة (وليس الله الذي يُكتب بالحرف الكبير في الإنكليزية God) فإن العقل يطالبنا بأن نبحث عن الطريقة التي تم تطويرها للسماح بالتحقق من الاقتراح بطريقة ممنهجة وليست اعتباطية أو في الحالة الأفضل للتأكد من أن الآلهة لم تدخل في نزاع حول ما توافق عليه وما ترفضه تماماً كما يفعل البشر العاديون على الأرض.

وكمفهوم أساسي في تحليل العقل، تنحدر السببية إلى مجرد تكهن إذ يمكن أن يُعزى سبب واحد بمفرده إلى العديد من الأسباب المتضاربة ولكنها معقولة على القدر نفسه من المساواة أو أن سبباً واحداً بمفرده يؤدي إلى نتائج مختلفة ولكنها غير مترابطة بشكل منطقي.

يكمن رد الإسلام على مأزق السببية في نسب نتائج العمل لسبب واحد معقول فقط ألا وهو الله. لقد أدرك الإسلام الحرج من تحميل مسؤولية ما يجري على الأرض لآلهة كثيرة، وبالتالي اعترف الإسلام شأنه بذلك شأن الديانات التوحيدية الأخرى بسلطان إله واحد أعلى، ولا متناهٍ، معتمد على ذاته، عليّ القدرة، ليس له مثيل، عالم بكل شيء، مُتجلٍّ في مخلوقاته، رحيم، خيّر، عادل، غفور وأبدي. وفي هذا الإطار فإن الله غير المادي والذي لا يمكن وصفه، والمدرك بشكل كامل والمستجيب هو أصل كل الخلق وإليه تعود في نهاية المطاف كل الأشياء المخلوقة بما فيها الطبيعة. وعليه فإن معرفة الواقع ومعرفة الخير تكون مستحيلة حتى يعرف المؤمن حقيقة الله. ففي أحد أحاديث النبي محمد (صلى الله عليه وسلم)، ينقل عن الله حضّه للمؤمن أن يعرفه قبل أن يخدمه، إذ يقول الله في الحديث "اعرفني قبل أن تعبدني".

ولقد كان من خلال اتباعه لهذه الوصية وهذا الأمر، أن أصبح المسلم الذي كان يعدُّ من قبل"غبياً قادراً على أن يقود أوروبا مما أسماه روسو (Rouseau) "حالة أسوأ من الجهل" إلى حقبة ساد فيها العقل (روسو Rousseau, 1987: 3)، فبدلاً من ثنائية أفلاطون القائمة على الجسد والروح،

وبدلاً من ثُنّوية ديكارت، يحدد الإسلام أربعة عناصر مكونة للرجل والمرأة وهي النفس (وهي الروح غير المادية ولكنها الواعية والأبدية) والأفئدة أو العقل (وهو عقل مبرمج كي يفكر ويختار بين الخير والشر، الخطأ والصواب، الحب والكراهية، الرحمة أو الشر، الحرارة أو البرد، الأسود والأبيض وما بينهما من ظلال في المعنى) والقلب (وهو قلب يعدُّ موئل العواطف وهو إما ينجذب نحو السلوك الفاضل وشكل الخير وجوهره أو يكون مريضاً لينجذب نحو الإغراءات الدنيوية) والجسد (وهو جسد يسعى إلى إرضاء الرغبات البيولوجية والشهوانية، ولكنه في نهاية المطاف يخضع للمرض ومرور الزمن الذي لا يرحم والموت).

إن الفرد القادر على ضبط رغباته الجسدية الملحّة ورغبات قلبه، سيكون فرداً يتطابق سلوكه مع السلوك الذي وصفه الإمام محمد الغزالي بأنه سلوك جدير بالثناء (Faris, 1962)، فمثل هذا الشخص يتناقض تناقضاً حاداً مع شخص ابتلي قلبه وأُفسد بالرغبات الدنيوية والذي يغوص في سلوك يستحق اللوم (مثل الغدر والنفاق وعدم الأمانة والظلم والقمع والسخرية والغطرسة والشهوانية والطمع والتخوف من الأجانب وكرههم والشر).

يُقِرُّ الإسلام بحرية الفرد بالاختيار وما يصاحب ذلك من المسؤولية، والتشديد على المسؤولية الفردية وهذا في الحقيقة سمة بارزة في الإسلام، هذا ما يتناقض تناقضاً حاداً مع تأكيد المسيحية على القوة المطهرة والقادرة على الافتداء لدم السيد المسيح. لذا فإن الإيمان بألوهية المسيح في التفسير الإسلامي ليس ضرورياً ولا شرطاً كافياً لإيفاء الدين الدنيوي وللنجاة في الحياة الآخرة. فكما تمّت الإشارة إليه في القرآن "فمن يتبع الهدى الحقيقي يفعل ذلك لمنفعة روحه" ومن ضلّ فلا يلومن إلا نفسه، والآية (١٤) من سورة الإسراء تحدد تماماً الصلة بين الأفعال والمسؤولية: "ولا تزر وازرة وزر أخرى "لذا فإن المسلم الذي يقتنع بأن كل فرد سيكون مسؤولاً عن أعماله يوم البعث سيميل إلى عدِّ لب معتقداته هي الحقوق التي لا تخضع للتفاوض مع السلطات الدنيوية.

سيختتم القسم التالي هذا الفصل بدراسة وضع الفرد في ظل ثلاثة تعاليم فلسفية وهي: الواقعية والمثالية والعقلانية التي نادى بها كانط (Kant) .

٦-٢ الفرد في ظل ثلاثة تعاليم فلسفية: تلخيص ونتائج

هناك ثلاثة نماذج متصارعة في دراسة العلاقات الدولية وهي النموذج الواقعي والنموذج المثالي ونموذج كانط (Kant). وفي حين أن هذه النماذج جميعها وبدرجات متفاوتة تميل نحو الدولة ذات السيادة والمؤسسات الدولية إلا أنه لا يوجد واحد منها قد استجاب بأية طريقة لمعنى تعطش الفرد للحرية.

انطلق غروتيوس (Grotius) وهو أهم مناصر لنظرية القانون الطبيعي من القيم الأخلاقية التي يتشارك بها كل البشر، ولكنه بعد أن أدرك أنه من المحتمل للأفراد ألا يتفقوا على تفسير القيم أقرَّ بوجود حاجة للنظام والحكومة المنظمة. لقد توقع غروتيوس أن البدعة الجديدة (وهي الدولة) ستعمل ضمن محددات أخلاقية وقانونية واضحة في علاقاتها مع شعبها والدول الأجنبية، وفي هذه النقطة بالذات يختلف غروتيوس بشكل جوهري عن الواقعيين.

وفيما يتعلق بالواقعيين المتشددين خاصة ثوسيدايدس (Thucydides) ومكيافيلي (Machiavelli) وهوبس (Hobbes) وهيغل (Hegel) ومورغنثو (Morgenthau) وكنان (Kennan) وكار (Carr) لا يوجد هناك ما يشبه اتفاق العقول على ما هو صحيح أو خاطئ ولا على أقل من ذلك بشأن وجود "مجتمع دولي"، فكل المؤسسات التي أُنشئت والقوانين التي سُنّت للإبقاء على علاقات دولية ما هي إلا أوهام. فحقيقة الأمر كما يراها الواقعيون هو أن هناك بيئة دولية تتصف بالفوضى وعدم احترام كامل للمعايير المتحضّرة للسلوك والحصانة من العقاب. فهم يجادلون بأن الدولة ذات السيادة تتصرف كما يحلو لها ولا أحد يهمه الخير الجمعي، وفي ظل هذه الحالة الفوضوية، فإن الدولة الجديدة المستقاة من الطبيعة تهتم ليس بما يخاطب العقل والأخلاق أو حكم القانون، ولكن بما يوصلها إلى القوة الخشنة والقوة الناعمة. وفي إطار هذا المنظور فإن

الدولة التي تبقى وتستمر هي الدولة التي تكون متفوقة عسكرياً وقوية اقتصادياً وقادرة على التفوق على خصومها بالحيلة والدهاء.

وحتى إذا كانت وجهة نظر المدرسة الواقعية السلبية للبيئة الدولية تصف بدقة جانب الشر في الفرد إلا أنها تترك جانب الخير غير مفسر على الإطلاق. وفي المحصلة لا يعيش الإنسان على السلطة والخداع وحدهما، فلا بد له أن يدرك أنه كما هو قادر على التآمر، فإن الآخرين قادرون على ذلك أيضاً. وفي حقيقة الأمر فإن الصراع الذي لا ينتهي على السلطة وما ينتج عن ذلك من عدم استقرار على المستوى العالمي ينبع مباشرة من هذا الافتراض الساذج بأن ما هو مهم هو مصالح وحسابات الفرد في عالم اليوم شديد الاستقطاب.

بالإضافة إلى ذلك فمن خلال وصف العالم بتعابير مثل "الأبيض والأسود" و"إما نحن وإما هم" فإن المدرسة الواقعية تمنع الفرد من رؤية العالم بعقل مفتوح ومن اطلاعه على الحياة خارج إطار حدوده.

وكبديل عن الواقعية هناك إطار من العقل يُقرّ بالاعتماد المتبادل إن لم يكن القدر المشترك لبني البشر. ففي نظرية كانط (Kant) في السبب نجد أن كل شيء مرتبط بشيء آخر في العالم الملحوظ وفي ظاهرها تقدم المدرسة العقلانية لكانط (Kant) للفرد الفرصة للتملص من القيود التي تفرضها الدولة ذات السيادة على حريته. إن قضية أيرلندا التي تم تلخيصها في الإطار ١-٢ والتي تُظهر كيف أن عناصر المجتمع المدني أحياناً تتخطى المؤسسات الوطنية الديمقراطية كي تحقق أهدافها.

الإطار ١-٢ الحرية والأخلاق في بيئة غامضة

يُعتقد أن العقل بشكل عام يشكل الأساس الوطيد للحضارة الغربية ومع ذلك فإن هذا المفهوم أحياناً يتخذ معاني مختلفة حين يصارع الأفراد والجماعات تحديات الحياة. والمثال الواضح في هذا الصدد هو الجدل القائم حول حق الفرد في إنهاء حالة حمل لم تكن مقصودة.

فمن جانب هناك أيرلندا بقوانينها الصارمة ضد الإجهاض، ومن الجانب الآخر هناك ثلاث نسوة اللواتي سَعَينَ إلى التهرب من القيود وسافرن إلى بريطانيا لكي تُجرى لهن عمليات الإجهاض.

وكبلد يسيطر عليه المذهب الكاثوليكي، قامت أيرلندا منذ عام ١٨٦١ بحظر الإجهاض. فوفقاً لدستور هذا البلد فإن حق الحياة يشمل الجميع بما فيهم من لم يولدوا بعد.

لقد وجدت النسوة الثلاث (اثنتان من أيرلندا وواحدة من ليتوانيا) قانون منع الإجهاض ليس ظالماً فحسب، بل إنه أيضاً يظهر التمييز ويشكل انتهاكاً مباشراً لبروتوكولات واتفاقيات حقوق الإنسان الأوروبية. وأضافت إحدى المتقاضيات البعد الصحي قائلة إن السماح لمن لم يولد بعد بالعيش يهدد حياة الأم أي يهدد وجودها. وهذا الأمر يطرح السؤال وهو كيف يتأتى للعقل أن يحكّم في صراع رئيسي يتمثل في حياة الأم مقابل حياة طفل لم يولد.

قرَّرت مقدمات العريضة أن ملاحقة حقوقهن داخل أيرلندا سيكون "عقيماً ومكلفاً"، لذا قررن التوجه إلى هيئة خارجية طلباً للغوث. ولكي يقاومن التعدي على حقوقهن المتمثلة في هذه الإهانة الموجهة ضد كرامة المرأة تخطين القضاء الأيرلندي وتوجهن مباشرة إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

وفي معرض دفاعها عن موقفها قالت الحكومة الأيرلندية أنه استناداً إلى قانونها فإن الإجهاض وإنهاء حياة لم تولد بعد يشكل جريمة. عرفت المتقاضيات بذلك كما عرف بذلك الاتحاد الأوروبي. وفي حقيقة الأمر إن أيرلندا كانت قد وافقت على إجراء استثناء ثانٍ حول إصلاح الاتحاد بشرط أن يبقى الإصلاح على قانون الإجهاض لا يطاله أي تغيير. بالإضافة إلى ذلك قالت أيرلندا بأن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وعلى مدى خمسين عاماً أقرت "بتنوع الثقافات والتقاليد في أوروبا".

إن البلدان ذات العدد الكبير من السكان الذين يعتنقون المذهب الكاثوليكي مثل بولندا وإسبانيا ومالطا سيراقبون القضية بكل اهتمام. ومن المحتمل أن تحل

هذه القضية بإحدى ثلاثة طرق، فأحد السيناريوهات الممكنة هو حكم المحكمة لصالح المتقاضيات الثلاث، فعلى سبيل المثال يمكن أن تستند المحكمة إلى "العقل" وتستنتج أنه كأفراد فإن النسوة الثلاث وليس غيرهم هن من يعرفن مصالحهن. وبكلمات أخرى أنه ليس للدولة ولا لأيّ طرف خارجي أن يفرض حكمه على هؤلاء النسوة اللواتي يتحملن آلام الحمل غير المرغوب فيه.

بالإضافة إلى ذلك يمكن للمحكمة أن تجادل قائلة إنها غير مجبرة على أن تنظر في التفاهم الذي توصلت إليه أيرلندا مع الإتحاد الأوروبي مثل السماح بإجراء استفتاء ثانٍ، ذلك أن المحكمة ليست هيئة في الاتحاد الأوروبي الأوسع الذي يضم سبعة وأربعين عضواً.

الإمكانية الثانية هي أن تقبل المحكمة حجة أيرلندا وتهمل القضية وهنا ستكون مقولة التمييز الهدف الأول. فما لم تستطع النسوة الإتيان بأمثلة ملموسة عن نساء حوامل (أو رجال) لم ينلن عقابهن بعد القيام بإجراءات الإجهاض فإن هؤلاء المتقاضيات سيواجهن وقتاً صعباً في الإبقاء على الزعم بأن قانون الإجهاض في هذه القضية بعينها هو قانون تمييزي. والقضية الجوهرية التي من المحتمل جداً أن تُناقش إلى حد بعيد هي إرادة الأغلبية الأيرلندية بشأن الحق في الحياة. وكأفراد فإن للنسوة الثلاث الحق في البدء واستمرار وإنهاء عملية الإنجاب. بيد أن لكل خيار نتائجه المترتبة عليه، فإذا كان العقل يدعم حق النسوة في إنهاء حملهن في أي ظرف من الظروف فإن العقل ذاته يقضي بأن يكُنَّ مسؤولات تجاه المجتمع الذي قبلن بعضويته بمحض إرادتهن.

والمجتمع يمكن أن يكون محقاً أو مخطئاً ولكنه حازم في تأكيد قناعته بأن حق الأم في الإجهاض يجب أن يقاس على حق الطفل الذي لم يولد بعد في الحياة. فالمصلحتان متصارعتان ولكن المجتمع الأيرلندي يقف بجانب الجنين الذي لا حول له ولا قوة، وحيثما كانت المصالح متضاربة فإن الدولة مجبرة على التدخل لكي تصلح أي خلل واضح. فالحكومة الأيرلندية التي تعي أن الجنين لا يستطيع أن يحمي نفسه، قامت بتولي دور المدافع عن هذا الجنين.

ومما يشكك بالسؤال هو الجدل بأن "بقية أوروبا" تتبنى وجهة نظر ليبرالية بشأن الإجهاض، فإرادة السكان من غير الأيرلنديين لا تلغي بأي شكل من الأشكال الإرادة التي تمّ التعبير عنها بشكل حر في الانتخابات والاستفتاءات الأيرلندية. وفي حقيقة الأمر فإن إحلال إرادة هيئة بعيدة مثل "بقية أوروبا" (أو مجلس أوروبا) مكان إرادة الأيرلنديين أصحاب حق الاقتراع ما هو إلا صورة زائفة للمبادئ الديمقراطية. إن مثل هذا الأمر يصل إلى تحويل الأغلبية الأيرلندية إلى أقلية أوروبية لتبرير تهميشهم وفرض معايير للسلوك عليهم سيجدونها معايير قابلة للاعتراض عليها.

كل هذا يبقي على الخيار الثالث أي إحالة القضية إلى المحكمة الأيرلندية العليا لاتخاذ قرار حسب وقائع الحالة الموضوعية دون التأثر بالعواطف الشخصية، عندها سيسمح باستئناف أمام محكمة حقوق الإنسان الأوروبية إذا أثارت مقدمات العريضة نقاطاً أو حقائقَ أو قوانين مفحمة كان القضاء الأيرلندي قد تغاضى عنها. فقد سبق لقاضي أيرلندي أن سمح لفتاة تبلغ من العمر سبعة عشر عاماً وتحمل طفلاً بلا رأس، أن تسافر إلى بريطانيا لإنهاء الحمل وذلك وفقاً لصحيفة الغارديان (Guardian) الصادرة في العاشر من أيار ٢٠٠٧، بالإضافة إلى ذلك أصبح قانون الإجهاض الأيرلندي أقل صرامة بعد إصدار أحكام قضائية جديدة وبعد آراء تمّ التعبير عنها في الاستفتاءات. وفي هذه الحالات الأخيرة سنحت الفرصة أمام الأيرلنديين ليقرروا بأنفسهم بدلاً من أن يكون القرار بيد "بقية أوروبا" التي تدّعي بغير حق معرفة ما هو خير لأيرلندا.

وبغض النظر عن الكيفية التي تمّ فيها حل الحالة الأيرلندية في نهاية المطاف، فإن الميل المفرط نحو المصالح الدولية يمكن ألا يكون أفضل طريقة لصون حقوق الفرد. فموقف النساء الأيرلنديات الثلاث غير الراغبات في حلول خارجية لمشكلات داخلية، من المحتمل أن يتغير عندما تكون المسألة في حالة خطر ويكون مختلفاً أي تصدير للأعمال الأيرلندية إلى البلدان الأجنبية، أو أن يُشنّ هجوم أوروبي على العادات والمؤسسات الأيرلندية المرغوبة.

وعلى أية حال فإن الحجة التي يقدمها أتباع كانط (Kant) ضد الواقعية يمكن أن تكون قد غالت في مسألة العقل وذلك بميلها بشدة تجاه مبدأ المصالح الدولية، ويمكن أن تنتهي بأن تصل إلى حل وسط تجاه ما تُقدّره أعلى تقدير وهو حرية الفرد، فالحرية تساوي في معناها الإرادة الحرة، والحرية لا تعني شيئاً ما لم يكن لها تعبير عملي من خلال الإرادة الحرة. وحيث تسود الإرادة الحرة للفرد تكون هناك فرص كبيرة لأن يتناقض كل خيار مع الآخر، كما هو بارز في الصراع بين الناشطين المناصرين للإجهاض، أو بين مناصري الزواج المثلي وخصومهم، أو بين العائلة السعودية التي أصرّت بسبب شلل رجل فيها على قطع الحبل الشوكي لمهاجم هذا الرجل كتعويض عما أصابه، وبين وصف منظمة العفو الدولية لمثل هذا الطلب بأنه منحط ومتوحش وغير منطقي.

هذا بالضبط ما يدفع الأنظمة السلطوية لتقييد الحريات الفردية وفرض حلول إجمالية على البيئات التعددية وذلك بغية فرض حظر على الصراع والتنوع. إن مثالية كانط (Kant) المتخطية لحدود المعرفة تخاطر بحدوث تشويش بين إرادة الفرد والصالح العام، وذلك من خلال إجازتها لتوسع غير مكبوح للفضاء الدولي حيث الجميع مطالب بأن ينظروا ويفكروا ويتصرفوا على نحو مشابه. وحيثما وُجد مثل هذا الإطار من العقل، فالصراع حتمي لا محالة.

يمكن للعالم الظاهري المدرك بالحواس كما افترضه كانط (Kant) أن يوجد بشكل مستقل عن العقول والأفكار والإدراكات والخيارات الفردية. لكن كانط (Kant) سيكون من بين أول من يوافق على أنه عندما يفكر العقل ملياً بالعالم فإنه لا يرى فيه صورة من الوحدة، بل يرى صورة للزمان والمكان غالباً ما تكون مشوشة بالتناقض والصراع. إن قضية آن كولتر (Ann Coulter) وهي معلقة من المحافظين الجدد، والتي لا ترى أي خير في الإسلام، مؤشر على أن العالم يبتعد بشكل متزايد عن الفهم المشترك القائم على العقل والأخلاق، إذ تصف كولتر (Coulter) المسلمين بأنهم "مجانين نزاعون للقتل" وذلك من خلال توظيفها لغة نارية تحبب فيها دوائرها الانتخابية ذات التوجه اليميني، وتساعد

على ترويج كتبها. وأكثر من ذلك، فقد نصحت باحتلال مباشر للبلدان الإسلامية وإعدام زعمائها (بما فيهم الزعماء المتحالفون مع الغرب، وإجبار هذه الشعوب التي أعيد استعمارها على اعتناق المسيحية إذ تقول:

"علينا أن نغزو بلدانهم وأن نقتل زعماءهم وأن نحولهم إلى المسيحية. لم نكن دقيقين في اتباع الأوامر في تحديد موقع هتلر وكبار ضباطه ومعاقبتهم. لقد قصفنا المدن الألمانية وقتلنا المدنيين. تلك كانت حرب وهذه التي تشن على المسلمين حرب أيضاً".

وعلى الرغم من كل هذا الحقد وهذه الضغينة، فإن كولتر (Coulter) تعرِف في أعماقها أنه لا يوجد شخص عاقل يمكن أن يأخذ أقوالها بجدية. فقط زملاؤها من المحافظين الجدد يمكن في واقع الأمر أن يروا ميزة في تفكيرها المنحرف وتوصياتها التي تنطوي على جنون. ومثال على من يحثها للمضي قدماً في ذلك هو ديفيد هروفيتس (David Horowitz) الذي بناءً على ما قام به هو من تلخيص تعاليم الإسلام، وهو تلخيص غير دقيق إطلاقاً، يتماهى مع كولتر وأولئك الذين يطالبون بدم المسلمين إذ يقول:

"بدأت أتصفح الأعمدة التي تكتبها كولتر.. بعد فترة قصيرة مما طلعت علينا بذلك السطر السيئ السمعة الذي حَثَّ أمريكا أن تُعمل السيف في رقاب الجهاديين وتحولهم إلى المسيحية، عندها أصيب الليبراليون بالذعر، لكنني قلت لنفسي هذا موازٍ لما يعتقد به أعداؤنا من المسلمين الفاشيين وهو أننا ككفار يجب أن يُعمل السيف في رقابنا ويجب تحويلنا إلى الإسلام".

إن الأكثر إغواءً من التلفيق الديكارتي لفكرة "العقل الدولي" هو احتمال وجود الفكرة التي تم اختطافها ومن ثم تم تفسيرها بشكل ساخر لتبرير المخططات الإمبريالية والسلطوية الدولية الزاحفة. فبادئ ذي بدء يمكن القول إن النظرية المبنية على التوسع غير المكبوح للسلطان القضائي الدولي يتجاهل المسافة بين الخيارات المحلية والخيارات الدولية وبين الخيارات والمحاسبة على أعمال معينة. ومن خلال إجازتها للورطات الدولية التي لا يفهمها الفرد بشكل

كامل، فإنه من المحتمل أن تعمل المدرسة المثالية على جعل النتائج الداخلية للخيارات البشرية خارجية الطابع وتجهضها عملياً. إن العقل الدولي الذي ينادي به كانط (Kant) والذي يبدو تحررياً للوهلة الأولى يمكن أن ينقلب ليخدم أغراضاً إمبريالية واستعبادية. وكما سيتم تبيانه في الفصل الرابع، فإن استيعاب القبائل الأفريقية في "أوروبا المتحضرة" كان المبدأ الأساسي للاستعمار الفرنسي. وفي حين أن السياسة الاستعمارية فشلت في الواقع في إيقاف قطار الاستقلال الأفريقي أو تستوعب حتى أكثر النخب حداثة، فإن شبح هذه السياسة انبعث مجدداً من خلال الرئيس ساركوزي الذي أراد أن يبرر القوانين الصارمة للحكومة الفرنسية بشأن طرق اللباس التي اعُدَّت إسلامية. فوفقاً للرئيس ساركوزي لا مكان للبرقع في فرنسا، وبالإضافة إلى تأييده لحظر بناء المآذن الذي فُرض في سويسرا، أعطى ساركوزي المسلمين الفرنسيين إنذاراً نهائياً لقبول "ميثاقنا الاجتماعي والمدني" أو أنهم سيواجهون نتائج وخيمة. وفيما يتعلق بحملته الواسعة المناوئة للمهاجرين والتي ترفع شعار "الهوية الوطنية" أوضح رئيس فرنسا أن أرض الحرية والمساواة والأخوة لا مجال فيها للتنوع. لقد نظر إلى الهوية الإسلامية على أنها تهديد. حذّر قائلاً:

"سيفشل الإسلام المعتدل إذا حاول المسلمون أن يَتَحَدّوا نظام القيم لفرنسا أو التراث المسيحي".

لم يخطر لمناصري الاستيعاب القسري أنه إذا فشل الإسلام المعتدل، فإن المتشددين سيطلون برؤوسهم ليملؤوا الفراغ. فبدلاً من تقويض جهود الأغلبية الملتزمة بالقانون (الإسلام المعتدل) ينبغي أن يتركز الانتباه على صون الحقوق الفردية التي لا تتعارض مع الحقوق الموازية، فالقيد الوحيد على الحرية الفردية هو الحرية الموازية للأفراد الآخرين. فالمادة الرابعة من إعلان الحقوق الذي تمّ إقراره من قِبل الجمعية الوطنية الفرنسية في السادس والعشرين من شهر آب ١٧٨٩ يلخص هذا الأمر بشكل يثير الإعجاب على النحو الآتي:

"تنطوي الحرية على حرية فعل أي شيء لا يؤذي أي شخص آخر، ومن هنا فإن ممارسة الحقوق الطبيعية لكل إنسان ليس لها حدود اللهم تلك التي تضمن للأعضاء الآخرين للمجتمع التمتع بالحقوق نفسها".

فعلى سبيل المثال يمكن للقوانين التي تُحَظِّر "كشف الجسد بطريقة غير محتشمة" أن تُبَرَر حيثما كان الكشف للمزايا الجسدية يُخلّ بالنظام العام الذي أرساه القانون. ومع ذلك فإن القوانين التي تُحَظِّر الكشف غير المحتشم للجسد يجب ألاَّ توضح ما هو المقصود بعدم الحشمة فحسب، بل توضح أيضاً الصلة ما بين ذلك التعريف والإخلال بالنظام العام. وخلافاً لذلك فإن القوانين التي تُحظّر البرقع والحجاب هي قوانين عدوانية واعتباطية وارتدادية، بالإضافة إلى أنها تستهدف جزءاً معيناً من الجمهور أي المجتمع الإسلامي. هذه القوانين تنتهك أيضاً الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨. وانطلاقاً من قوانين مشابهة للقوانين الفرنسية، أي قوانين تحمل مضامين بالنسبة لحقوق الأفراد والجماعات، فإن الفصل التالي يركز على الدولة ذات السيادة وعلاقاتها مع شعبها.

الفصل الثالث

مطالبة الدولة بطاعتها

" لو كان الناس ملائكة لما كانت الحكومة ضرورية، ولو قدّر للملائكة أن تحكم البشر فلن يكون من الضروري فرض تحكم لا داخلي ولا خارجي على الحكومة".

جيمس ماديسون (James Madison)

الصحيفة الفيدرالية، العدد ٥١

إن القول بأن الفرد وحده وليس غيره من يعرف ما هو خير له هو قول يتخطّى حدود الشك، وهذا ما تمّ نقاشه بشكل موسع في الفصل الأخير. بيد أنه حتى لو أن معرفة ما هو خير للفرد تبدأ به، فإنه من النادر أن تنتهي عنده. فحالما يخرج آدم (أو أي من ذريته) من عزلته ويصبح جزءاً لا يتجزأ من المجتمع، فإن السيادة المطلقة التي كان يتمتع بها في وقت من الأوقات تصبح أمراً نسبياً بالنسبة للحاجات الرئيسية للمجتمع. إن المهمة التي تنتظر الفلسفة السياسية هي تحديد نسبة الحرية التي على المواطن أن يتنازل عنها كي يضمن بقاء المجتمع وتطوره دون أن يفقد فرديته.

وفي حين أن المثاليين يرون أنه لا يوجد تضارب بين توق الفرد للحرية ومطالبة الدولة ذات السيادة الحديثة بطاعتها، يرى الواقعيون أنه من الملائم ربط الفرد الميال للفوضى بعقود تعد بحمايته مقابل ولائه لسلطة خارجية. وبينما يعلق المثاليون عقيدتهم على مقدرة الفرد على المحاكمة العقلية والاعتراف بحدود لحريته كعضو في المجتمع، ينظر الواقعيون للفرد على أنه مستغرق في ذاته وساعٍ وراء منافعه أكثر من اللازم بحيث لا يقدر على الخضوع لسلطة بشكل إرادي.

والغريب في الأمر هو أن كانط (Kant) وظّف العقل أيضاً ليفترض وجود ترابط بيني بين البشر ويتخلص من فكرة وجود الدول الضيقة القائمة على الأمة ويتنبأ ببروز المجتمع الدولي.

ولدى دراسة الدولة ذات السيادة يبدأ هذا الفصل بملاحظة كيف أن السلطة تشرعن وتضمن الطاعة ويمضي هذا الفصل في الأقسام اللاحقة ليتفحّص السلطات السيادية للدولة مقابل توق الفرد للحرية ومقابل إيصال مصالحه الشخصية للحد الأعلى.

٢-٣ شرعية السلطة وفوائد الطاعة:

برزت الأشكال الأولى للحكومة عندما رأى أولئك الذين لديهم العقل والرؤيا في الفوضى فرصة لفرض النظام، وهكذا أقرّ الجيل الأول من رجال الدولة بالحاجة إلى وضع الأفراد والجماعات تحت أشكال متعددة من الحكم المركزي. ومع مرور الزمن انجذبت السلطة تجاه زعماء من القبائل المهاجرة وشخصيات تتمتع بسحر القيادة وأبطال شعبيين وفاتحين عسكريين وبناة الإمبراطوريات، أما الحكام الذين جاؤوا بعدهم فقد استخدموا مزيجاً من القوة الوحشية والخرافات والتبشير والمكر والدبلوماسية في محاولة منهم لتوطيد سلطتهم وتأمينهم للطاعة.

انطلق أرسطو من العقل ليجادل في الفكرة القائلة بأن السلطة تنجذب بشكل طبيعي نحو الأذكياء والحالمين. يقول أرسطو (Aristotle1992: 57):

"إن العنصر الذي يستطيع أن يستخدم ذكاءه للتطلع إلى الأمام هو بحكم الطبيعة حاكم. وبحكم الطبيعة سيد، في حين أن العنصر الذي يمتلك القوة الجسدية ليقوم بالعمل الحقيقي هو بحكم الطبيعة عبد، أي واحد من أولئك الذين يُحكَمُون".

إن استنتاجات أرسطو حول العلاقة بين العقل والسلطة لا تختلف اختلافاً كبيراً عن استنتاجات أفلاطون، وفي حقيقة الأمر فإن أفلاطون واضح بشأن من الذي يجب أن تُوكَل له السلطة السيادية للدولة. ففي جمهورية مثالية ومحكومة بفاعلية، فإن سلطة الحكم ستمارس من قبل الملوك الفلاسفة أي من قبل الإرستقراطية المتنورة

وهذا يختلف بشكل طبيعي عن الأشكال الأخرى والتي من بينها التيموقراطية (Timocracy) أي حكومة الملاك، والمغتصبين العسكريين والأوليغاركية (Oligarchy) أي حكومة القلة من الأثرياء الذين يساعدهم موظفون متعلمون وجنود والديمقراطية أي حكومة المواطنين المولودين أحراراً والذين غالبيتهم من الذكور.

ومن المدهش أن جمهورية أفلاطون لا تُكنُّ احتراماً يذكر لذاك النوع من الحكومات التي يعدُّها العالم الحديث المعيار الذهبي أي الحكومات الديمقراطية. إن أفلاطون شأنه بذلك شأن أرسطو (Aristotle) وهوبيس (Hobbes) لا ينخدع بوعد الديمقراطية بإرساء المساواة لجميع المواطنين، بل يفضل إبراز الفوضى التي يطلق عنانها هذا النوع من الحكومات. ففي ظل الديمقراطية سيؤدي السعي غير المكبوح وراء المصلحة الذاتية أو وراء تعظيم الذات إلى تآكل معنى المجتمع والذي هو أمر حاسم في بناء ورعاية جمهورية فاعلة. وفي حين ركّز أفلاطون وأرسطو على مؤهلات الحاكم، فقد كان بودن (Bodin) وليس غيره من طوّر أول نظرية ممنهجة للسيادة وإن لم تكن دائماً متسقة داخلياً (بودن Bodin 2009) و (فرانكلين Franklin 1973).

لقد تشكلت فلسفة بودن (Bodin) ليس من خلال الدراسة المقارنة للقانون والحكومات التي شرّع بها فحسب، ولكن أيضاً من خلال الأهوال التي شهدها مباشرة أثناء الحروب الدينية المطوّلة في فرنسا. ومن وجهة نظره فإن العلاج الوحيد للتمرد والفوضى هو سلطة مركزية قوية، وتشكل وجهة النظر هذه قوة الدفع الرئيسية في كتابه "طريقة للفهم السهل لأشكال التاريخ" الذي نشر عام ١٥٦٦.

وفي سعيه من أجل السلم والاستقرار، تصوّر بودن (Bodin) دولة يمارس فيها الحاكم سلطة شبه مطلقة خاصة سلطة التشريع وسلطة تعيين مسؤولين دنيويين وكنسيين، وإعلان الحرب والاستماع إلى الاستئنافات القضائية وتقرير مسائل الحياة والموت، وقد وصف مثل هذه الدولة بالدولة "ذات السيادة". وقد أتبع ذلك بعد عشر سنوات بنشر كتابه تحت عنوان "ستة كتب عن الدولة الديمقراطية".

خلافاً لبحوثه الأولى حول السيادة جاء عمل بودن (Bodin) عام ١٥٧٦ لكي يساند بوضوح الملكية المطلقة. يعتقد بودن أن الدولة الديمقراطية لا تكون على صورتها الصحيحة ما لم تكن قادرة على العمل بمعزل عن السلطات الخارجة عن إطارها. إن العدد القليل من الضوابط التي فرضها بودن (Bodin) على السيادة المطلقة خاصة واجبات الملك في دعم القانون الإلهي والقانون الطبيعي والحصول على موافقة رعاياه على فرض الضرائب عليهم وتنفيذ التعاقدات مع الشعب، واحترام حقوق الطوائف كان يقصد منها بشكل واضح إضعاف مناصري "المقاومة المشروعة" بدلاً من تلطيف الاستبداد المتضمن في نظريته. وسرعان ما تمّ تلطيف هذه الضوابط أو إزاحتها إلى الوراء عندما وصفت نظرية بودن (Bodin) الملك بأنه المفسر الأوحد للقانون الإلهي والقانون الطبيعي، وعندما سمحت للحاكم في أوقات الطوارئ بفرض ضرائب على رعاياه دون موافقتهم، وعندما أجازت التنصل من التعاقدات عندما تقتضي المصلحة العامة ذلك.

كان من الممكن ألاّ يقرّ هوبس (Hobbes) بإسهامات بودن الرائدة، إلا أن موقفه تجاه السيادة كان مشابهاً نوعاً ما لموقف بودن. وكواقعي ثابت على مبدئه كان لدى هوبس إجابة لحشود المواطنين الذين يرفعون كل أنواع المطالب غير المنطقية في وجه الدولة الدكتاتورية ويهددون بقاءها. ففي معرض كتاباته التي جاءت على خلفية الحرب الأهلية الإنكليزية والتهديد الذي شكلته الحرب على النظام العام، افترض هوبس (Hobbes) في كتابه "الدولة الدكتاتورية" عام ١٦٥١ أن الحياة دون حكومة أو سلطة مركزية ستكون حياة "فقيرة وقذرة ومتوحشة وقصيرة" ولكي يتفادى الآثار السيئة للفوضى التي تسود في الدولة المصممة على نمط الطبيعة، تصور هوبس (Hobbes) عقداً اجتماعياً يُلزم الحاكم والمحكوم. وفي وجهة نظره هذه فإن الحكم ذا السيادة يصبح ضرورة مطلقة عندما لا تكون هناك سلطة مرئية قادرة على أن تبقي الرعاع في حالة الرهبة وتربطهم من خلال الخوف من العقاب بأداء عهودهم ومراعاة القانون الطبيعي للعدالة والإنصاف والتواضع والرحمة (هوبس Hobbes, 1985: 223).

وكثمن لحماية المصالح الفردية والمصالح الشخصية المتضاربة أي كثمن السلم الاجتماعي والاتزان فإن المواطن يتنازل عن حقوقه الطبيعية للملك. ويكون التمرد مبرراً فقط عندما يسيء الحاكم استخدام السلطة، وخلافاً لذلك فإن السلطات المدنية والعسكرية والقضائية والكهنوتية يجب أن تكون ضمن السيطرة المباشرة للملك. وبهذه الطريقة يوفق هوبس (Hobbes) بين نزوع الإنسان نحو المصلحة الشخصية وميله لأن يكون "منطقياً" بما فيه الكفاية ليخضع للإكراه والسلطة الخارجية. إن دولة هوبس (Hobbes) الديكتاتورية ليس بها مجال لفصل السلطات الذي عدَّه جونلوك (John Locke: 1632-1704) كابحاً ذا قيمة كبيرة للحكم السلطوي والذي أشاعه البارون تشارلز دي مونتكوي (Baron Charles de Montesquieu: 1689-1755) في كتابه الشهير "من روح القوانين" في الدولة الديكتاتورية التي تصورها هوبس (Hobbes) نجد أن العقد الاجتماعي (الذي من الممكن ألا يكون هناك يد للرعايا في كتابته، يلزمهم جميعاً بالقدر نفسه، وطاعة الدولة الديكتاتورية أمر إجباري وليس اختياري وعفوي كما افترضه المثاليون. ومن المحتمل أن يكون هذا هو السبب الذي دعا روسو Rousseau لألَّا يجد فرقاً بين هوبس Hobbes وغروتيوس Grotius ، ومن الممكن أن يكون غروتيوس قد أرجع معرفة وملكية الحقوق للفرد ولكنه شأنه بذلك شأن هوبس Hobbes يعتقد أن حقوق الفرد هي ممتلكات وبالتالي فهي قابلة للمقايضة أي أنها ليست حقوق ثابتة لا تقبل التغيير، وهكذا فحالما يتم رهن الحق في الحرية الفردية مقابل حماية الملك، فإن هذا الحق يبقى على الدوام في يد الملك ولا يعاد إلى الفرد في مرحلة لاحقة.

وفي حين أن جون لوك (John Locke) المثالي يقبل بفكرة هوبس (Hobbes) حول مفهوم الدولة الطبيعية فإنه يرفض المقولة الرئيسية التي استندت إليها النظريات الأولى للعقد الاجتماعي أي الحقوق الإلهية للملك.

وفي مقالتيه البحثيتين حول الحكومة يجادل لوك (Locke) بأن الميل الطبيعي للإنسان هو باتجاه حرية كاملة ومثالية، أي الحرية في السعي لتحقيق أهداف الحياة التي يراها الإنسان مناسبة له دون تدخل خارجي. بيد أن هذا لا يعني انتشار

الفوضى الكاملة أو الحرية في الاستحواذ على جميع الحقوق في الوقت الذي يتم فيه رفض الواجبات المقابلة لذلك. ومن وجهة نظر لوك Locke فإن الدولة الطبيعية يمكن أن تكون مفتقرة للحكومة المركزية ولكنها ليست مفتقرة للأخلاق. إن الوعي الأخلاقي للمجتمع الفوضوي البديل يفسر الميل الطبيعي للأفراد في الدولة الطبيعية لمعرفة حدود حريتهم وقبول الواجبات التي تفرضها عضويتهم في المجتمع.

وفي الصيغة التي تبناها لوك (Locke) فإن دولة الطبيعة هي ليست دولة الحرب التي تم وصفها في "الدولة الديكتاتورية" ولكنها دولة العقل أو دولة المصلحة الذاتية المتنورة نسبياً. إن الدافع العقلاني في الإنسان يدفعه إلى الاتفاق مع الآخرين لإرساء النظام المدني وإجراء عقد لحكم المجتمع.

يُعدُّ جان جاك روسو (1712-1778) (Jean-Jacques Rousseau) فيلسوفاً آخر سعى للإجابة عن سؤال يتعلق بشرعية الحكام. وفي صياغته لنظريته حول العقد الاجتماعي يتتبع هذا العالم القادم من عصر التنوير تطور الإنسان من حياة بسيطة غير معقدة سادت في دولة الطبيعة (حيث يعرف كل فرد كان عملياً الفرد الآخر) من خلال تطور حقوق حيازة الأملاك وإضفاء الصفة الرسمية عليها إلى بروز مؤسسات حديثة ومتميزة إلى حد كبير وذات طابع اجتماعي اقتصادي، لكن التقدم أو التطور الإنساني ليس بلا ثمن، فمن بين النتائج المترتبة على التغيير الاجتماعي الاقتصادي استبدال المعتقدات الخرافية بالعلم والتصنيع وتزايد السكان والاقتلاع والهجرة واستقطاب المجتمع وفق خطوط طبقية والمنافسة على الموارد والجشع والطمع والغرور وعدم المساواة والحسد والجريمة والعنف. وبالتالي فإنه على الرغم من أن الإنسان يولد حراً فإن حريته تحددها ظروفه التاريخية أي بوساطة التغييرات الاجتماعية الاقتصادية.

يشكل العقد الاجتماعي كما يراه روسو (Rousseau) رد الإنسان على المشكلات التي تمخضت عن تطور البشر. إن العيش معاً في ظل حكومة وبالوقت نفسه الاحتفاظ بحرية الفرد يتطلب إخضاع الفرد إلى الإرادة العامة وهي إرادة تمخضت عن التقاء وتوافق أفراد أحرار ومتساوين آخرين. ووفقاً لروسو (Rousseau)

فإن العقد الاجتماعي المثالي هو ليس ذاك العقد الذي يعيد عقارب الساعة إلى أيام الفوضى، ولكنه على الأقل يزيل وبطريقة مطمئنة الحدود التي يفرضها التغيير الاجتماعي على الحرية الإنسانية. يلخص روسو صيغة الحكومة كما يراها على النحو الآتي (Rousseau, 1987: 148):

"اعثرْ على شكل من أشكال الرابطة التي تدافع وتحمي بكل القوى المشتركة الشخص ومنافع كل فرد فيها وبوساطتها فإن كل عضو في هذه الرابطة وفي الوقت الذي يتحد فيه مع الجميع يطيع نفسه فقط ويبقى حراً كما كان من قبل".

٣-٣ نشوء الدولة المبنية وفقاً لمعاهدة ويستفاليا ١٦٤٨ Westphalia:

بعد تجريب أشكال مختلفة من الحكم والتي أشعل بعضها صراعات دامية، استقر العالم أخيراً على شكل من الحكم اعتُقد بأنه قادر على ربط الفرد بالمصلحة العامة. هذا الشكل هو الدولة ذات السيادة التي انبثقت في الرابع والعشرين من تشرين الأول عام ١٦٤٨ مع التصديق على معاهدة السلام بين الإمبراطور الروماني وحلفائه من جانب وملك فرنسا وحلفائه من الجانب الآخر. إن البدعة الجديدة التي انبثقت من معاهدة ويستفاليا Westphaliaيمكن ألا تكون ما كان يدور في ذهن روسو بالضبط ولكنها كانت توازي فكرة بودن (Bodin) عن السيادة. لقد اعترفت المعاهدة بشكل رسمي بحرية كل ملك ليحكم الأراضي التي تقع تحت سيطرته دون تحريض أو تدخل خارجي ولكن هذا خاضع لقدرته على الاحتفاظ بالأراضي ونيل طاعة الناس في هذه الأراضي.

وكنقطة ارتكاز للسلطة الوطنية فإن النمط المثالي للدولة المبنية وفقاً لمعاهدة ويستفاليا Westphalia ليس عرضة للمحاسبة إلا أمام نفسه وفي ظل الديمقراطية تكون هذه الدولة عرضة للمحاسبة أمام الشعب.

تعدُّ المادة ٦٤ من معاهدة ١٦٤٨ ذات أهمية من حيث كونها تعيد السلطات السيادية إلى أصحابها الذين لهم الحق فيها والتي كانت قد تمت مصادرتها من قبل الإمبراطور الروماني المنتخب. تنص هذه المادة بالآتي:

"ولمنع أي خلافات تنشأ في المستقبل في الدولة السياسية، فإن جميع الناخبين وكل واحد منهم وأمراء الولايات في الإمبراطورية الرومانية لهم الحقوق الراسخة والمؤكدة القديمة ولهم الامتيازات والحريات، ويحق لهم ممارسة الحق في الأراضي بحرية، كما يحق لهم أيضاً الاحتفاظ بالأطعمة والأشربة الفاخرة من خلال هذه الصفقة، وكل هؤلاء لا يمكن ولا ينبغي مضايقتهم من قِبل أي من يتظاهر بحقه في فعل ذلك".

وفقاً لهذه المعاهدة تصنف المصلحة الفردية وتجد تعبيراً لها في مصلحة الدولة أو المصلحة الوطنية، وكمجسدة للإرادة الجمعية للشعب، فإن الدولة تُعطى القوة على اتخاذ الخيارات التي يمكن أو لا يمكن أن تتطابق مع الخيارات الفردية والتي كما يفترض بودن (Bodin) وغروتيوس (Grotius) وهوبس (Hobbes) أنها ستسود لا محالة (Remec 1960). تنطوي عقيدة السيادة المنصوص عليها في المعاهدة على سلطة حصرية لاتخاذ قرارات مستقلة تتعلق بالحفاظ على النظام الداخلي وتنفيذ القانون والعقود وصيانة المعايير الثقافية والأخلاقية والدينية للمجتمع وتوفير البيئة المؤدية إلى التبادل المنظم للبضائع والخدمات والدفاع ضد الغزو الخارجي وإدارة العلاقات مع الدول الأخرى ذات السيادة.

إن الدولة ذات السيادة لا تستطيع أن تعلّم دولة أخرى كيف تدير أمورها، كما لا يمكن أن يعلمها أحد كيفية إدارة أمورها الخاصة بها، لأن التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة يعدُّ غير مشروع كما يعدُّ عدواناً يستحق رداً قوياً (Brown, 1996: 108). وهكذا فإن الحرية غير المقيدة التي كان الفرد يتمتع بها في ظل دولة الطبيعة تحولت الآن وفقاً لمعاهدة ويستفاليا Westphalia إلى الدولة ذات السيادة.

وفي حين أنه لا يمكن وجود خطأ في قصد معاهدة ويستفاليا Westphalia فإن افتراضها الأساسي أمر مشكوك به. هذا الافتراض يرى أن كل دولة لها علم ونشيد لها هذا الحق في تأكيد حقوقها السيادية وأخذ مقعد لها في مجاملة الأمم.

وكما تم نقاشه في الفصل الأول فإن التهديد الحقيقي للأمن العالمي هذه الأيام يكمن في الاتجاه إلى مساندة أنظمة غير قابلة للحياة وغير معترف بها داخلياً ومعتمدة على القوى الخارجية وجعلها أعضاء أصلية غير زائفة في المجتمع الدولي. فمثل هذه الدول لا تفتقد إلى الموارد المطلوبة لحكم أراضيها بشكل فعّال فحسب، بل يُنظر إليها من قبل العناصر الراديكالية داخلها على أنها دول عميلة تدور في فلك القوى الخارجية. وقبل مقارنة الطرائق التي تطبقها الدول ذات السيادة لتأمين ولاء شعوبها والاحتفاظ بهذا الولاء فإن القسم التالي يتفحّص دور العدالة وحكم القانون في عملية تشكل الدولة وصيانتها.

٤-٣ العدالة وحكم القانون في عملية تشكل الدولة وصيانتها:

يتضح من الفصول السابقة أن الأخلاق جذبت انتباه الفلاسفة الغربيين وغير الغربيين، فقد كان الرد المنفعي لهيوم (Hume) على التحدي في أن ينظر إليه من خلال معايير علمانية بحتة. ومع ذلك من خلال فصله للأخلاق عن القوة الخارجية ومن خلال مساواتها مع مجمل الفوائد التي تنتج من نوع معين من السلوك، يفشل (Hume) في فهم النقطة المتمثلة في أن الفوائد لها معاني مختلفة باختلاف الأشخاص. فكما لاحظ كانط (Kant 1724- 1804) مرة أن إطلاق حكم صرف على الذوق وبالتالي الأخلاق سيكون حتماً حكماً ذاتياً لأنه يستند إلى المشاعر والعواطف الشخصية لمن أصدره، وهذا ينطبق تقريباً على مفهوم العدالة. ففي حالة تسود فيها التنافسية يغادر الفائز ومعه الجائزة وهي جائزة يمكن أن تكون قد نيلت باتباع وسائل تنطوي على الغش. إن الجدل بأن مثل هذا النصر قد تم تحقيقه بشكل جيد وأنه صحيح أخلاقياً وأن نصراً عادلاً يعني أن نقبل ما يرفضه الفلاسفة المثاليون وهو مقولة "القوة هي الحق"، وفي حقيقة الأمر فإن الضعفاء سيكونون أول من يتحدى عقيدة البقاء للأصلح إذ سيجدون أن ضعفهم يُعزى إلى ظروف خارجة عن إرادتهم وليس ضعفاً أوقعوا أنفسهم فيه.

بلا شك فإن نظرية هيوم (Hume) الأخلاقية ستروق للفلاسفة النفعيين مثل جيرمي بنثام (Jeremy Bentham) وجون ستيورت ميل (John Stwart Mill) وأوغست كومت (August Comte) وإلى مناصري فلسفة المشاريع الحرة مثل آدم سميث (Adam Smith) وإلى علماء الأحياء التطوريين الدارونيين (أتباع داروين) والملحدين مثل تشارلز داروين (Charles Darwin) وريتشارد داوكنز (Richard Dawkins) وإلى الواقعيين السياسيين مثل (ثيوسيديدس (Thucydides)، وهوبس (Hobbes)، ومكيافيلي (Michiavelli) وبسمارك (Bismark) ومورغنثاو (Morgenthau) وكنان (Kennan) بيد أن هذه النظرية من غير المحتمل أن تكون مقبولة لأولئك الذين يبحثون عن المعاني العميقة للأخلاق، فهذه المعاني العميقة لم يستطع أي عقل بشري حتى الآن ولن يستطيع أبداً أن يكون قادراً على فهمها، فهي معاني يتملص منها التحيز العلماني بطريقة مناسبة.

يكون العقل في جمهورية أفلاطون بمثابة المعيار للحكم على الفعل البشري بما في ذلك الصراع على السلطة. ففي إحدى حوارات سقراط يصور أفلاطون العقل بأنَّه القدرة ليس على ربط السبب بالنتيجة والوسيلة بالغاية فحسب، بل القدرة أيضاً على كسب الحد الأقصى من الفوائد وتقليل التكلفة إلى الحد الأدنى، فتطبيق العدالة على سبيل المثال يستلزم "فعل الخير للأصدقاء وفعل الشر للأعداء"، فلن تكون الجمهورية قد تصرفت بعدل ويمكن حتى أن تتفكك إذا رفضت شن الحرب على الخصوم وعقد تحالفات مع الأصدقاء، وسيكون قمة الظلم على الأقل للإنسان نفسه إن لم يكن للعقل أن يقوم بمداعبة الأعداء وصد الحلفاء.

لكن مثالية أفلاطون تتعارض بشكل حاد مع النظرة الواقعية للسلطة. وكفيلسوف يبحث بشكل دائم عن شكل الخير لم يستطع أفلاطون أن يتوافق مع حالة يتم فيها إحراز النصر خارج حدود القوانين وفي تحدٍ لعقيدة الإنصاف. وفي حقيقة الأمر فإن غياب بُعد الإنصاف هو ما يقوّض فكرة العدالة عند الواقعيين والنفعيين وأتباع داروين.

وهكذا لا يكفي للسلوك أن يتسم بالعدالة، بل لا بد أن يكون متسماً بالإنصاف، فهذا السلوك يكون عادلاً طالما كان الأفراد في مواقف يكافؤوا يتلقون المعاملة المتكافئة (كما هي الحال في حالة الأصدقاء المؤهلين لأن يكافئوا بالمعاملة الجيدة والأعداء الذين يستحقون الإدانات). إن هذا الأمر يشكل لب نظرية غروتيوس (Grotius) في "القانون الطبيعي"، فوفقاً لغروتيوس فإن الحرب لا تكون عادلة إلا إذا توفرت فيها ثلاثة شروط وهي أن تكون حرباً للدفاع عن النفس وتعويضاً عن أذى وعقاباً أو ردعاً للطرف الآخر.

إن فكرة غروتيوس (Grotius) عن الحرب العادلة تشبه نوعاً ما الفلسفة التي تشكل أساس القانون القائل العين بالعين أو العقيدة الإسلامية المتمثلة في مبدأ القصاص. وقد تمت دراسة القصاص بتمعن وتمحيص عندما حكمت محكمة سعودية لصالح عائلة طالبت بقطع الحبل الشوكي لرجل متهم بإيقاع أذىً مشابه لأحد أفراد هذه العائلة. استندت العائلة في مطالبتها هذه إلى شروط القصاص الثلاثة وهي العقاب والردع والتعويض إذ بينت هذه العائلة أنه لا الحكم بالسجن ولا المال يمكن أن يعوضهم عن الأذى الذي لحق بابنها المشلول وبها. بيد أن منظمة العفو الدولية رأت القضية من زاوية مختلفة، فلم يستطع كلب حراسة حقوق الإنسان أن يفهم كيف يمكن لمحكمة تتمتع بضمير جيد أن تطلب من الأطباء قطع حبل شوكي سليم ويعمل بحالة جيدة. ومع ذلك فإذا رفض القصاص كمبدأ للمساواة والتبادلية فإن المسؤولية تقع على خصوم هذا المبدأ لأن يأتوا بصيغة تساوي وبدقة بين المنافع والتكاليف، وبين ما يتم عرضه من تعويض والأذى الذي تمّ إلحاقه.

ومهما تقدم وتطور الجدل الأخلاقي فإن الدولة ذات السيادة هي من يقع على عاتقها معاقبة الأشخاص الذين اقترفوا إساءات معينة وكذلك إعلان الطرف الذي أسيء إليه منتصراً في إطار مقاضاة مدنية في الوقت الذي تُحمّل المعتدي التكاليف وتوجه إليه الإجراءات العقابية. وستكون الدولة قد تصرفت بشكل غير عادل وغير منصف إذا قام وكلاؤها بالإعلان عن البريء بأنه مذنب والعكس صحيح، أو إذا ألغت أو قيدت حقوقاً لا تهدد حقوق الآخرين أو إذا وضعت العقبات أمام عملية تقصي الحقائق الضرورية لإجراء تحكيم بين الحق والباطل.

إن المساواة في الحقوق تفترض مسبقاً أن كل شخص يشارك في عمل أو يتأثر به له حق مساوٍ لأقصى حرية تنسجم مع حرية مشابهة للجميع. وهذا يستبعد على الفور الفصل في علاقة السيد بالعبد والحاكم بالرعية والمواطن بالمهاجر والمدينة بالمستعمرة والمواطن الأصلي بالمستوطن في صياغة العقود الاجتماعية.

إن العبارة التي تلخّص عقيدة المساواة هي "المزيَّة" ومع ذلك فإن هذا التعبير يمكن أن يكون أحياناً تعبيراً زلقاً، فكما يبين أرسطو فإن المزيَّة (merit) لها معانٍ ضمنية تعتمد على الظروف. ففي حين يقر أرسطو أن إعطاء حصص غير متساوية لأفراد متساوين غالباً ما يولد الشكاوى والصراعات، إلا أنه يجادل قائلاً إنَّ تقدير من يستحق هذه المعاملة أو تلك يتوقف على الظروف. يصف أرسطو ذلك قائلاً (Aristotle 1992: 177 – 178):

"يتفق كل إنسان على أن توزيع العدالة يجب أن يكون وفقاً للمزيَّة ، ولكن لا يفهم كل الناس النوع نفسه من المزيَّة ، فالنظرة الديمقراطية ترى أن المعيار هو الولادة الحرة بينما ترى النظرة الأوليغاركية أن المعيار هو الثروة أو العائلة الجيدة، في حين ترى النظرة الأرستقراطية أن المعيار هو التميز".

وفي محاولة للتغلب على القيود النصية لكلمة "مزيَّة" جاء الفلاسفة القانونيون بمفهوم التبادلية والتي تعني إعطاء فوائد للأطراف المختلفة بما يتناسب مع تكاليفها. فعندما تكون العلاقات تبادلية ومبنية على أسس عادلة ومنصفة، فإن الالتزامات المتساوية ستعطي حقوقاً متساوية، وبطبيعة الحال فإن التبادلية تعدُّ شرطاً ضرورياً ولكنه ليس كافياً للحفاظ على العدالة والإنصاف. وهكذا حتى عندما تكون العلاقات تبادلية بشكل رسمي فإن قضية العدالة لن تخدم إذا لم يكن هناك احترام "لحكم القانون"، وبعبارات محددة لن يكون هناك حكم للقانون حيث:

أ – لا توجد قوانين تتحكم بتوزيع التكاليف والفوائد.

ب– توجد مثل هذه القوانين ولكن طرفاً من الأطراف يصر باستمرار أن تفسّر هذه القوانين أو تعدّل لملاءمة مصالحه.

ج- لا تكون القوانين غامضة ولكن لكي يستحوذ على فوائد لا يستحقها أو يتفادى العقوبات الموصوفة يقوم طرف من الأطراف بالبحث بلا كلل أو ملل عن مخارج ميكيافلية أو إعفاءات مباشرة.

يتفحص القسمان الآتيان كيف تطبق الأنظمة السياسية المختلفة الفكرة السائدة عن العدالة لتقرير نتيجة المنافسات الاقتصادية والسياسية في الوقت الذي تحافظ فيه على توازن الدولة.

٥-٣ حول الدور اللائق للدولة:

كما تمت الإشارة إليه في الأقسام السابقة فإن المهمة الأساسية والوحيدة للدولة هي فرض النظام بدلاً من الفوضى في الوقت الذي تضمن فيه أن يسود حكم القانون وليس شريعة الغاب. ومع مرور الوقت وتحت تأثير المبدأ التجاري، بدأت الدولة ترى قوتها في السيطرة الفعالة على الصناعة والتجارة الخارجية، بيد أن المبدأ التجاري لم يبق دون تحدٍ، فقد أبرز آدم سميث (Adam Smith)، وهو أبو المشاريع الحرة في علم الاقتصاد، ميل تدخل الدولة لإعاقة النمو الاقتصادي بدلاً من تسريعه. فمن وجهة نظره اليد الخفية هي بالتأكيد أعلى من الدولة ومتفوقة عليها عندما يتعلق الأمر بتخصيص الموارد النادرة. لقد لخص سميث النظرة الدنيا للدولة على النحو الآتي:

"لا شيء مطلوب لأن ينقل الدولة إلى أعلى درجة من الثراء من أدنى درجات البربرية إلا السلام والضرائب المريحة والإدارة الممكنة للعدالة".

إن معارضة سميث (Smith) للمبدأ التجاري تستند إلى مقولة أن الدولة كمورد احتكاري ومستهلك أوحد للبضائع والخدمات هي آخر من يكون مؤهلاً لتخصيص الموارد الاقتصادية، فخلافاً للموردين من الأفراد الذين يتنافسون مع بعضهم البعض من أجل مصلحة المستهلكين، لا تتنافس الدولة إلا مع نفسها (أو من المحتمل أن تتنافس مع دول أخرى ذات سيادة)، لذا فإن الدولة لا تقع تحت ضغط توفير السلع

والخدمات المطلوبة أو تحديد السعر المتوازن من خلال موازاة العرض بالطلب أو أن تتخذ خيارات من المحتمل أن تضمن وجود معدلات متزايدة من العائد. وكجهةٍ محتكرة تفرض الدولة سيادتها (وخياراتها) على الحرية الفردية.

وفي المقابل يسمح التنافس الصرف بوجود الحد الأقصى من الحرية الفردية، ففي السوق الحرة يكون المستهلك ملكاً، فهو يمارس سيادته من خلال جمعه لأفراد آخرين ليصدروا أحكاماً على البضائع أو الخدمات التي أُتي بها إلى السوق.

وكما أن هناك الكثير من المستهلكين الذين يطلبون منتجاً معيناً، هناك أيضاً الكثير من الموردين الذين يتنافسون على جذب انتباه الكيانات السيادية الفردية. وعندما يكون كل شيء متساوياً فإن المنافسة ستشجع الأفراد والشركات على التصرف بشكل مثالي وسوف يسهل أثناء ذلك الحصول على نتائج اجتماعية فعّالة ومثالية: ستمكن المنافسة مجمل الطلب لأن يكون متوازناً مع مجمل العرض. إن النقطة التي يتقاطع فيها العرض والطلب هي النقطة التي ينشأ عندها سعر التوازن. وعندما يزيد الطلب عن العرض ترتفع الأسعار والعكس صحيح. وحيثما تدخلت اليد المرئية للدولة بهذه العملية غير المرئية ولكنها طبيعية، أي تدخلت بلعبة العرض والطلب فإن أسعار مدخلات العامل والمنتجات المنتهية يمكن أن تتشوه وهذا يؤدي إلى توزيع غير فعال للموارد.

وبناءً على نظرية آدم سميث (Adam Smith) التقليدية، يميل الفلاسفة النفعيون إلى وضع الفرد في صلب تحليلهم، فعلى سبيل المثال يبدأ ميل (Mill) برسم الحد بين الخيارات الفردية والخيارات الجمعية فيترك للفرد ما هو "مهتم به بشكل رئيسي" ويترك للمجتمع ما يهمه مباشرة (Mill, 1998: 83) ولكن صيغته لا تبين لنا بالضبط أين تنتهي مصلحة الفرد وأين تبدأ مصلحة المجتمع. وللتوضيح يضيف ميل (Mill): إن الفرد يتمتع بحرية غير مقيدة للعمل شريطة ألا تكون هذه الحرية مضرة بمصالح الآخرين. فحالما يتدخل سلوك الفرد بمصالح الآخرين أو يؤثر في هذه المصالح بشكل مضر وغير عادل يكون من واجب المجتمع أن يتدخل لتصحيح أي خلل تم إدراكه.

في لغة أكثر تصنيفية من لغة ميل Mill في ميلها نحو مبدأ الحد الأدنى، يصور بنثام (Bentham) "الحكومة الكبيرة" بأنها تشكل تهديداً للديمقراطية. فمن وجهة نظره إن الهدف النفعي لإنتاج "الكم الأكبر الممكن من البضائع" لا يمكن تحقيقه حين تتدخل الدولة في ميادين تخص الفرد. يقول بنثام (Bentham 1965: 97):

"أفترض أن يشعر المشرع نفسه مخولاً لأن يشرع في اجتثاث السُكر والزنا من خلال القوانين المباشرة. هنا عليه أن يبدأ بمجموعة كبيرة من القوانين، ولذا فإن أول عقبة تواجهه هي تعقيد القوانين".

١-٥-٣ تفسخ الاقتصاد القائم على المشاريع الحرة:

بيد أن ثقة عقيدة عدم التدخل الحكومي في المنافسة المثالية يمكن أن تكون في غير موضعها، فبادئ ذي بدء إن الافتراض الذي هو في لب نظرية المنافسة المثالية أي الحركة الحرة غير المعاقة للمصادر الإنتاجية هو افتراض خاطئ جداً. فغالباً يواجه الرجل الاقتصادي العقلاني تحديات مخيفة عندما يحاول أن ينقل الموارد من منطقة تعدُّ أقل ربحاً إلى منطقة أخرى ذات آفاق أكثر إشراقاً. ومن الأمثلة على العقبات التي تقف في طريق نقل الموارد وتخصيصها في الوقت المناسب والفعال هي الفجوات في المعطيات والمعلومات، قوانين حصص الهجرة، القيود والتعرفات المفروضة على الواردات وقوانين النقابات بشأن المعاملة التفضيلية للأعضاء وممارسات تثبيت الأسعار من قِبَل اتحادات المنتجين والمستهلكين.

إذا كانت المنافسة المثالية وهماً فالحال ينطبق أيضاً على العقلانية المثالية، فحتى حين يتم سن تشريعات تقاوم التجميع الضخم للرساميل فإن الشركات الساعية إلى الربح تستطيع أن تجد دائماً طرقاً تلتف فيها على القيود المفروضة على الادخار والتخزين وتثبت الأسعار والممارسات المتعلقة بذلك.

والأمر على القدر نفسه من الأهمية هو ميل الأنظمة الرأسمالية للنظر إلى "الحرية" من خلال معنى ضيق ومقيد إلى حد كبير، فمن النادر أن تقر مثل هذه الأنظمة بالحقيقة القائلة إن الحرية شأنها بذلك شأن مفهوم الاقتصاد المحلي عن

الدخل الهامشي ستكرس لتحقيق الغاية التي تقدم للفرد أي المواطن المستهلك أقصى درجة من الرضا. وهذه الغاية يمكن أن تكون غاية اقتصادية أو سياسية أو ثقافية أو جمالية أو حتى روحية صرفة، ولهذا السبب فإن قلة من الأفراد يمارسون حريتهم في ملاحقة المسرات الشهوانية، في حين أن آخرين يمارسون حرياتهم في السعي وراء معنىً لحياتهم أو التنوير الروحي وتحقيق الذات.

وعلى أية حال فإن الديانة الهندوسية لها حدودها الخاصة بها، ففي وقت من الأوقات يصل السعي للحصول على السعادة نقطة يبدأ العقل عندها بالانتقال إلى ما وراء الإرضاء الآني ليصل إلى مسائل الروح. وإذا استمر الاستهلاك دون أن يوقف عند حده، فإن كوكب الأرض سيدفع الثمن من خلال نضوب الموارد والاحتباس الحراري والاختلال في النظام البيئي. ومن خلال تغاضيها عن العوامل الخارجية أي التكاليف التي تلقيها المشاريع الساعية إلى الربح على كاهل بقية المجتمع، فإن الرأسمالية تترك المجتمع يواجه تحديات رهيبة والتي من بينها التلوث الصناعي والجوي، نضوب الموارد وفشل السوق، الانهيار الاقتصادي والبطالة والكآبة الاجتماعية.

وحتى عندما يكون الاقتصاد القائم على المشاريع الحرة يسير بسلاسة، فإن عدم المساواة المتأصلة فيه تطرح أسئلة حيوية حول دور الدولة، وحيث تسود وجهة النظر المعتدلة فإنه من المتوقع من الدولة أن تقف موقفاً واضحاً بينما تتحكم اليد الخفية بوسائل الإنتاج أي بالأرض ورأس المال والعمالة. ومع مرور الزمن فإن مجمل الفوائد المستمدة من النمو الاقتصادي سيتم احتكارها من قبل أقلية ضئيلة أي من قبل المديرين التنفيذيين للشركات ذوي الرواتب العالية وأصحاب العلاوات الضخمة وأصحاب الرواتب التقاعدية السخية، وفي أثناء ذلك فإن على الجماهير إما أن تنتظر الفتات الذي يتسرب إليها، أو أن تعيش في فقر مدقع وإملاق. وفي كلتا الحالتين تعمل اليد الخفية على توسيع دائرة الظلم الاجتماعي. وفي حقيقة الأمر فإن الرأسمالية ما هي إلا موجة قد ترفع يخوت الأغنياء ولكنها تبقي كرامات الفقراء تحت رحمة المحيط. إنّ مناصري عقيدة عدم التدخل الحكومي لا يرون أي شيء خاطئ

في عدم المساواة أو التقسيمات الطبقية – إذ يرون أن كلتا الحالتين هما نتيجة طبيعية للخيارات الفردية. إن وجهة النظر القائلة بأن الفقراء يستحقون الحالة التي هم فيها هي وجهة نظر تتسم بالبرود والقسوة. ومع ذلك فإن لها من يدافع عنها في الفلسفة الفردية للمذهب النفعي. إن وجهة نظر سبنسر (Spencer) لتحسين النسل بشأن الفقراء غير الجديرين بالاهتمام هي وجهة نظر تكشف لنا الكثير في هذا المجال. يقول سبنسر (Spencer):

"إن الأمر الذي ينص على أن "أي شخص لا يريد أن يعمل يجب ألا يأكل" هو إعلان مسيحي للقانون العالمي للطبيعة الذي في ظله وصلت الحياة إلى أوجها الحالي، وهذا القانون ينص على أن أي مخلوق لا يتمتع بالنشاط الكافي للحفاظ على نفسه يجب أن يموت، والفرق الوحيد هنا يكمن في أن ذلك القانون يجب أن يُطبَّق بشكل مصطنع في حالة من الحالات يعدُّ ضرورة طبيعية في الحالة الأخرى".

ومع ذلك فمهما بدا مذهب الفردية رائعاً للوهلة الأولى بالنسبة للمدافعين عن الحرية، فإن الافتراضات المؤسسة له يمكن تزييفها بسهولة. فإذا كان مجتمع ما يعدُّ السُكْر تهديداً للرخاء الفردي والجمعي أو بشكل محدد كخطر للسلامة على الطرق أو في الأزقة المظلمة، فسيكون من غير المنطقي لهذا المجتمع ألا يسن التشريع المناسب لمعالجة قلق أفراده. وإذا حدث أن تحدى شخصٌ ما القانون من خلال قيامه بقيادة السيارة تحت تأثير الكحول وفي أثناء ذلك أزهق روح شخص آخر، فإن القانون سيكون غير منطقي لا بل غير عادل إذا ما تَفَّهَ هذا الخرق أو عاقب مرتكب هذا الخطأ بضربه على معصمه.

وكما يتضح فإنه ليس كل شخص يقبل فعالية اليد الخفية حتى عندما تكون أداة لتخصيص الموارد الاقتصادية خاصة عندما يتم فهم هذه القوة المؤثرة على نطاق واسع. وفي حين لا يمكن تصور تطور أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية دون إسهامات المشاريع الخاصة فإن عقيدة التدخل الحكومي نفسها هي التي ولدت إنرون (Enron) وفضائح أخرى وإنَّ هذه العقيدة هي المسؤولة إلى حد كبير عن الانهيار الاقتصادي الذي أطلق حالة الذعر في العالم قبيل نهاية عام ٢٠٠٨

(ستوغلس Stigliz 2010) إن ميل اليد الخفية لأن تخرج عن السيطرة يتجلى في رد البنوك الكبيرة والشركات الرائدة على الأزمة العالمية، فعلى سبيل المثال قدرت سيتي غروب (Citigroup) أن أفضل وقت لإنفاق خمسين مليون دولار (من حصتها من أموال حزمة الإنقاذ) على طائرة جديدة لأحد المديرين التنفيذيين هو عندما تتخلى عن آلافٍ من موظفيها.

إذا كان هذا السلوك البذيء هو تصرف يخص سيتي غروب Citigroup على وجه الحصر، فإن التوجه إلى وضع علاوة تشجيع أعلى على دافع الربح بدلاً من الرخاء الإنساني يعدُّ صفة معرفة للمشاريع الخاصة بشكل عام. إن كبار المواطنين (بما فيهم أولئك الذين يعيشون في بلدان متقدمة اقتصادياً) يتجمدون حتى الموت بسبب عدم قدرتهم على دفع فواتير التدفئة. وبطريقة مشابهة فإن المرضى في المرافق الطبية الخاصة يخاطرون بالموت نتيجة الافتقار إلى الاهتمام بهم ما لم يقوموا هم أو أقاربهم بتسديد الدفعات المالية. وبالإضافة إلى ذلك يتم تعديل المنتجات الغذائية وراثياً كما يتم حقن هرمونات النمو عشوائياً لزيادة الغلال والأرباح دون النظر لما يترتب على ذلك من نتائج صحية على المدى القصير والمدى البعيد.

وبالإضافة إلى ارتدادهم عن سادية اليد الخفية، فإن المفكرين الاجتماعيين يعتقدون أنه حيث تكون عدم المساواة مترسخة فإن المشاريع الحرة لا تفعل شيئاً سوى تعميق ذلك. وهذه الحالة بدورها تولّد الجشع والاستهلاك الكبير عند الأثرياء، والحسد عند المهمشين والعنف في كل الأرجاء. وهكذا فبدلاً من الدفع قدماً بقضية السعادة، فإن الرأسمالية يمكن أن تساعد في إشعال الكآبة الاجتماعية. وغالباً ما يقال بأن قوة الرأسمالية تكمن في قدرتها على اللعب على النوازع الأنانية للفرد وبذلك تزيد الإنتاجية، ومع ذلك ففي الوقت الذي تنمو فيه ثروة كل أمة، هناك نمو مقابل في الاتجاهات الذهنية والأمراض النفسية. يتتبع ديتمار (Dittmar etal 2007 – 2008) التوجه نحو"الشراء بالإكراه" بين الأعضاء الأثرياء في المجتمع. فهذا الشكل من الإدمان يكون مصحوباً بأعراض مثل دافع خارج عن السيطرة لشراء الأشياء الجديدة ومديونية مزمنة واكتئاب وإعاقة في البيت والعمل وانهيار في العلاقات الشخصية.

إذا كانت هناك أية علاقة متبادلة بين الثروة والسعادة فإن على مايرز (Myers 2000) أن يجدها. ويبدو أن العلاقات الشخصية والمعتقد الديني يفوقان الثراء كبشائر للسعادة. إن دراسة مايرز (Mayers) تكشف أنه:

"كوننا أصبحنا أكثر ثراءً في العقود الأربعة الماضية لم يكن ذلك مصحوباً بذرة من الرفاه الذاتي المتزايد".

ويزعم شفارتز (Schwartz) وهو عالم نفس آخر أنه في ظل إيديولوجية الاقتصاد المادي (وخاصة في ظل نظرية الخيار العقلاني) فإن المجتمع الأمريكي الحديث شدد بطريقة غير ملائمة على الحرية التي يؤدي الإفراط في ممارستها إلى عدم رضا الناس عن حياتهم، وكذلك إلى الاكتئاب. إن الخروج من هذا المأزق يكمن في نزع التشديد على الحرية الفردية وتقوية القيم الثقافية وتمكين الناس من عيش حياة مُرضية وذات معنى (Schwartz 2000).

وعلى الرغم من التحسن الجوهري أو ربما بسببه في ظروفهم المادية فإن الطلاب الأمريكيين في وقتنا الحاضر أكثر استعداداً من طلاب عام ١٩٣٨ لأن يستسلموا للاكتئاب والانحراف النفسي المرضي (أي متاعب مع السلطات زائد الاعتقاد بأن القوانين تطبق على الآخرين ما عدا واحد) والإدمان على مضادات الاكتئاب والأدوية المثبطة للدماغ واضطرابات عقلية أخرى. وهكذا فإن دراسة أجريت على ٧٧.٥٧٦ طالباً أمريكياً من طلاب الجامعات والمدارس الثانوية تحت إشراف هيئة الجرد المتعدد المراحل للشخصية في مينوسوتا "The Minnesota Multiphasic Personality Inventory" وجدت أن طلاب عام٢٠٠٧ كانوا أقل احتمالاً بكثير لأن تكون لديهم نظرة مشرقة للحياة من نظرائهم عام ١٩٣٨ (Tweng et al, 2010).

٢-٥-٣ ترويض الرأسمالية: من الأدوية المسكنة إلى الأدوية العامة:

لاستباق النتائج السياسية غير المرغوب فيها للرأسمالية يؤيد الاشتراكيون عملية تأميم الأصول والمشاريع الرئيسية بالإضافة إلى توفير شبكات أمان للقطاعات الأفقر

والأضعف في المجتمع. ونظراً لعدم رضاهم عن الأثر الملطف لبرامج الرفاه الاجتماعي، يرى الماركسيون أن الثورة الطبقية هي الطريق الوحيد للخروج مما يرونه بأنه الظلم الفادح والنسخة الحديثة للعبودية. ينطلق الماركسيون من نظرة تاريخانية، بل نظرة أكثر تشدداً وجموداً عن أصل الظلم الاجتماعي والنتائج المترتبة عليه. وبحكم القناعة الراسخة بأن التاريخ الإنساني يتبع مساراً مصمماً سلفاً وأحادي الخط ويمكن التنبؤ به من الأنظمة الفلاحية والزراعية ونظام الأقنان في العصر الوسيط مروراً بالمراحل الصناعية ووصولاً إلى مرحلة الرأسمالية الناضجة أكثر من اللازم، فإن الجدل الماركسي يرى أن دورات الظلم والمقاومة تنتهي بثورة بروليتارية تشمل العالم بكل أرجائه، وبروز مجتمع يخلو من الطبقات. وبلا شك فإن رؤوساً ستتدحرج قبل الوصول إلى هذه الجمهورية الفاضلة. والثورة البروليتارية لا يمكنها إلا أن تكون دموية على كلا الجانبين أي على جانب العمال وظالميهم. ولكن في النهاية ستهزم القوى البروليتارية مستغليها أي الطبقات البرجوازية.

لا توجد إشارة في الأفق حتى الآن تشير إلى أن النبوءة الماركسية ستتحقق. فالاتحاد السوفيتي الذي نشأ عام ١٩١٧ مع الثورة البلشفية قدم للطبقة البروليتارية الفرصة الوحيدة والقصيرة الأجل للتباهي بالدقة العلمية والقوة التنبؤية للماركسية. ومع انحلال الإمبراطورية السوفيتية بعد سياسة الانفتاح (Glasnost) وسيادة البريسترويكا أي الابتعاد عن المركزية في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن العشرين، جاء دور الغرب الرأسمالي لينظر بحبور. وفي حقيقة الأمر فإن هذا يعد أحد نقاط الضعف الرئيسية للمبدأ التاريخي فهو أكثر مما يمكنه وضعه ويختنق بينما لا يزال في طور المحاولة.

إن المغزى من انهيار الاتحاد السوفيتي يكمن في عناده والتصاقه النظري بالماركسية، فالشيوعيون السوفييت لم يستوعبوا الدرس الخاص بالفرد المهتم بمصلحته الشخصية بما فيه الكفاية لكي ينظموا الطاقة السلبية للفرد ويعيدوا توجيهها كي تسهم في أهداف الدولة في البقاء والتطور. لقد كان الشيوعيون مخدرين بمفهوم "الاشتراكية العلمية" وكذلك بالسلطة الممنوحة لهم من قبل المركزية الديمقراطية وهذا ما منعهم

من أن يروا الخطر القادم. وعلى العكس من ذلك قامت الصين بتغيير مسارها قبل فوات الأوان. ففي حين أبقت الصين على قبضتها على التوجهات السياسية العريضة، سمح الحزب الشيوعي الصيني للاقتصاد بتطبيق طرائق ابتكارية بما فيها إدخال الحوافز المطلوبة لتحويل الاقتصاد لأن يكون تحت جناح الدولة:

يعدُّ كارل بوبر (Karl Popper) من الفلاسفة الذين لم يتأثروا بالادعاءات المبالغ فيها للتاريخانية المهيمنة، وفي حقيقة الأمر رأى نهاية الماركسية قبل أن يرى احتمالية نهاية التاريخ. ففي منطق بوبر (Popper)، فإن الحقيقة التي تنطوي عليها الماركسية ستبقى غير مؤكدة حتى لو كانت واحدة أو العديد من التجارب ناجحة سواءً كانت التجربة السوفيتية أو الصينية أو تجارب اشتراكية أخرى.

وفي نهاية المطاف لا تكمن الحقيقة في مجرد تجميع الحقائق التي تقابل نظرية ما، ولكنها تكمن في درجة إمكانية تزييف هذه النظرية. فوفقاً لما يراه بوبر (Popper)، فإن الحياة عبارة عن عمل دائم لحل المشكلات (Propper, 2001 – 2002) فالحل الذي يتم التوصل إليه في لحظة يصبح مشكلة في اللحظة الأخرى، وهناك نتائج كثيرة محتملة ولكنها غير مؤكدة تنتج عن سبب مرئي واحد.

٦-٣ الدولة والشعب: مقارنة لصيغ العقد الاجتماعي

إن هجوم بوبر (Popper) على غطرسة الماركسية ينطبق بالقدر نفسه على النظرية المعاصرة للديمقراطية. وكما أن التاريخ ليس مبرمجاً مسبقاً للمرور بالاضطرابات الاجتماعية التي تنبأ بها ماركس أو أنه ينتهي بمجتمع يخلو من الطبقات، فإنه ليس ثمة شيء يوحي بأن بحث الإنسان عن حياة جيدة وعن نظام حكم يليق بهذه الحياة سينتهي بترسيخ الرأسمالية والديمقراطية الليبرالية وأشكالها المختلفة باختلاف الظرف : إن هذا هو ما يميز الأعمال الجادة للعلم والثقافة (مثل أعمال دال Dahl) عن المخدر الذي زرقه فوكوياما (Dahl and Rae, 2005, Fukuyama, 1993).

إن الحقيقة الوحيدة التي لا يمكن لأحد أن ينكرها أبداً هي أن معرفة ما هو خير للفرد تكمن في الفرد نفسه. وسواءً كان هذا الفرد سيطبق هذه المعرفة لاعتناق سبيل العقل مثل المفاهيم الغربية عن الديمقراطية والرأسمالية أو اختيار الحماقة من خلال الالتصاق بنظام مطلع عليه وملم به تماماً فإن هذا لا يشكل سؤالاً يستطيع العلم أن يجيب عنه بشكل محدد.

١-٦-٣ حرية الاختيار: الجانب الصحيح للديمقراطية

إذا اقتنع الفرد بالمقولة التي تقضي بأنه في ظل ظروف معينة تكمن مصلحة الفرد في التنازل عن جزء من حريته لسلطة مركزية، فإن ذلك يترك السؤال مفتوحاً حول كيفية إيقافه لتطبيق السلطات التي تنازل عنها ضد خياراته. إن هذا الأمر يعيدنا إلى السؤال الرئيسي الذي طرحه روسو (Rousseau) والذي يتعلق بشكل الرابطة المثلى لحماية مصالح الفرد في الوقت الذي يسمح للفرد بأن يبقى حراً كما كان من قبل. والسؤال بالتحديد هو أي جزء من حرية الفرد يجب أن يبقى معه وأي جزء من هذه الحرية يجب عليه أن يتنازل عنه لخير المجتمع، وما هي الأغراض المحددة التي يرمي إليها من ذلك.

يُعدّ احترام الحرية الفردية علامة دامغة لنظام الحكم الديمقراطي، ففي الديمقراطية وحدها يحصل الفرد على أوسع طيف من الحريات من بينها حرية الضمير والفكر والرأي والكلام والعبادة. يحمي دستور الديمقراطية النموذجية الفرد من الاعتقال التعسفي والتشريعات ذات الأثر الرجعي والاستعباد. وخلافاً للنظام السلطوي الذي يسمح فقط لحزب سياسي واحد في العمل وبشكل محدد الحزب الحاكم، فإن الديمقراطية تفسح المجال لأكبر عدد من الأحزاب السياسية والمرشحين الراغبين والقادرين على المنافسة من أجل الحصول على تفويض الشعب لهم. وهناك الصحافة الحرة والنشطة والتي تنضم إلى مجتمع مدني نشط لتبقي الحكام حذرين جداً من ارتكاب أية مخالفة وتقديمهم للمحاسبة، في حين أن الأنظمة غير الديمقراطية لا تتسامح مع حالات الانشقاق ولذلك فهي تمضي إلى حدود بعيدة في خنق الآراء المعارضة.

وخلافاً لأنظمة الدول المبنية على التقاليد والأعراف والمستندة إلى الخرافات لضمان ولاء شعوبها لها، وكذلك خلافاً للأنظمة الدينية التي تدغدغ العواطف والمشاعر الدينية، فإن الدولة الديمقراطية تشجع كثيراً القيم العلمانية المتمثلة في العقل والمنافسة والناحية القانونية. وفوق كل ذلك فإن النظام الديمقراطي لا يشبه أنظمة الحكم الملكية الوراثية التي تدور فيها السلطة بين عائلات بعينها أو تنتقل من حاكم إلى آخر من خلال تسلسل لا ينقطع من التتابع الوراثي المقدر إلهياً. ففي النظام الديمقراطي نجد أن السيادة منفصلة تماماً عن الشخصيات الفردية، بل تبقى كياناً يملكه بشكل جمعي وعلى أساس دائم الشعب مهما كان تعريف هذه الكلمة.

إن إيمان النظام الديمقراطي بشعبه لا يذهب عبثاً أبداً، فمن خلال إعطاء الثقة للفرد كي يختار، فإن النظام الديمقراطي يكون في نهاية المطاف نظاماً قوياً ومستقراً. وخلافاً لذلك فإن افتقار الأنظمة غير الديمقراطية إلى الإيمان بقدرة المحاكمة لدى الفرد يولد مفاجآت غير سارة مثل حالات العصيان المسلح والحرب الأهلية وفشل الدولة والتفكك في نهاية المطاف. وفي حين أن الدول الفاشلة تتهاوى من خلال انقلابات عسكرية وثورات يتم التخطيط لها في جنح الظلام، فإن الحكومات الديمقراطية تأتي وتذهب بطريقة سلمية ومن خلال فواصل زمنية يمكن التنبؤ بها. إن كل ما يجعل هذا الأمر ممكناً يكمن في الحرية التي يمتلكها الفرد في الارتباط بالآخرين ليكونوا جميعاً أعضاء في أحزاب سياسية ومن خلال ذلك يتم تقرير مصير الأفراد والجماعات التي تتنافس من أجل الفوز بتفويض الشعب. ومن خلال محاكاة السوق الحرة إذ يحدد تفاعل قانون العرض والطلب سعر التوازن نجد أن النظام الديمقراطي يفتح السوق السياسي لمن يريد التنافس على السلطة وبيع برامجهم للأعضاء المختلفين لجمهور الناخبين إذ يمثل هذا الجمهور في هذه المحاكاة الزبائن البديلة.

ولكن على الرغم من أن الديمقراطية الليبرالية توصف أنها النموذج الذي على الأنظمة الأخرى أن تستنسخه فإنها بعيدة عن أن تكون الوصفة المثالية. فبادئ ذي بدء، إن كل نظام ابتدعه الإنسان هو نظام غير مثالي، وهذا المبدأ

ينطبق على الديمقراطيات الليبرالية بالقدر نفسه الذي ينطبق فيه على الأنظمة غير الديمقراطية المقابلة.

إن إدّعاء الديمقراطية بأن لديها "منافسة مثالية" أمر مشكوك به على نحو خاص، فأولاً وكما تمّ طرحه مسبقاً فإن النموذج الاقتصادي الذي يحاكيه نظام الحكم الديمقراطي الليبرالي هو غير مثالي بحد ذاته. وفيما يتعلق بما أسميناه "السوق السياسي" فإن اللوبيات المنظمة وآليات الأحزاب السياسية تتصرف تماماً مثل الاحتكارات والكارتيلات في ميدان العمل، أي أنها تكون وسيطة بين المستهلكين من المواطنين وموزّدي البضائع العامة. واللوبيات المنظمة على وجه الخصوص تشتري السياسيين وتضمن تمرير القوانين المواتية للطبقة التي تمتلك الأموال وكذلك أصحاب المصالح الأقوياء. ومن جانبها تقوم الأحزاب السياسية بتبني رزم من السياسات الكارثية وتقدمها على أنها دواء لكل مشاكل الشعب، كما تقوم بتسويق أفراد غير أكفاء كقادة ورجال دولة.

ثانياً، إذا كان ثمة شيء يشبه "السوق الاقتصادي" فإن سوق الديمقراطية شيء مختلف بشكل كامل عن نظيره الاقتصادي. فالزبون الذي تواجهه معضلة الخيار بين البضائع الاقتصادية المتنافسة يكون لديه دائماً الحرية في إنفاق دخله الضئيل على المنتج ذي المنفعة القصوى له ويبتعد عن منتج آخر ذي منفعة ضئيلة له. إن المواطن العادي والناخب العادي ودافع الضرائب العادي لا يمتلك هذا النوع من الترف، فعلى سبيل المثال لا يستطيع المواطن أن يقرر أن لديه القدر الكافي من حماية الشرطة له أو الالتزام بدفع الضرائب أو الانصياع لقوانين المرور.

إن الطلب على مثل هذه البضائع العامة يعدُّ طلباً دائماً وهو طلب يقع في إطار المصلحة العامة والضرورة العامة وهو أمر تفرضه الدولة.

ثالثاً، كلما كانت الديمقراطية أكثر تقدماً من الناحية الاقتصادية، كانت القيود المفروضة على الحرية الفردية أكبر. فكما لاحظ روسو (Rousseau) مرة فإن التطور يحدث ولكن بثمن، والثمن هنا هو فقدان الحرية الفردية. فعلى سبيل المثال نجد أن التحضر يتطلب سنّ شبكة معقدة من القوانين والقوانين المحلية مثل القوانين المتعلقة

بتقسيم المناطق وركن السيارات والمشي في الشارع وغيرها من القوانين التي تقلص من الحرية الفردية. بالإضافة إلى ذلك قدم التطور في مجال تقانة المعلومات والاتصالات للدولة فرصاً لا حدود لها للتجسس على المواطنين، بالوقت نفسه فإن القرارات الآنية (مثل قرار يتعلق بالقيام وعدم القيام بغزو لبلد آخر أو خوض حرب شاملة) غالباً ما تتخذ من قبل قلة من الأشخاص شريطة أن يتم تأمين دعم وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية. بهذه الطريقة كان من الممكن لأوباما كمرشح رئاسي أن يبتعد عن النزعة العسكرية لإدارة بوش وأن يمضي في حربه على الإرهاب كرئيس إلى أبعد من حدود العراق ليصل بهذه الحرب إلى أفغانستان وباكستان والصومال. بالإضافة إلى ذلك وضعت إيران وسورية تحت الرقابة الأمريكية وشعور إحدى هاتين الدولتين أو كلتيهما بثقل الإمبريالية الأمريكية يتوقف على النفوذ الموجود داخل الائتلاف العسكري الصناعي والإعلامي.

إن الشعب الذي من خلاله ومن أجله من المفترض أن تكون الدولة الديمقراطية قد بنيت والذي بحكم افتقاره إلى معرفة كيفية عمل الدولة الحديثة نادراً ما يكون في موقع يسمح له بمحاسبة المسؤولين محاسبة كاملة على إهمال الواجب وممارسة التفويض الممنوح لهم، وتتجلى المسافة المتزايدة بين الدولة والشعب في زيادة لامبالاة الناخبين وانحدار نتائج التصويت والاندفاع باتجاه الأحزاب والمرشحين الذين يتبنون قضايا متطرفة والتي غالباً ما تكون قضايا الجناح اليميني في الدول المهيمنة وقضايا رؤيوية في الدول الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي وفي داخل الولايات المتحدة الأمريكية يبدو أن هناك ارتفاعاً في عدد المجموعات التي فقدت الإيمان بالحكومة وضمنياً بالنظام الديمقراطي .إن أحد الأمثلة عن المجموعات الراديكالية ذات الآراء المتطرفة والتي تسمى الحركات الوطنية والتي نشأت في قلعة الديمقراطية هي جماعة هوتاري (Hutaree) وهي عبارة عن ميليشيات مسيحية يمينية. لم تكتفِ هذه الجماعة بوصف الحكومة الاتحادية بأنها حكومة مناوئة للمسيح، بل إن تسعة من أعضائها تآمروا لقتل رجل شرطة واستخدام أسلحة الدمار

الشامل في جنازته، وكان الهدف هو استخدام الإرهاب كمحفّز لإطلاق انتفاضة واسعة النطاق ضد الحكومة .

خامساً، إذا كانت الأنظمة الديمقراطية قد بدت في أي وقت من الأوقات بأنها أنظمة مثالية فإن مردّ ذلك يرجع إلى أنَّه كان لديها الوقت كي تنشأ وتصل إلى مرحلة النضوج دون أي شكل من أشكال التدخل الخارجي. وبالمقابل فإن كثيراً من الدول الجديدة بما فيها الاتحاد السوفيتي والصين كان عليها أن تصد حالات النفوذ الخارجي التي تؤدي إلى تمزيق الدولة. أما الدول الضعيفة في أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا وأمريكا اللاتينية فإنها معرضة ومكشوفة للسيطرة الخارجية وزعزعة الاستقرار. ويمكن للدول الجديدة أن يكون لديها أعلام وأناشيد وطنية تدعم من خلالها حقها في السيادة، بيد أن الدول الصناعية تستطيع في أي وقت وخلافاً لبنود معاهدة ويستفاليا (Westphalia Treaty) أن تتراجع عن أي مظهر من مظاهر التصنع وتزعج نظيراتها من الدول الأضعف وتقلص حرية الخيار لديها.

٧-٣ خاتمة واستنتاج

لم يصل العقل البشري حتى الآن إلى مرحلة يكون فيها قادراً بشكل فوري على إيجاد ترتيبات سياسية واجتماعية واقتصادية مثالية، وغالباً ما يعتمد كل مجتمع على براعته، وبفعله ذلك يكون قادراً بشكل متزايد على الاستجابة للتحديات القائمة. بيد أن الدول القوية للأسف نادراً ما تسمح بوجود تفسيرات مغايرة ومستقلة للعقل. وغالباً ما تفرض الدول القوية حلولاً أحادية في الوقت الذي يقتضي النظام الطبيعي وجود التعددية مدفوعة بالاعتقاد بأنها تعرف ما هو نافع للكل. وما لم تكن الدول ذات السيادة مصممة على صون استقلالها وكرامة شعوبها، فإن الدول القوية تميل إلى أن تعطي بُعداً خارجياً للنتائج الداخلية للخيارات التي يتم تبينها خارج الحدود الإقليمية لهذه الدول، أي خيارات يتم اتخاذها في أراضٍ بعيدة. وسيكون إضفاء البُعد الخارجي ونتائجه من بين الموضوعات التي ستناقش في الفصل اللاحق.

الفصل الرابع

التأثيرات الخارجية والكيان ذو السيادة المتخطي للحدود القومية

" يسخر من الناس من يقترح أن الحكومة سوف تحمي الأغنياء الذين بدورهم سوف يعتنون بالفقراء الكادحين ".

الرئيس غروفر كليفلاند Grover Cleveland

الرسالة السنوية الرابعة ١٨٨٨

بعد أربعمئة عام على إقامتها ما زالت الدولة المبنية وفق معاهدة ويستفاليا Westphalia تتصارع مع القضايا السياسية الرئيسية وخاصة تلك التي تتعلق بهدف السلطة ومداها وفضائل الطاعة ودور الدولة في الحياة الفردية والغرض الأخلاقي من إقامة ترتيبات لتأمين الحريات الفردية وتضمن وصولها إلى العدالة والإنصاف. ومع ذلك انتقل رجال الدولة والعلماء من المسرح الوطني إلى المسرح العالمي بأفكارهم المكونة سلفاً والمختلفة حول ما هو خير للمجتمع وكأنهم وجدوا أخيراً وبشكل علمي الأجوبة الدقيقة عن المسائل السياسية المعقدة والدائمة أي "شكل الرابطة" المقبولة للجميع بلا استثناء .

فمن جانب واحد هناك المثاليون الذين يعتقدون أن مبدأ تعدد الجوانب هو نتيجة طبيعية لإحلال النظام على مستوى الدولة مكان الفوضى، وكذلك الذبول التدريجي للدولة المصممة وفقاً لمعاهدة ويستفاليا Westphalia في أعقاب ظهور

تحديات جديدة معقدة تتخطى الحدود القومية. ومن جانب آخر نجد أن الواقعيين الذين ينظرون لمبدأ تعدد الأطراف على أنه خيار من بين خيارات كثيرة يمكن أن تستحضر سعياً وراء تحقيق مصالح قومية في بيئة عالمية معادية على نحو متزايد. وبين هذين الموقفين نجد أولئك الذين لا يقتنعون لا بتأكيد المثاليين على عالمية القيم الإنسانية والاعتماد المتبادل بين الأمم، ولا بسعي الواقعيين المخفي وراء المصلحة الذاتية والاعتماد الفج على السلطة .

استناداً إلى ما ورد في الفصلين الثاني والثالث واللذين يتفحصان المنطق الذي يشكل الأساس للحرية الفردية وسيادة الدولة على التوالي، يتفحص هذا الفصل مسألة المبدأ الدولي. ويركز هذا الفصل بشكل خاص على المبررات المقدمة لإنشاء مؤسسات وترتيبات دولية من قِبل ثلاث مدارس فكرية وهي المثالية والواقعية ومدرسة كانط (Kant)، كما يختبر هذا الفصل الافتراضات التي تشكل أساس التقاليد الفلسفية الثلاثة مقابل التجربة المعاصرة.

٢-٤ المدرسة المثالية كأساس صلب للعقيدة الدولية :

تبقى سيادة الدولة أمراً ذا شأن طالما أن هذه الدولة لاتزال مقبولة أن تكون اللاعب الرئيسي إن لم يكن الوحيد على المسرح الدولي. ولكن حالما يتغير التركيز من الدولة إلى الأنظمة المتخطية للحدود القومية، فإن مفهوم السيادة كما تم فهمه حتى الآن يتخذ معنىً مختلفاً. من هنا تأتي أهميـة التحليل المقارن للتاريـخ الذي تم تقديمـه من قِبَل كل من آرنولد توينبي (Arnold Toynbee) وصموئيل هنتغتون (Samuel Huntington) إن أحد الاستنتاجات المستمدة من هذا التحليل هو أن ما يشكل فرقاً في التاريخ الإنساني ليس الخيار الذي اختارته الدولة الأمة مهما كانت قوية، بل كيفية استجابة حضارات معينة بشكل فعَّال للتحديات القائمة (Toynbee, 1934, Huntington 1998) فوفقاً لما يقوله توينبي فإن التاريخ هو حلقة متكررة من صعود الحضارات وسقوطها إذ يسقط أولئك الذين يثبتون بأنهم غير قادرين على الاستجابة للتحديات ويتم استبدالهم بآخرين

مؤهلين بشكل أفضل لملء الفراغ الأخلاقي. إن ضعف فرضية توينيي يكمن في أنها تنسب القيم لثقافات محددة، وبتعريفه للحضارة أنها تضم مجموعة من الأمم تلتزم بمجموعة مشتركة من القيم مثل الحضارات الغربية والأرثوذكسية وحضارات الأنكا Inca والمينغ Ming والحضارة الإغريقية الرومانية، فإن توينبي Toynbee يخطئ في العلامة المميزة على أنها المادة ويتجاهل التناقضات الداخلية في كل نظام تقييمي .

يعدُّ غروتيوس (Grotius) أحد المسهمين الرئيسيين في نشوء الفكر المثالي وتطوره ، ذلك أن إيمانه بالقانون الطبيعي يمتد ليشمل قدرة المحاكمة لدى الفرد بالإضافة إلى رغبة الدولة في العمل ضمن إطار القانون. وفي حين أن الواقعيين يستندون إلى القوة ، فإن غروتيوس يخاطب العقل، وفي حين أن الواقعيين يرون أن ليس هناك مجال للأخلاق في العلاقات بين الدول، فإن غروتيوس يضع الأخلاق في صلب تحليله.

اقتفى مثاليون آخرون خطى غروتيوس من خلال تكريس وقتهم في البحث عن أسباب الحرب على أمل إيجاد علاج دائم لهذا المرض. فعلى سبيل المثال يرى أوسكود (Osgood 1957) أن أيَّة حرب هدفها فرض إيديولوجية أمة على الأمم الأخرى هي حرب غير أخلاقية. إنه يعتقد أن استخدام القوة تحت ذريعة جعل العالم آمناً لإرساء الديمقراطية أو حرف حكم القانون عن مساره باسم سياسة القوة يشكل مخاطرة تغرق العالم في الحرب والعنف.

يلتقي ريموند آيرون(Raymond Aaron) مع وجهة النظر القائلة بأن القوة ليست الأداة الموثوقة لإيجاد نظام سياسي مستقر أو للحفاظ على تعايش سلمي بين الأفراد، كما أنه يجادل قائلاً بأنه ضمن الدول وفيما بينها تتصادم غالباً الإرادات المستقلة إذ تستخدم كل منها التعابير البلاغية مثل الشرف والمصالح الحيوية أو الدفاع المشروع كي تحقق مكاسب على خصومها. وتستمر الإرادات في إيقاف وموازنة بعضها البعض، ولكن عندما يستنفذ المتنازعون الخيارات فإنهم غالباً ما يرتدّون إلى الخيار الوحيد المتبقي لديهم وهو الحرب، وهنا يكمن الفرق بين النزاعات

ما بين الأفراد والصراعات ما بين الدول. يعتقد آيرون Aaron أنه بغض النظر عن عنف المنافسة فإن الأفراد يميلون إلى أن يتمتعوا بالعقلانية الكافية التي تجعلهم يخضعون لقواعد الاشتباك (Aaron, 1966).

أما موقف كانط (Kant) من المبدأ العالمي فهو موقف غير واضح، لأن ترجمات كتاباته من الألمانية إلى الإنكليزية تختلف من عالم إلى آخر من العلماء المناصرين لكانط (Kant). فوفقاً لما يقوله مفسرون مثل راوخ (Rauch) فإن المثالية التي نادى بها كانط (Kant) تصل إلى مدى أبعد مما وصل إليه الآخرون في الجدل حول الترابط المتداخل للجنس البشري وفي التنبؤ في استبدال الدول التي تقوم على الأساس الضيق للأمة بمجتمع دولي مؤلف من دول عدة. في حين أن علماء مناصرين لكانط لا يتفقون مع ذلك (Frank, 2001)، وسيبحث القسم الثالث في هذين التفسيرين المتناقضين.

٣-٤ رد المدرسة الواقعية على المدرسة المثالية:

في أثناء ذلك يتركز الانتباه على المنظور الذي ينظر من خلاله الواقعيون إلى المبدأ الدولي. فالواقعيون يرفضون بصراحة الفكرة القائلة بأن الأفراد يخضعون بملء إرادتهم للسلطة أو حكم القانون، ولكنهم بدلاً من ذلك يؤكدون على القوة وميل البشر الطبيعي للنضال من أجل امتلاك هذه القوة. وعلى الرغم من وجود خلافات مهمة خاصة بين المدرسة الواقعية التقليدية والمدرسة الواقعية البنيوية، فإن أنصار هذه المدرسة الفكرية لديهم بضعة أشياء مشتركة من بينها انعدام الثقة الحاد في الطبيعة البشرية وإخلاص يشوبه التعصب في السعي وراء "المصلحة الوطنية" مهما يكن تعريفها، وكذلك إحساس شديد بالدور الذي تلعبه القوة في إطار بيئة معادية وتسوية النزاعات التي تنشأ منها.

ففي الفكر الواقعي تعدُّ الدولة اللاعب الرئيسي في السياسة الدولية وليس النظام المتخطي للحدود القومية أو مجموعة أنظمة من هذا القبيل. وكما يجادل المؤرخ فريدرتش ماينكه (FriedrichMeinecke) فإن مبرر الوجود يعدُّ المبدأ

الأساسي للسلوك الدولي وكذلك القانون الأول للحركة بالنسبة للدولة، وهذا الأمر هو ما يحدد الإجراء الذي على رجل الدولة أن يتخذه لضمان بقاء الدولة وازدهارها .(Meinecke, 19567:1)

يمتد تاريخ المدرسة الواقعية إلى جذور عميقة إذ يمكن رد المدرسة الفكرية هذه إلى أعمال ثيوسديدس (Thucydides) نحو ٤٠٦ – ٤٦٠ قبل الميلاد ونيكولو ماكيافيلي (Niccolo Machiavelli ١٥٢٧ – ١٤٦٩) وتوماس هوبس (Thomas Hobbes 588 - 1679) . وبعكس هيرودوتس (Herodotus) الذي ينظر إلى التاريخ على أنه تجميع لدروس أخلاقية إذ تنتج الحروب من أعمال الظلم والتي بدورها تولد المقاومة والعقاب، لاحظ ثيوسديدس بأنه بناءً على تقارير مستمدة من التجربة وشهود العيان للصراعات السياسية والعسكرية فإن الأقوياء وليس أصحاب الحق الأخلاقي هم غالباً من يخرج منتصراً. لقد انتبه ثيوسيدس بشكل خاص إلى الخوف الذي تولد من التوسع السريع لقوة أثينا والذي دب في قلوب خصومها في إسبارطة. لقد فهرس أمثلة عن الردة عندما شاهد المؤمنون السابقون أماكن عبادتهم تدنّس أي أنها تحولت بفعل الصراع المسلح إلى مسارح للمجازر وسفك الدماء. وبالنسبة لثيوسيدس فإن الدرس المستقى لا تخطئ قراءته وهو أنه عندما يواجَه الإنسان العادي بخيارات قاسية فإنه يفعل أي شيء ليحافظ على بقائه بما في ذلك امتلاك القوة، وأنه إذا واجه قوة أقوى منه ومتفوقة عليه، فإنه ينبذ الالتزامات الأخلاقية والمقولات الدينية.

لقد سخر ميكيافيلي شأنه بذلك شأن ثيوسيدس من الانشغال السابق بالأخلاق والذي يصل إلى حد الهوس. إن خبرته كرجل دولة ودبلوماسي لم تعلمه أي درس مفيد بشأن السلوك الورع المقبول اجتماعياً، بيد أن تجربته قد دفعته إلى الاعتقاد بأن الضمير غالباً ما يقف عائقاً أمام الحصول على القوة أو الاحتفاظ بها، وعندما استخدم كلمة فضيلة لم يكن مكيافيلي يعني بها السلوك الفاضل، بل كان يعني بها "السلوك الرجولي" كما يتجلى في مقدرة المرء ورغبته في فرض إرادته وتحقيق هدفه. وبالنسبة له كانت كلمة الفضيلة تتطلب من الأمير أن يجمع بين إرادته الحديدية

وإظهار القوة والمكر والدهاء. لقد لخّص مكيافيلي نظرته اللاأخلاقية للقوة في عمله ذي الشهرة التاريخية وهو كتاب "الأمير" كما يلي:

"إن المدن التي حُكمت من قبل بشكل مطلق من قبل الإرستقراطيين أو من قِبل الشعب كانت تمتلك من أجل حمايتها القوة بالإضافة إلى الحكمة ، لأن الحكمة وحدها لا تكفي ولأن القوة لا تنتج الأشياء أو عندما تنتج هذه الأشياء فإنها لا تحتفظ بها. إذاً القوة والحكمة تشكلان قدرة كل الحكومات التي كانت والتي ستكون في هذا العالم".

لا بد أن مكيافيلي كان له تأثير كبير على كتابات وسياسات الواقعيين بشأن الحرب الباردة، وعلى أية حال فقد كشفت الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية ضعف التفكير المثالي وشهدتا صعود المدرسة الواقعية. كما أنه بين الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين انخرط الواقعيون ومن بينهم هان جي مورغن ثاو (Han. J. Morgenthau) وعالم اللاهوت رينهولد نبهر (Reinhold Niebuhur) وفريدرك شومان (Fredrick Shauman) وجورج كنان (George Kenan) في نقاش فكري جدلي نشط.

يعدُّ كتاب هان مورغن ثاو (Han Morgenthau) (السياسة بين الأمم) مثالاً واضحاً على الأعمال التي تمّ استلهامها من مكيافيلي. ولكن بينما كان تركيز مكيافيلي على الإمارات استهدف كتاب مورغن ثاو رجال الدولة الذين يتخذون قرارات تؤثر في دولهم ودول غيرهم. راقت نظرة الكتاب لمفهوم القوة والتي اتسمت بالدم البارد للواقعيين وكانت بمثابة الإعلان الرسمي للدوافع التي كانت الولايات المتحدة تحتاجها لمواجهة التهديد السوفيتي أو ما كان يسمى بالخطر الأحمر أثناء الحرب الباردة.

لقد جادل مورغن ثاو بحدة أنه أثناء الصراع بين الدول من أجل السلطة والنفوذ، فإن الأخلاق تكون في المقعد الخلفي تاركة المجال للقوة العسكرية والاقتصادية والخداع الممنهج والمعلومات المضللة لتكون الاستراتيجيات المتبعة سعياً وراء تحقيق المصلحة الوطنية. ووفقاً لما يقوله مورغن ثاو فإن الدول عندما تؤسس علاقات فيما بينها فإنها لا تفشي نواياها الحقيقية، إذ تتظاهر بأنها دول قوية عندما

تكون في حقيقة الأمر دولاً ضعيفة، كما أنها تخالف طبيعتها وتستخدم المجاملة في الوقت الذي تكون دوافعها خبيثة. إن الأفعال المصممة حقيقة لتعزيز سلطة أمة ما يتم وضعها في رزمة وتقدم أي يتم ترشيدها وعقلنتها كي تخدم أفضل المصالح للفرد. فمن وجهة نظر مورغن ثاو فإن الغاية تبرر الوسيلة (Morgenthau 1967).

لقد رسم الواقعيون خطاً فاصلاً بين السياسات الدولية والسياسات المحلية، ففي حين أن السياسة تعدُّ بشكل عام صراعاً أبدياً من أجل القوة والسلطة. فإنه فقط في الساحة المحلية تجد ممارسة السلطة تعبيراً حقيقياً موجّهاً نحو غايات ملموسة. بالإضافة إلى ذلك فإن البيئة الدولية لا تتسم بالفوضى والعنف فحسب، بل إنها أيضاً تفتقر القدرة التي تستند إليها الدولة النموذجية للحفاظ على النظام. وكما يجادل مورغن ثاو فإن المبدأ الدولي غير قادر في الأصل على الحفاظ على أخلاقية مقبولة دولياً. ويفشل مورغن ثاو (Morgenthau) في أن يرى كيف أن الأخلاق المتخطية للحدود القومية (والتي تتألف من عناصر مسيحية وعالمية وإنسانية والتي تمّ تغليفها بلغة دبلوماسية) يمكن أن تكون أساساً لتنظيم سلوك الدول المتباينة (Morgenthau, 1967:244) وإنصافاً لمورغن ثاو فإن كثيراً من القيم المرغوب بها داخل الدول يتم تخفيفها بوساطة متطلبات البروتوكول والدبلوماسية، وكما تمّت الإشارة إليه في مكان آخر أيضاً بوساطة التفسيرات المختلفة والمتغيرة باستمرار التي تفسر بها داخل البيروقراطيات المتخطية للحدود القومية.

وبعد أن سيطرت الواقعية الكلاسيكية على دراسة علم السياسة لقرون، فإنه من الممكن أن تكون قد جرت مجراها المألوف في نهاية المطاف، ويكمن ضعف هذه الواقعية في نظرتها السلبية للطبيعة البشرية. ومن خلال اجتثاث الإيمان من العقل وإحلال الخوف مكانه، اتخذت الواقعية وبشكل متزايد سمة النبوءة المحققة لذاتها وهي نبوءة تميل نحو القيام بأفعال من المرجح أنها تطلق بدلاً من أن تردع ردَّات فعل مخيفة. فعندما تعيش أمة في خوف دائم من الآخرين فإنها تكون متعطشة للقوة التي لا تحتاج إليها وبذلك تطلق ردة فعل مشابهة من جانب الخصوم.

إن التخطيط النووي الإيراني يجب أن يُنظر إليه على ضوء هذه المقولة والذي ينظر إليه من خلال أفعال وردَّات أفعال أطراف النزاع كلها.

تعدُّ القوة الصرفة قوة لا فائدة منها في جميع الظروف إذا لم يتم نشرها بشكل هجومي، والمثال على ذلك هو تكديس الأسلحة النووية، ومن الأفضل لأي طرف يبدأ حرباً نووية أن يبدأ عمله هذا بالتحضير لإبادة الجنس البشري أو إنهاء الحياة كما عرفت منذ فجر الخليقة. وحتى الأسلحة التقليدية لها حدودها. وعندما يكون الخصم مصمماً على القتال حتى النهاية المريرة (كما هي الحال في فيتنام والعراق وأفغانستان) فإن التهديد أو حقيقة الموت لا تعد تشكل رادعاً. إن مثل هذه الحالة تبطل بوضوح فرضية ثيوسديدس (Thucydides) حول هشاشة الروح البشرية ويترك الطرف القوي المتجبر في مأزق. ويكفي القول بأن تركيز المدرسة الواقعية على الدولة يعميها عن رؤية الدور الحاسم الذي يقوم به اللاعبون من خارج إطار الدولة في العالم المعاصر، فعلى سبيل المثال لم يُظهر الإرهابيون إلا النذر اليسير من الرغبة في العمل ضمن محددات الدولة أو الالتزام بقيود البروتوكول والدبلوماسية.

١-٣-٤ الدوزنة البارعة للواقعية المتسمة ببرودة الدم على يد الواقعيين الجدد:

لا بد من استعراض إعادة الصياغة البنيوية أو الواقعية الجديدة على خلفية المحدوديات النظرية والعملية للمدرسة الواقعية. يرى الواقعيون الجدد أنه في حين أن السياسة هي بالضرورة صراع من أجل القوة، فإن هذا الصراع لا يعزى إلى الشر أو الميول الفوضوية (Watson, 2009)). إن الصراع بين الدول والمخاطر الأمنية المترتبة على ذلك في فكر الواقعيين الجدد يعزى إلى غياب السلطة المهيمنة على الدول، كما يعزى للنموذج المتبع في توزيع القوة على المستوى الدولي. لذا فإن هناك ثلاثة مفاهيم تعدُّ أساسية لفهمنا للنظرية الواقعية الجديدة وهي "الفوضى" التي تسود على المستوى الدولي والتراتبية أو الهرمية" وهي أساس النظام المحلي وتوزيع القوة في النظام الدولي.

في المُنشأ المثالي للواقعيين الجدد يتحدد تركيز اللاعبين على الأمن وليس على القوة (Haas, 1964) (Waltz,1979).

٤-٤ العولمة وذبول الدولة: تبرير أم إساءة تفسير لواقعية كانط Kant

في الوقت الذي تقوم فيه الدولة المبنية على أساس معاهدة ويستفاليا Westphalia بإعادة تقييم دورها في عالم متفجر على نحو متزايد، هناك مدرسة جديدة مشغولة في التآمر للعودة إلى المسرح وتقوم بشن هجوم معاكس على المدرسة الواقعية. إن قضية المثاليين المعاصرين بشأن المبدأ الدولي تأتي هنا كأمر واقع بشكل ثابت تقريباً، فهم يجادلون قائلين إن المبدأ الدولي هو نتيجة طبيعية لعملية تطور تدريجي بدأت مع دولة الطبيعة الفوضوية وأعقبها نشوء الدولة ذات السيادة، ونتيجة للقدرة المتأصلة للدولة المبنية على أساس معاهدة ويستفاليا في معالجة التحديات الجديدة وإحلال المؤسسات المتعدية للحدود القومية مكانها بشكل تدريجي.

وإذا كان لنا أن نصدق بعض العلماء فإن الروح المحركة للمبدأ الدولي هو كانط (Kant). إن ترجمة راوخ (Rauch) عام ٢٠٠٧ لهذا المفكر الذي يحمل بذور التطور في المستقبل تصوّر كانط أكبر داعٍ للمبدأ الدولي. وكي يدعم مثل هذا الاستنتاج يبرز راوخ (Rauch) تأثير كانط (Kant) ليس على التطور التدريجي ونشوء عقيدة تقرير المصير فحسب، بل أيضاً على إنشاء عصبة الأمم وكذلك الأمم المتحدة التي أعقبت عصبة الأمم (Kant, 2007).

من السهل أن نرى كيف أن كانط (Kant) كان يمكن أن يُفهَم خطأ على أنه من أنصار المبدأ الدولي، فمسلمته عن العقل العملي تحمل أفكاراً عظيمة أُطلق عليها عبارة أفكار الله والحرية والخلود. في فلسفة كانط (Kant) لا يربط العقلُ الفردَ بالعالم المدرك بالحواس وبالأشياء بحد ذاتها فحسب، بل يحوّل الفرد أيضاً إلى كائن أخلاقي واجتماعي.

بالإضافة إلى ذلك، إن كون الفرد يمتلك المعرفة الحصرية لما هو صحيح أو خطأ من الناحية الشخصية أي ما هو خير له فإنه هو المؤهل بشكل

أفضل من السلطة الخارجية والمفترض أن تكون الدولة في هذا المقام لأن تتخذ قرارات تتعلق به.

إن التأثير المؤدي إلى التحرر والذي مارسته مدرسة كانط (Kant) واضح وصريح ويمكن إدراكه على الفور. فإذا كان الفرد قد وُهِبَ بالعقل، فأين يمكن لذلك أن يترك للحق الإلهي للكيان ذي السيادة أن يحكم؟ وإذا كان العقل يربط الواحد بالآخر وإذا كان كل شيء مرتبط بكل شيء آخر فأين هو المجال للوطنية الضيقة؟ وفي حقيقة الأمر إذا كان التفسير السابق لكانط (Kant) يعكس بدقة أفكاره الداخلية، فلا يمكن إلا أن ينظر إليه بشك من قبل أولئك الذين يتولون السلطة. وفي الحقيقة فإن مخاطبته للعقل يمكن أن تفسر على أنها تحريض ضد السلطة القسرية أو الأفضل من ذلك هي دعوة واضحة للوحدة بين شعوب العالم لإزالة القيود عن حرياتهم الشخصية. وباستناده إلى سلطة العقل بدلاً من ترتيبات مقدرة سلفاً لحكم المجتمع فإن كانط (Kant) يظهر صدفة على أنه عنصر هدّام مصمم على قلب عربة الدولة المصممة وفق معاهدة ويستفاليا Westphalia ويقدم دعماً فكرياً لثورة في شتى أنحاء العالم. ولابد أن وايت (Wight) كان قد أقر هذا التوصيف لكانط (Kant) ذلك أنه أيوايت (Wight) (Butterfield and Wight, 1966; Bull, 1978) يجْمَع كل مزايا (Kant) كانت تحت عنوان واحد وهو رجال الهدم والتحرر والتبشير.

ومع ذلك مهما كانت المخططات الدولية التي جعلت جزءاً لا يتجزأ من كتابات كانط (Kant) فإنها لا بد أنها قد نوقضت إن لم تكن قد خربت من خلال تأكيده على الإرادة الحرة. وحيث يكون الفرد حراً حقاً فإنه من المحتمل أن تتصادم الإرادات.

وإذا انطلقنا من افتراض كانط (Kant) بوجود "عقل دولي"، إلى فبركة "مجتمع دولي" فإن ذلك يشكل مخاطرة بتحويل ما هو مفترض أن يكون فكرة تحررية إلى فكرة استعبادية. إن احتمال أن تكون أفكار كانط (Kant) قد اختطفت من قبل الواقعيين المدفوعين بدافع القوة (وتم تحويلها إلى مبرر للهيمنة والظلم العالميين) لم تفت بضعة علماء من مدرسة كانط (Kant). فهؤلاء العلماء خلافاً لمترجمين آخرين كانط

(Kant) يميلون لأن يكونوا محترسين بشأن التصوير السريع وغير القويم كانط (Kant) على أنه من دعاة المبدأ الدولي. فعلى سبيل المثال، يحذّر فرانك Frankeمن الإفراط في قراءة فكرة كانط عن العقل الدولي أو المجتمع الدولي إذ يجادل بدلاً من ذلك قائلاً إن الانتباه مركز على إسهام هذا المفكر في نظرية السياسة والفلسفة السياسية (Franke, 2001).

إن المفاهيم الخاصة "بالعقل الدولي" تنبع بلا شك من مقولة مزيفة وهي التناغم في العلاقات الدولية، فأحداث الحادي عشر من أيلول والأحداث اللاحقة لذلك تحملنا إلى الاعتقاد القوي بالصراع الذي بقي تحت السطح لقرون، فهذه الأحداث تشير إلى أنه كلما كانت خطوات العالم نحو مجتمع العقول أسرع كان الصراع أكثر حدة حول القضايا التي سبق أن أبعدت أو عُدَّت غير مهمَّة أو تم التغاضي عنها كلية (Bernstein and Cokman, 2009).

ولا شك أنه من خلال إدخال القضايا التي تواجه مجتمعات مختلفة إلى كل بيت على هذا الكوكب فإن تقانة المعلومات والاتصالات الحديثة تمكن الناس من خلفيات متنوعة من أن يعرفوا بعضهم ومن خلال ذلك يمكنهم أن يتقبلوا إن لم يتغنوا بالتنوع الثقافي. ومع ذلك فإنّ المعرفة سلاح ذو حدين، فهي قادرة على أن تشجع التسامح ولكنها بالوقت نفسه يمكن أن تخلق خطوطاً خاطئة تعزز التحاملات القديمة جداً وتدعى عقلية الحصار داخل الحضارات، وتجعل الحدود الثقافية غير قابلة للاختراق.

١-٤-٤ العولمة و"المجتمع الدولي":

اتخذ جيل جديد من العلماء من صعود العولمة وهيمنتها فرصة لإعادة فتح الجدل حول المبدأ الدولي لكانط (Kant) غير آبهين بالتفسير الحذر لكانط. إن الداعين الجدد للمبدأ الدولي أكثر جرأة من أسلافهم المثاليين في شرح حال "النظام العالمي الجديد" في عالم تم فيه الإطاحة بالحكم ذي السيادة على يد القانون والمؤسسات الدولية.

وهكذا في حين أن الواقعيين كانوا في وقت من الأوقات قد نظروا إلى الدولة المبنية وفق معاهدة ويستفاليا Westphalia على أنها أقصى ما انتهى إليه الأمر في هذا المجال، فإن المثاليين الجدد يصورون هذه الدولة بأنَّها نقطة انتقالية إلى أشكال جديدة من الحكم الدولي الذي تسيطر عليه مجموعة جديدة من اللاعبين الذين هم إلى حد كبير آتون من خارج إطار الدولة (Little and Smith, 2005).

تستند المعايير الرئيسية للفكر الذي يتبناه المثاليون الجدد إلى القوة والأمن والاعتماد المتبادل والتوتر بين الهيمنة والمقاومة ودور المؤسسات في الحكم الدولي وتطوير القانون الدولي (Holzgrefe and Keohane, 2003) (Keohane, 2005, 2007).

ولا داعي هنا للقول أيضاً إن الدراسات المعاصرة للعولمة عليها أيضاً أن تتخذ شكلاً عالمياً أي شكلاً حيادياً وموضوعياً على نحو ثقافي. يقول شولته (Scholte) وهو على حق (Scholte 2005: 15):

"أتت معظم الدراسات الخاصة بالعولمة من القاعدة الاجتماعية المحددة المؤلفة من رجال هرمين ورجال متوسطي السن من سكان المدن والبيض والمهنيين واليهود والمسيحيين. وإذا أخذنا بالحسبان هذه التحيزات فإن الكتابات الموجودة بهذا الشأن مهما تكن واسعة فإنها لا تغطي بشكل كافٍ التجارب الكثيرة للعولمة".

تتجلى هذه التحيزات بأشكال مختلفة وبشكل خاص بالطريقة التي تُصّور فيها الدولة كمؤسسة كسولة ومتفسخة ومتراجعة ولا صلة لها بالواقع على نحو متزايد. وكما يفيد الجدل المستمر بهذا الشأن فإن الدولة ذات السيادة وهي الحارس التقليدي "للمصلحة الوطنية" والسياج الحامي من هجوم الأقوياء على الضعفاء في طريقها إلى الزوال. فوفقاً لرأي من يؤمنون بحتمية العولمة فإن العامل الذي يقف وراء ذبول الدولة ليس الثورة البروليتارية العالمية (أو بروز المجتمع الخالي من الطبقات) كما تنبأ بذلك ماركس (Marx)، ذلك أن هذا العامل يكمن في "القوة التي لا يمكن إيقافها" للعولمة وأن هذه القوة هي من أدت إلى انحدار الدولة وصعود الأنظمة الدولية.

(Muldoon, 2004: 4, Kenny and Germain, 2006; Baylis, Smith and Owens, 2008)

إن ما ساعد قوة العولمة في التصاعد هي تطورات أخرى ذات آثار تتخطى الحدود القومية، ومن بين الأمثلة على العوامل الثانوية وذات الطابع الانتهازي في نشوء الأنظمة المتخطية للحدود القومية نشوء المؤسسات ذات البرامج المتخطية للحدود القومية وعدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في أنحاء العالم وزحف كارثة مرض الإيدز ومخاطر صحية غير معروفة السبب حتى الآن والاحتباس الحراري والتلوث البيئي وتزايد حالات الاتجار بالبشر وجرائم أخرى عابرة للحدود والتهديدات العنيفة للسلم والأمن العالميين وفوق ذلك كله تطور تقانات المعلومات والاتصالات بالإضافة إلى دمج البلدان بشبكة اقتصادية ومالية عالمية.

يجادل المثاليون الجدد قائلين إن الدول غير قادرة على الرد على التهديدات الواضحة وحدها، ولذلك عليها أن تتنازل عن درجة من سيادتها إلى أنظمة مؤهلة بشكل أفضل لمواجهة التحديات والتي من أبرزها المؤسسات العالمية والمؤسسات البينية، وفوق كل ذلك منحت العولمة اللاعبين من خارج إطار الدولة سلطات لم يكونوا يتمتَّعون بها من قبل (Zacher, 1992; Slaughter, 2004) أو بعبارات أخرى تفقد الحكومات الوطنية الآن استقلالها ليس لصالح الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الدولية فحسب، بل أيضاً لصالح مجموعة كبيرة من مجموع المواطنين تعرف باسم المنظمات غير الحكومية (Muldoon, 2004: 4, Buzan, 2004) وفي الخطاب الإنكليزي الأمريكي فإن المجتمع المدني يسعى ليس إلى أقل من زيادة مزايا "الحقوق الفردية والرابطة الاختيارية وهيكلية دولة محدودة وتعاقدية واقتصاد سوق تكون فيه علاقات الملكية الخاصة مقدسة إلى أبعد حد".

بيد أن أي إعلان عن زوال واختفاء الدولة المبنية على أساس معاهدة ويستفاليا Westphalia سيبدو أنه أمر سابق لأوانه وأن حتمية هذا الحدث المهم أمر مشكوك به إلى حد بعيد. فأولاً إن "المجتمع المدني العالمي" هو نموذج مثالي لكنه ليس بالنموذج الذي يتشارك به الجميع على المستوى العالمي، فهو مجرد فكرة ذات قاعدة نظرية وتجريبية ثابتة (Kenny and Germain, 2006) . ثانياً وكما يجادل براون (Brown 1996 : 108 – 109) فإن معظم السلطات الوطنية تفضل أن تعالج بنفسها

مسيرة علاقاتها مع الأمم الأخرى بدلاً من إلحاق "سيادة وحدتها الإقليمية بهيئات حاكمة متخطية للحدود القومية تهدف إلى العمل نيابة عن مجتمع دولي منقوص أو غير موجود".

تدعم تجربة الولايات المتحدة الاستنتاج الذي خرج به براون (Brown)، فهناك نحو خمسين من أعضاء الكونغرس الجمهوريين تبنوا في إحدى المرات قراراً غير ملزم يطلب من المحكمة العليا أن تضمن أن القرارات القضائية يجب أن تكون مبنية على القوانين الأمريكية وقرارات المحاكم بدلاً من القوانين والقرارات الأجنبية (http://www.manbc/4506232) فقد شكل هذا صفعة للمسألة الخارجية في المحكمة العليا ذلك أن أعضاء الكونغرس يحتجون على استخدام الأحكام غير الأمريكية في الحالات الكبرى (March 11, 2004) كما يرى مراقبون آخرون أن الدول ذات السيادة تبقى لها صلة في الحقبة المعاصرة للعولمة (Dunne and Schmidt, 2005, 161).

أما فيما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية فإن شأنها الصاعد في الساحة الدولية مؤشر على رغبتها في الحصول على جزء من العمل وليس على تعزيزها للإمساك بالسلطة التي تمارسها الأنظمة المتخطية للحدود القومية (Rosenau 2007, Scholte, 2006) . إن المنظمات غير الحكومية وخاصة تلك الموجودة في البلدان النامية سترحب بفرصة تمكنها من أن تشارك في كثير من السلطة التي يمارسها في الوقت الراهن الوكلاء الخارجيون مثل الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن الدولي، الدول المانحة ووكالاتها، المؤسسات المالية الدولية والشركات الكبيرة المتعددة الجنسية. لذا ليس من الصحيح تماماً الافتراض بأن حجر العثرة الوحيد أمام المبدأ الدولي هو سيادة الدولة ذلك أنه من المحتمل أن يقاوم الأفراد الغاضبون جراء التآكل المتزايد لحرياتهم التطفل من جانب المؤسسات المتخطية للحدود القومية على حياتهم بالقوة نفسها التي يناضلون بها ضد شرعية الدول التي تستند إلى القوة بدلاً من الإرادة الشعبية.

هناك الكثير من الدلائل التي تشير إلى أن مجموعات كبيرة من المواطنين غير متحمسة للعولمة ومشاعر العجز التي تولدها عند الأفراد. إن الاحتجاجات التي نُظمت ضد العولمة في أماكن عقد المنتدى الاقتصادي العالمي واجتماعات مؤسسات برتون ود Breton-Wood تعدُّ إشارة على أنه إذا أجري تصويت داخل الدول القومية فإن الأغلبية ستصوت ضد الاقتراحات التي من المحتمل أن تعمق "الورطة الأجنبية". لقد تحطمت مسودة الدستور التي كانت تعني نقل السلطة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى بروكسل عندما صوت الناخبون الهولنديون والفرنسيون ضدها في الاستفتاءات التي نظمت في كلا البلدين عام ٢٠٠٥.

ومنذ ذلك الحين تحرك مناصرو المشروع الأوروبي الكبير بحذر شديد إذ قيموا خياراتهم كلما تقدموا إلى الأمام، ومن بين الخيارات التي تمت دراستها حتى الآن تخطي جمهور الناخبين كلياً وصرف النظر عن زخارف الديمقراطية والتظاهر بالشرعية.

وعلى أية حال يقر ملدون (Muldoon) أنه لم يكن للعولمة أن تنجح في إيجاد "نظام عالمي جديد" دون مساعدة تطور آخر أتى بالصدفة وهو انهيار الاتحاد السوفيتي. إن تعليق ملدون على هذا الحدث الذي جاء صدفة ينم عن عدم الاتساق المنطقي في الفكر المعاصر للمدرسة المثالية. فوفقاً لما يقوله ملدون (Muldoon, 2004:3) فإن تفكك الاتحاد السوفيتي يقدم فرصة لبروز نظام عالمي جديد والذي بالإضافة إلى كونه مضموناً من خلال تناغم غير مسبوق بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي فإنه يضمن: السلم والازدهار القائمين على القيم الغربية الأساسية وهي العدالة والديمقراطية والتجارة الحرة والمفتوحة داخل اقتصاد السوق العالمي وكذلك الأمن الدولي.

إن تصوير خصائص النظام العالمي الناشئ يترك على الأقل أربعة أسئلة بلا أجوبة. فإذا كانت القيم، بل ليس هذه فحسب، بل مقولات "العدالة" و"الديمقراطية" والتجارة الحرة هي قيم ومقولات غربية ألا يشعر العالم غير الغربي بأنه مستعمر إذا طُلب منه أن يتعلمها ويتبناها؟

ثانياً: إذا كان التناغم يسود داخل مجلس الأمن الدولي، ألا يدل هذا على مخاطر جسيمة لأولئك الذين لديهم تساؤلات مشروعة عن النظام الجديد؟ أو إذا أردنا إعادة صياغة السؤال يمكن أن نتساءل أليس العالم متجه نحو دولة من "حزب واحد" وهي دولة متخطية للحدود القومية والتي في مطالبتها للطاعة الكاملة تساوي بين الانشقاق والتمرد في أفضل الأحوال وتساوي الانشقاق بالعصيان العلني الذي يجب أن يقمع بكل الوسائل المتاحة؟ أين تقع هذه المثالية السلطوية الحديثة في إطار القيم العالمية للحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان التي تشكل أساس "تعددية الجوانب"؟

ثالثاً، وهذا ينبع مباشرة من السؤالين الأول والثاني، إذا كان لبلد ما أو مجموعة بلدان امتلاك حقوق النشر للقيم أليس هناك خطر بأن تستحضر القيم بشكل انتهازي أو تنبذ كما يتطلب الموقف ذلك؟ رابعاً، إذا تفككت الدولة المبنية على أساس معاهدة ويستفاليا Westphalia أليس هناك احتمال بأن يرتد العالم إلى حقبة ما قبل معاهدة ويستفاليا؟ وفي حقبة العولمة عندما يتجسد الإمبراطور الروماني المنتخب في التحالف غير المنتخب للقوى العظمى والبيروقراطيين فإنه من المحتمل أن يتم حرمان الدول ذات السيادة من السلطة التي تحتاجها لتلبية الطموحات الفريدة لمواطنيها وخدمة مصالح دوائرها الانتخابية المحلية وكبح جماح الفوضى.

تخفق الكتابات المعاصرة حول العولمة بشكل محزن في حقيقة الأمر عندما يتعلق الأمر بتفسير الدور المتزايد ولكن المزعزع للاستقرار الذي يلعبه نوع آخر من "المجتمع المدني" الدولي أي العقول المدبرة والمنفذة للهجمات الإرهابية .إن هؤلاء اللاعبين من خارج نطاق الدولة الذين قذفوا بالعالم إلى حالة دائمة من الطوارئ، رفضوا أيضاً أن يعملوا داخل هيكلية الدولة التقليدية أو الإقرار بالقواعد التقليدية للانخراط في الأنشطة المدنية .

يبقى المجتمع المدني العالمي مجرد أسطورة ما لم يبين المدافعون عنه مثالاً واحداً على إجماع الرأي. وفي الحقيقة إذا كانت كراهيتهم المشتركة للاستغلال البرجوازي قد فشلت في حقبة مضت في توحيد عمال العالم فإنه من الصعب وضع نظرية العولمة لشرح كيف يمكن لمجموعات المجتمع المدني ذات الأجندات

المتضاربة أن تصطف وراء أيديولوجيا وحيدة للحكم العالمي. وهكذا فبدلاً من فبركة تضامن المجتمع المدني العالمي وزيادة أشكال جديدة من الحكم الدولي والتي بنيت على عقد اجتماعي غير موجود من الناحية الواقعية، لا بد من تركيز الانتباه على التطور المهمّ أي صعود نجم المؤسسات ذات الأجندات المتخطية للحدود القومية الموضحة بذكاء والمتسعة باستمرار .

إن التقارير الواردة في الفصول اللاحقة تشير إلى أنه عندما تتحد المؤسسات المتخطية للحدود القومية (مثل البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة) مع مجموعات المجتمع المدني الراغبة، فإن ذلك يحدث فقط لاستخدام هذه المجموعات كرهن في ألعاب الشطرنج البيروقراطية العالية الخطورة. في مثل هذه الظروف نجد أن المصالح التي يتم تحقيقها هي ليست مصالح المجتمع المدني ككل وأقل من ذلك بكثير مصالح الأفراد من المواطنين وبالتأكيد ليست مصالح فريق الدولة العادي أو مصالح النظام العام. إن مصلحة المنظمة تكون على الظهر والأكتاف وهي فوق المصالح الاستراتيجية للدول الأعضاء القوية والتجمعات المنظمة .في طبيعة الحال، إن العلاقة بين البيروقراطية النموذجية المتخطية للحدود القومية والمجتمع المدني لا تكون دائماً أحادية الجانب. وكما أن هذه البيروقراطية تستخدم المجتمع المدني أحياناً كواجهة، فإن عناصر داخل المجتمع المدني أحياناً يكون لها أجنداتها الخاصة بها والتي لا يمكن الدفع بها قُدُماً إلا بدعم حلفاء أجانب. يزداد الدافع لدى المجتمع المدني ليتخذ بُعداً عالمياً حيثما ينظر للأنظمة الوطنية على أنها مقيدة وأن الساحة المتخطية للحدود القومية تؤمن مخرجاً .ومع ذلك وكما تمت الإشارة إليه في الفصلين الثاني والثالث، فإن التوجه المتكرر لتأمين دعم الأطراف الخارجية في حل القضايا المحلية يثير تساؤلات أساسية حول الديمقراطية وحق الاقتراع وجوهر التعددية والسعي لتحقيق الهوية في عالم متعدد الثقافات .

٥-٤ العقيدة الدولية: من الحقائق القديمة إلى الخيارات الجديدة

إن العالم المعاصر كما كان دائماً هو عالم يستلهم المثالية ولكنه محكوم من قبل الواقعيين. إن صياغة نظام عالمي جديد على نحو حقيقي يستلزم تطبيق طرائق

المدرسة الواقعية المتمركزة حول الدولة وذلك من أجل تحقيق الأهداف الكبرى للمثالية في الحرية والمساواة والتفاهم الدولي .

لقد كان الهدف الأساسي لمعاهدة ويستفاليا Westphalia هو خلق عالم يسود فيه السلم والأمن، ووفقاً لذلك منحت المعاهدة الدول ذات السيادة السلطة لكي تتخلص من المسائل التي تخصها مباشرة. لقد أقرت المعاهدة المساواة في السيادة بين الدول الكبرى منها والصغرى وأرست مبدأ عدم التدخل في الشؤون الخارجية لكل دولة، ومع ذلك وبعد مرور أكثر من أربعمئة عام على تنفيذ المعاهدة فإن العالم لا يزال متزعزعاً، فمنذ الإعلان عن المعاهدة في الرابع والعشرين من تشرين الأول عام ١٦٤٨ انجرف العالم إلى حربين كبيرتين (الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية)، كما أن ملايين الناس ماتوا في عدد لا يحصى من الصراعات المحلية عبر العالم.

مع انضمام عدد متزايد من الدول للمعاهدة أصبحت العلاقات بين الدول علاقات ذات طابع رسمي. فلم تُعدَّ كل دولة مسؤولة عن التطورات ضمن أراضيها فحسب، بل أوجدت مع مرور الزمن مؤسسات متعددة الأطراف مثل عصبة الأمم والأمم المتحدة الحالية لتكون بمثابة محافل لحل الصراع بين الدول. ومع ذلك وبغض النظر عن التقدم في مجال القانون الدولي والمؤسسات الدولية فإن السلم والأمن مازالا بعيدين عن متناول العالم.

إن الفجوة ما بين معاهدة ويستفاليا Westphalia الواعدة وما بين الحقائق المعاصرة تستلزم شرحاً. فهل يكمن الخطأ في المعاهدة نفسها أم في كيفية تطبيقها في عالم السياسة الواقعية؟ وإذا ما أعيدت صياغتها فهل يُعزى عدم الأمن المتزايد إلى ضيق الأفق والتفكير الذي رعته المعاهدة أم إلى الفشل في الالتزام بروح ونص المعاهدة؟ إن الجواب يكمن في مكان ما بين التفسيرين المحتملين. وكما يقال في هذا الكتاب فإن متاعب العالم بدأت عندما وجدت كل دولة قوية في معاهدة ويستفاليا قصة للسعي وراء مصالحها على حساب مصالح منافساتها من الدول أو على حساب الدول الأضعف.

تبحث كل دولة قوية عن "كل أسلوب من أساليب الذرائع" كي تؤكد سيادتها وتعامل بخشونة وقسوة الدول الأخرى ذات السيادة، فالقوة تعطي للمسيطر الحق في عدم مراعاة الإتيكيت والكياسة الدبلوماسية وتمنحه الحصانة من العقوبة.

إن مجلس الأمن الدولي هو المكان الذي تستعرض فيه وبشكل واضح وجلي منافسة وغطرسة القوى العظمى. وحيثما لا تكون المصالح الحيوية معرضة للخطر فإن الأعضاء الدائمين يرون أنفسهم مخولين لا أن يُسيّروا العالم فحسب، بل أن يُدلوا أيضاً بتصريحات حول من يشكل تهديداً للنظام العام. بيد أنه في حالات أخرى نجد أن مجلس الأمن الدولي ليس قادراً على تحقيق الإجماع المطلوب لتحديد فيما إذا كان شيء ما جيداً أو سيئاً، فالعقبة الكأداء في مثل هذه الحالات هي قوة حق الاعتراض "الفيتو" التي يمنحها ميثاق الأمم المتحدة لكل عضو دائم. إن حق الاعتراض "الفيتو" هو إقرار ميثاق الأمم المتحدة بالتناقض أي بحق الأعضاء الدائمين باتخاذ مواقف متضاربة ولكنها مقبولة ظاهرياً حيال قضية من القضايا.

لقد أوجد حق الاعتراض أحياناً عقبات في مجلس الأمن الدولي وبالتالي أثار بحثاً محموماً عن مخرج. فعلى سبيل المثال، على الرغم من أن الولايات المتحدة كانت مقتنعة بأن صدام حسين كان يمتلك أسلحة الدمار الشامل وأنها كانت ترغب بأن يزال هذا التهديد للسلم العالمي على الفور، إلا أنها شعرت بأنها مجبرة لأن تتجاوز مجلس الأمن عندما أصرّت كل من روسيا وفرنسا والصين على انتظار تقرير مفتش الأمم المتحدة للأسلحة هانس بلكس (Hans Blix) قبل اتخاذ أي إجراء. لقد قررت أمريكا التي واجهت إمكانية حقيقية أن يتم الاعتراض على خطتها بشأن العراق في مجلس الأمن بدلاً من ذلك أن تشكل "تحالفاً من الدول الراغبة" لغزو العراق في آذار ٢٠٠٣، وتقوم "بتغيير النظام" وهو الاسم المستعار للإطاحة العسكرية المنفذة من قبل قوة خارجية لحكومة دولة ذات سيادة.

يمكن للولايات المتحدة أن تنزعج من التكتيك المعرقل الذي تبناه الأعضاء الدائمون حيال المسألة العراقية، بيد أن الولايات المتحدة مارست أيضاً وفي كثير من المناسبات حقها باستخدام الفيتو لعرقلة تصريحات تعد غير مقبولة لحلفائها وخاصة

إسرائيل. ففي قمة الصراع بين إسرائيل وحماس عام ٢٠٠٨، رفضت الولايات المتحدة اقتراح ليبيا لوقف إطلاق النار مستشهدة بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها ضد عدوان حماس. وفي عام ١٩٥٦ اجتمعت المملكة المتحدة وفرنسا لتستخدمان حق الفيتو ضد قرار لمجلس الأمن الدولي يدعو إسرائيل إلى سحب قواتها من شبه جزيرة سيناء.

وعلى أية حال لم يكن غزو العراق أول مثال على تدخل القوى العظمى بالشؤون الداخلية للدول ذات السيادة. ففي عام ١٩٨٣ أطاحت القوات الأمريكية بحكومة غرانادا ذات الميول الماركسية والمدعومة من كوبا بحجة الزعم الظاهري لإنقاذ طلاب طب أمريكيين تم تهديد حياتهم.

وبطريقة مشابهة في عام ١٩٨٩ دخلت الولايات المتحدة بنما Panama وأطاحت بحاكم البلاد القائم فعلاً والعميل السابق لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية مانويل نوريغا (Manuel Noriega) وقامت بحل مجلس الدفاع البنمي. لقد استشهدت الولايات المتحدة بالمادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة لتُعلم مجلس الأمن الدولي أنها اختارت الدفاع عن النفس إثر سلسلة من الأعمال الاستفزازية قام بها نوريغا من بينها تهديد حياة الأمريكيين والتلاعب بالانتخابات التي كان المرشحون ذوو الميول الأمريكية متأكدين من الفوز بها وخرق حقوق الإنسان والإتجار بالمخدرات وغسيل العائدات الآتية من مكاسبه غير المشروعة في البنوك الأمريكية. ومن المفترض أن موت أحد جنود مشاة البحرية الأمريكية ومضايقة مواطنين أمريكيين من قبل الجيش البنمي قد شكّل "الهجوم المسلح" الذي كان في ذهن من صاغ الفقرة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة والتي تسمح بالدفاع عن النفس في الحالة الفردية وفي الحالة الجمعية.

إن الاتحاد الروسي هو عضو آخر في مجلس الأمن الدولي يعرف متى يكون ما ينويه من عمل معرَّضاً لحق الاعتراض عليه باستخدام حق الفيتو من قبل الدول الأخرى ذات الحق نفسه. استند الاتحاد الروسي إلى الهجوم البري والجوي على عاصمة أوسيتيا الجنوبية تسكنفالي Tskhinvali في ٧ آب عام

٢٠٠٨ كونه عدواناً، وقام بشن هجوم مضاد هدف إلى استرجاع الوضع القائم سابقاً. فتحت القوات الروسية والأبخازية جبهة جديدة من خلال مهاجمتها كودوري غورج (Kodori Gorge). لم تكتفِ روسيا بطرد القوات الجورجية من أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، بل شنت هجوماً احتلت من خلاله أراضٍ جورجية. وفي أثناء ذلك قامت الجمعية العمومية للأمم المتحدة بفعل ما كانت تعرف أنه أفضل ما تقوم به ألا وهو الدعوة إلى الهدوء. وفي معرض ردها على هذا الحدث، لمَّحت الولايات المتحدة وحلفاؤها في حلف الناتو إلى أن استخدام روسيا للقوة في جورجيا سيدمر العلاقات مع نظيرتها في مجلس الأمن وكذلك مع الحلف العسكري الغربي.

إن دور الصين في التبت Tibet معروف جيداً ولا يستحق المزيد من الاهتمام. كما أن للبريطانيين والفرنسيين تاريخاً طويلاً في استعمار الأراضي الأجنبية وفرض الحكم الإمبراطوري، وإذا كانوا كأعضاء في مجلس الأمن سيتصرفون باعتدال فهذا أمر فيه نظر.

وبالإضافة إلى استخدام القوة لتحقيق أهدافها ابتكرت الدول القوية طرائق أخرى للالتفاف حول بنود معاهدة ويستفاليا Westphalia الخاصة بعدم التدخل، فهي تستند في غالب الأحوال إلى القوة الناعمة مثل نشر التجارة العالمية والقوانين المالية المواتية لمن بدأ بها أولاً وإضافة التوابل والمنكهات لحزم المساعدة الغنية والتي من المحتمل أن تطيل اعتماد المتلقي على المانحين والتسرب إلى داخل الحكومات الأجنبية ومؤسسات المجتمع المدني، والاعتماد على التجسس كأداة مشروعة للسياسة الخارجية. وحالما تتزّل دولة مستهدفة الفيروسات التي حملتها المصالح الأجنبية (من خلال وضع أفراد مدينة لها أو موصى بهم في مواقع استراتيجية) فإن هذه الدولة تفقد قدرتها على انتهاج مسار مستقل بشكل حقيقي. وإذا ما كان الإخضاع المستمر للمصالح المحلية لهيمنة المصالح الأجنبية يبشر بالخير بالنسبة للسلم والاستقرار، فإن هذه مسألة مفتوحة للنقاش.

٦-٤ الاتجاهات المستقبلية للعقيدة الدولية:

يطرح الفصل الثاني للنقاش الفكرة القائلة بأن الفرد وليس غيره هو أدرى بما هو خير له، بيد أن الانطلاق من المعرفة الفردية سيؤدي بشكل ثابت تقريباً إلى خيارات متضاربة، وعندما تتصادم الإرادات فمن الضروري أن يتم حل مثل هذا التناقض من قبل محكّم مطلع أفضل الاطلاع على القضايا التي هي في حالة خطر ويكون مهتماً بالغ الاهتمام بكيفية حلها نظراً لما تشكله هذه القضايا من خطر واضح وحالي. هذا هو المسوّغ للسلطات التي تمارسها الدولة ذات السيادة والتي تمت الإشارة إليها في الفصل الثالث.

يبحث هذا الفصل في قضية المبدأ الدولي، مستنتجاً أنه بدلاً من إهدار مقدار من الوقت والطاقة في البحث عن التناغم المخادع على نحو دائم في العلاقات الدولية، ينبغي أن يتركز محور التحليل على تقارب المصالح. إن نظرية تقارب المصالح التي تم عرضها في الفصل الأول تقضي أنه باستثناء المسائل الشخصية البحتة والتي تُترك لضمير الفرد فلا بد من تسوية الشجارات المحلية من قبل العائلة أو العشيرة وأن الصراعات في المقاطعة وأن النزاعات ما بين العشائر يجب أن تسوى من قبل سلطة المقاطعة وأن النزاعات ما بين المقاطعات يجب أن تسوّى من قبل وكالات الدولة المبنية وفقاً لمعاهدة ويستفاليا Westphalia والتي تقبل بها جميع الأطراف بحرية وبالقدر نفسه من المساواة على أنها جهة شرعية. وعلى أية حال فإن المصلحة التي يتم خدمتها بشكل كامل في أيَّة حالة معينة هي المصلحة الملموسة والحالية والمسيطرة والمنظمة. هذا ما ينطبق على الفرد الواحد في حياته الشخصية، كما ينطبق على سياسات الدولة المتطابقة مع أماني الشعب والرؤية القائلة بأن الدولة تتشارك مع الآخرين (على سبيل المثال في تأمين العالم ضد الإرهاب والتلوث البيئي والأمراض الخبيثة) ومصلحة المنظمة البيروقراطية أو الأوسع في المجالات المتخطية للحدود القومية. تضيع الرسالة في نظرية التقارب عندما يتظاهر كيان متخطٍ للحدود القومية بأنه مؤهل بشكل أفضل وأنه أكثر شرعية لخدم المصالح المحلية الصرفة أكثر من الحكومة المعنية مباشرة أو الشعب المعني مباشرة.

لذا فإن مواجهة تحدي الأمن العالمي يستلزم التوفيق بين ثلاث مصالح متوازية ومتنافسة وهي مصالح الفرد ومصالح الدولة ذات السيادة ومصالح المنظمات المتخطية للحدود القومية. تتحقق خدمة المصلحة الفردية عندما يتمتع الفرد بالحد الأقصى من الحرية التي تخصه وحده وليس أي شخص آخر. أما مصلحة الدولة أو المصلحة الوطنية فتكمن في التحكيم بين المصالح الفردية وكذلك مصالح الجماعات المتضاربة وتجميعها والحفاظ على النظام. أما مصلحة المنظمة المتخطية للحدود القومية فليس من السهل تعريفها خاصة في العلاقة مع النوعين الآخرين من المصالح. وفي حقيقة الأمر فإن هذا الغموض هو ما يجب على مناصري المبدأ الدولي معالجته.

وبلا شك فقد برزت أشكال جديدة من المثالية والواقعية وهي ذات وجهة نظر دوغماتية بشأن الحكم العالمي، ويزعم المثاليون الجدد على وجه الخصوص أنه في الوقت الذي تتكشف فيه تحديات جديدة، فإن نظاماً جديداً وهو الدولة المتخطية للحدود القومية يجب أن تحل محل الدولة القومية تماماً كما حلت هذه الأخيرة مكان الفوضى قبل قرون خلت. إن هذا الأمر يطرح تساؤلاً مفاده هل المسيرة نحو حكم عالمي أمر لا رجعة عنه، وهل هذا يبشر بخير بالنسبة للحرية الفردية وللاستقرار على المستوى الوطني وللسلم والأمن العالميين.

وبالإضافة إلى رفض المبدأ التاريخي الأساسي الذي يشكل أساس المدرسة المثالية والمدرسة الواقعية المعاصرة، يتساءل هذا الفصل فيما إذا كان الميل نحو حكومة عالمية هو السبيل الواقعي الوحيد أو حتى العقلاني للإجابة على سؤال روسو (Rousseau) حول شكل الرابطة "التي تدافع وتحمي بكل القوى المشتركة مصلحة كل عضو فيها" في الوقت الذي تسمح لكل عضو فيها بممارسة الحد الأقصى من الحرية ليعيش حياته بالطريقة التي يراها مناسبة له. إن الأجيال القادمة من القادة أصحاب الرؤى هم أولئك الذين سيقومون بمحاولات جدية ومصممة للإجابة عن هذا السؤال بطريقة ذات معنى.

وإذا كان للتاريخ أن يقدم درساً فإن هذا الدرس هو أن النظام العالمي الجديد (والذي يزدهر على حساب إضعاف القوى الوطنية ذات السيادة) سرعان ما سيصبح نظاماً قديماً، ومن المحتمل أن يحدث هذا عندما تشرع أجيال جديدة من القادة في بحث جاد عن بدائل. إن من يجادل بأنه ليس هناك بدائل لهذه النظرية إما أنه توقف عن التفكير أو أنه قدَّر بأن الطريقة الوحيدة لإحباط الآخرين ومنعهم من التفكير هي التأكيد على عقم جهودهم. فالحياة، كما يذكرنا بوبر (Popper) هي سعي مستمر لحل المشاكل.

الجزء الثاني

العلاقات الدولية: التاريخ والتحديات المعاصرة

الفصل الخامس

من عصبة الأعداء إلى الأمم المتحدة:

تاريخ موجز للعقيدة الدولية

"إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوماً جهولاً".

الآية ٧٢، سورة الأحزاب

من القرآن الكريم

١-٥ مقدمة:

بعكس القومية التي صاغت السلوك السياسي لقرون من خلال أشكال مختلفة لها، فإن المبدأ الدولي لم يدخل إلى الوعي الإنساني أو الخطاب الأكاديمي الجاد حتى أوائل أو أواخر سنوات القرن العشرين على التوالي. فعندما نشر كتاب هوبسون (Hobson) والذي جاء تحت عنوان "نحو حكومة عالمية" في عام ١٩١٥، كان العالم بالكاد يفهم ماذا كان يقصد بكلمة الدولي، ناهيك عن فهم شكل الحكومة القادرة على إعطاء هذه الكلمة تعبيراً ذا معنىً. كانت الأمم التي كان من الممكن أن تترابط مع بعضها البعض على أساس متعدد الأطراف ما تزال في مراحل مختلفة من التشكل إذ كان بعضها وخاصة الإمبراطورية النمساوية الألمانية تحت حكم آل هوبسبرغ، والإمبراطورية النابوليونية، والإمبراطورية النمساوية الهنغارية، والإمبراطورية اليابانية، والإمبراطوريات البريطانية، كانت تتصارع على المطالب الخارجية التحررية الوحدوية

والمطالبات بالحكم المحلي أو تعديل الحدود وكذلك الصراعات. بالإضافة إلى ذلك لم تكن عصبة الأمم قد أُسست لتكون ملتقىً تستطيع من خلاله الأمم أن توفق بين مصالحها، كما أن عدد المؤسسات المتخصصة ذات التفويضات المتخطية للحدود القومية كان قليلاً جداً. ومع ذلك ففي السنوات الأخيرة كان هناك ميل لوصف المبدأ الدولي بأنه قديم قدم الدهر وأنه قوة تتطور باطراد لا يمكن إيقافها.

يؤمن هذا الفصل بأنه بدلاً من اتباع مسار تاريخي مقدر سلفاً وذي خطٍ مستقيم أحادي وممكن التنبؤ به، فقد برز المبدأ الدولي كنتيجة لاصطفافات غير عادية من المصالح والظروف ومن خلال عملية المحاولة والخطأ. وفي محاولة لكسر الاعتماد على المسار في الدراسة المعاصرة للعلاقات الدولية، يبرز هذا الفصل التحديات التي يواجهها العالم في موازنة القوة مع ضرورات القانون الدولي والأخلاق الدولية.

٢-٥ العقيدة الدولية قبل تأسيس عصبة الأمم:

قبل تأسيس عصبة الأمم عام ١٩١٩، لم يكن لدى العالم إلا النذر اليسير من الخبرة في تصميم وعمل المنظمات العامة متعددة الجنسيات.صحيح أن الإرادات الملكية للإمبراطوريات الكبيرة مثل الإمبراطورية البيزنطية والإمبراطورية الرومانية والإمبراطورية المنغولية والإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية النمساوية الألمانية تحت حكم آل هوبسبرغ والإمبراطورية النابوليونية والإمبراطورية النمساوية الهنغارية والإمبراطورية اليابانية والإمبراطورية البريطانية وفي أفريقيا إمبراطوريات مالي وشونغهاي وأويو امتدت إلى ما وراء الحدود الإقليمية للدول الحديثة وكانت تتصف بالصفة الدولية فعلاً، إلا أن كلاً من هذه الإمبراطوريات بكل مقاصدها وأهدافها كانت تدار ككيان واحد وكانت مبنية لتدين بالولاء لشخص ذي سيادة واحدة ومنفردة، أي الإمبراطور أو الإمبراطورة، وكانت أيضاً ملتزمة من خلال القوة أو الاتفاق الضمني في أغلب الأحيان بشكل من أشكال "العقد الاجتماعي"، ومع مرور الزمن واجهت الإمبراطوريات وتقريباً خضعت بشكل ثابت للمطالب المنادية

بالحكم المحلي وإلغاء "العقود الاجتماعية" المتخيلة بل المفبركة. وبكلمات أخرى يمكن القول إن الجهود الأولى لفرض أنظمة حكم متخطية للحدود القومية قاومتها القوى الخارجية المتنافسة وكذلك من خلال مطالب المؤمنين بالوطن للحصول على الحكم الذاتي من الحكم الأجنبي.

هناك حقيقة على القدر نفسه من الأهمية وهي أن حفنة من المنظمات المتخصصة كانت توجد قبل تأسيس عصبة الأمم، وهذه تشمل الاتحاد الدولي للاتصالات والذي تأسس عام ١٨٦٥، ومنظمة الأرصاد الجوية الدولية (١٨٧٣) واتحاد البريد العالمي (١٨٧٥) والمفوضية الكهربائية التقنية (١٩٠٦) ومفوضية الراين التي أسسها كونغرس فيينا عام (١٩١٥) (انظر الجدول ٦٠١ في الفصل القادم).

إن اتفاق أوروبا (The Concert of Europe) الذي دعا إلى عقده كونغرس فيينا (بين أعوام ١٨١٥ – ١٩١٤) يمكن أن يُعَدَّ المؤسسة التي سبقت مجلس أوروبا الحالي أو الاتحاد الأوروبي الحالي، فقد أقيم هذا الاتفاق ليخلق أوروبا جديدة تنشأ من بين حطام الحروب النابوليونية. بيد أن هذا الاتفاق سرعان ما تفكك نظراً للسيطرة عليه من قبل الدول القوية التي نصبت من نفسها حارساً على النظام الأوروبي للدول. ومع ذلك فقد كانت هناك محاولة أخرى لتحقيق تعددية الأطراف والتي تمثلت في نظام لاهاي الذي نشأ بعد سلسلة من المؤتمرات التي عُقدت بين أعوام ١٨٩٩ و١٩٠٧، وقد استعارت عصبة الأمم على نحو موسع من المنهجية المتبعة في التسوية السلمية للنزاعات والتي صاغها نظام لاهاي. بالإضافة إلى ذلك تبنت عصبة الأمم قوة دفع عالمية شأنها بذلك شأن نظام لاهاي مؤكدة على ضرورة مشاركة كل الدول في مداولاتها (Alger –١٩٩٥).

بيد أن العلاقات بين الدول كانت ثنائية إلى حد كبير ومبنية على نظام قائم على الأحلاف المتنافسة. فالولايات المتحدة التي تلعب اليوم دوراً بارزاً على المسرح الدولي حافظت على موقفها الانعزالي حتى الثلاثينيات من القرن العشرين إذ كانت تعتقد أن حرية العمل لديها كانت مضمونة بشكل أفضل من خلال أحادية الطرف وليس من خلال تعددية الأطراف.

لقد فرض اندلاع الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ إعادة التفكير في الترتيبات الثنائية، فقد كان المثاليون على وجه الخصوص يعتقدون أن الحروب باتت حتمية الوقوع كلما كان هناك افتقاد للمؤسسات القادرة على حل الصراع وإنفاذ السلم. فعلى سبيل المثال، كان يمكن تجنب وقوع الحرب العالمية الأولى لو كان هناك منتدى يمكن للأمم من خلاله تسوية خلافاتها والتداول بشأن المصالح المشتركة.

في السنة الثانية للحرب أعلن هوبسن (Hobson) عن موقف المثاليين من خلال نشرة عمل رئيسية جاءت تحت عنوان "نحو حكومة دولية" عام ١٩١٥. لقد كان الاهتمام الرئيسي لهوبسن شأنه بذلك شأن أي مثالي، هو كيفية تحقيق نهاية سريعة للحرب وإجهاض الحروب المستقبلية وإقناع الأمم "في التعاون من أجل أهداف مشتركة" (Hobson 1915: 173). استطرد هوبسون في البحث عن سبل لبناء ودعم ما أسماه "العقل الدولي" متبعاً بذلك خطا كانط (Kant) التي ارتسمت في القرن الثامن عشر. ونظراً لأنه كان مقتنعاً بأن الدول ميالة نحو التدمير الذاتي المتبادل، فقد ناصر إقامة حكومة دولية مبنية على "عقد اجتماعي بين الأمم" وتعطي قوة الفاعلية من خلال قيادة القوى الأوروبية في ذلك الحين وهي بريطانيا وفرنسا وروسيا وألمانيا ونظراء هذه الدول من غير الأوروبيين وهي الولايات المتحدة واليابان. ومن المفترض أن هذه الأمم القوية هي من شكلت المجلس الدولي الذي بشَّر بميلاد مجلس الأمن الحالي.أما الأدوات الأخرى التي اقترحها هوبسون Hobson فهي لجنة المصالحة ومحكمة التحكيم.

لقد كان هوبسون قلقاً على نحو خاص حول حيال الألمانية، وقبل أن يوصي بقوة بضمِّ ألمانيا إلى أية تسوية تتم بعد الحرب، حذّر هوبسون من إذلال هذا البلد وشعبه. فمن وجهة نظره إن أية محاولة لتجزئة ألمانيا أو إهانتها: "سوف تنسف مستقبل السلم في العالم وذلك من خلال زرع منطقة خطر دائم في وسط أوروبا والذي سيُبقي ذلك الجزء من العالم معسكراً مدججاً بالسلاح ومنطقة دائمة للمكيدة".

وكما سيتضح لاحقاً لم تحمل حجة هوبسون القوى الأوروبية على تغيير رأيها بشكل كامل، ففي حين أن توصياته بشأن ألمانيا لا يمكن رفضها تلقائياً، فإن الفكرة التي تستند إليها حجته هي موضع شك كبير. إن افتراض هوبسون الأساسي هو أن المبدأ الدولي يشكل عقبة أمام التفاهم العالمي. إن المدى الذي وصلت إليه الدول ذات السيادة في العمل كرأس رمح للمبدأ الدولي يشكل المدى الذي وصلت إليه هذه الدول في تشكيل تهديدات خطيرة للسلم والأمن.

من الصحيح أنه حتى قبل أن تُطلق أول طلقة فإن الصراع بين الدول الأوروبية على الأراضي ومصادر القوة قد أسهم بدرجة لا بأس بها في بدء الحرب العالمية الأولى. لقد دخلت الدول الأوروبية في معاهدات بناءً على حساباتها لمصالحها وإدراكها للتهديدات القادمة من دول أخرى، فقد كانت منظومة التحالفات المتغيرة بحد ذاتها سبباً في عدم الاستقرار العالمي. ففي حين أن للدول مصالح دائمة فإن ولاءاتها الخارجية تغيرت من وقت لآخر، فمثل هذا النظام غير المستقر لا يمكن إلا أن يهدد النظام العام والأمن الدولي.

ولكن إذا كان العالم قد ذهب إلى الحرب عام ١٩١٤، فإن ذلك لم يكن بسبب أن الدول ذات السيادة كانت مصممة على إبادة بعضها البعض، بل لأن الدول كانت لا تزال تصارع أزمة ذات حجم هائل وهي أزمة الشرعية المصحوبة بمطالب متصاعدة ولكنها غير مستندة إلى حد كبير إلى الحقّ بأراضٍ معينة. لم تكترث الدول بدروس التاريخ وراحت تستخدم القوة لكي تُخضع الشعوب البائسة في المناطق البعيدة للسيطرة المركزية. فعلى سبيل المثال، أصبحت الإمبراطورية البيزنطية قوية عندما بسطت نفوذها الإغريقي الروماني على أراضٍ أجنبية وكان حضورها العسكري والاقتصادي والثقافي واضحاً في بقعة ضخمة من الأراضي في أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. إن انحدار هذه الإمبراطورية من قمة المجد كان مسألة وقت لأن جيرانها الذين كانوا يناصبونها العداء من فرس وعرب وسلافيين لم يتوقفوا عن التآمر ضدها.

بيد أن الأتراك هم من شهد أخيراً نهاية الإمبراطورية البيزنطية. أما الإمبراطورية العثمانية فقد تعاظمت قوتها على مدى قرون قبل أن تتفكك عام ١٩٢٣. لقد سلكت الإمبراطورية العثمانية الطريق الذي سلكته الإمبراطوريات التي سبقتها برفضها التعلم من دروس التاريخ، فمنذ بداياتها المتواضعة عام ١٢٩٩ وحتى زوالها عام ١٩٢٣ أبدت هذه الإمبراطورية توقاً نهماً للقوة، فقد بسطت نفوذها عبر ثلاث قارات في جنوب شرق أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وإثر هزيمتها في الحرب العالمية الأولى أمرت قوى الحلفاء بتقاسم هذه الإمبراطورية، وقد تُرك الأمر لكمال أتاتورك كي يتخلص من آخر أثر للقوة العثمانية عندما أعلن تركيا جمهورية في تشرين الأول عام ١٩٢٣. وبطبيعة الحال لم يكن أتاتورك العقل المدبر وراء تفكك الإمبراطورية، بل كان من أنهى المهمة التي بدأها الآخرون ليس إلا. فعلى سبيل المثال سعى العرب وأمم أخرى كانوا سابقاً يخضعون للحكم العثماني إلى الانفصال عنها. وبتشجيع من القوى الغربية (التي ذعرت جراء النمو السريع للخلافة الإسلامية) حصلت الأراضي العثمانية السابقة على ما رغبت فيه وهو الاستقلال كدول ذات سيادة.

وبينما كانت الإمبراطورية العثمانية تلفظ أنفاسها الأخيرة، كانت نظيرتها الإمبراطورية النمساوية – الهنغارية تصارع المطالب الصربية التحررية الوحدوية في حقها في البوسنة والهرسك. ومن المحتمل أنه كان بإمكانها أن تنجح في احتواء التمرد لولا الأحداث التي قادت إلى الحرب العالمية الأولى. لقد سبق الحرب دراما كبيرة صوَّرت شخصيات غامضة ذات نوايا إجرامية وفي مركز هذه الدراما كانت الإمبراطورية النمساوية – الهنغارية مدعومة من ألمانيا، وكان يعارض هذين الحلفين مملكة الصرب وروسيا.

لقد تَكَشّفت هذه الدراما باغتيال الأرشيدوق فرانز فيردناند وزوجته صوفيا أثناء زيارة رسمية إلى سيراييفو في الثامن والعشرين من حزيران عام ١٩١٤. وبمساندة العناصر التحريرية الوحدوية داخل الاستخبارات العسكرية الصربية، استنتج بضعة شبان صربيين أن إزاحة وريث العرش النمساوي سيساعد قضيتهم

بشكل كبير وهي دمج السكان السلافيين في الإمبراطورية النمساوية – الهنغارية مع أقربائهم في الصرب وكانت الدولة التي حلموا بها هي مملكة سلافية جديدة تحت السيطرة الصربية.

سيصل الأمر إلى حد الاختزال الشديد إذا رأينا عملاً انفرادياً مهما كانت أهميته مسؤولاً عن مثل هذا القرار الخطير وهو تعبئة القوات والتصعيد اللاحق وصولاً إلى حرب شاملة. كان اغتيال الأرشيدوق فرانز فيردناند بالتحديد ذريعة أكثر منه سبباً لنشوب الحرب العالمية الأولى. وفي إطار البحث عن سبب الحرب لا بد للمحلل أن يأخذ بعين النظر العداء الطويل بين الدول الأطراف في هذه الحرب، ومع ذلك فقد قدم اغتيال الأمير ذريعة جيدة لتسوية الحسابات القديمة وإشعال صراعات جديدة. لقد كانت السلطات النمساوية – الهنغارية متأكدة من دعم ألمانيا لها، ولذلك أعطت دولة صربيا ثمان وأربعين ساعة للإجابة على عدد من الأسئلة مثل متى سيتم اعتقال قتلة الأرشدوق فرانز فرديناند، وسياسة صربيا في وضع البوسنة والهرسك كجيب للإمبراطورية النمساوية – الهنغارية، والخطوات المتخذة لوقف المشاعر المناوئة للنمسا داخل صربيا.

على الرغم من أن حكومة صربيا تنصلت ممن ارتكبوا الاغتيال وقامت بإدانة عملهم، إلا أنها أخفقت في تلبية مطالب الإمبراطورية النمساوية – الهنغارية. ونظراً لعدم رضاها عن رد صربيا أو الافتقار لردٍ مرضٍ على استفسارها الدبلوماسي، قامت الإمبراطورية النمساوية – الهنغارية بتعبئة قواتها، وسرعان ما تبعت ألمانيا خطواتها، كما أن حليف صربيا وهي روسيا فهمت الرسالة وهكذا فعلت القوى الأوروبية الأخرى، وسرعان ما انضمت دولة إثر دولة ما عدا إيطاليا إلى أحد الجانبين. اتحدت كل من الإمبراطورية النمساوية – الهنغارية، والإمبراطورية العثمانية وألمانيا وبلغاريا في جانب واحد حيث أطلق عليها اسم "القوى المركزية". من ناحية أخرى انتظم ثمانية وعشرون بلداً ضد أربعة البلدان السابقة إذ قاتلوا إلى جانب ما أطلق عليه "القوى المتحالفة". ومن الدول البارزة بين القوى المتحالفة بريطانيا العظمى وفرنسا وروسيا وبلجيكا وصربيا والجبل الأسود، أما إيطاليا واليابان فقد انضمتا إلى الحلفاء عام ١٩١٥ في حين أن

الولايات المتحدة الأمريكية لم تنضم إلى الركب إلا عام ١٩١٧. استمرت الحرب أربع سنوات من عام ١٩١٤ حتى عام ١٩١٨ وتمخضت عن إصابات ضخمة في صفوف المدنيين والعسكريين في كلا الجانبين مثل قتل (١٦) مليون شخص وجرح (٢١) مليون شخص. لقد بلغ العدد الإجمالي للجنود الذين سقطوا قتلى في القتال (١٦) مليون جندي حيث قتل (١٢) مليون جندي كانوا يقاتلون إلى جانب القوى المتحالفة و (٤) مليون كانوا يقاتلون إلى جانب القوى المركزية.

لقد وفر توقف الأعمال القتالية فرصة للعودة إلى أفكار هوبسون Hobson عام ١٩١٥ حول أسباب الحرب ونتائجها وكذلك مقترحاته حول تحقيق السلام الدائم. ومن المحتمل أنه بسبب العنوان المرعب الذي اختاره هوبسون لكتابه وهو "الحكومة الدولية" فإن كثيراً من الأفكار المفيدة التي درسها هوبسون تم تجاهلها في مؤتمر السلام الذي عُقد في باريس كما لم يتم إدخال هذه الأفكار في معاهدة فرساي. بالإضافة إلى ذلك، بدلاً من تهدئة مشاعر القوى المهزومة وتهدئة الروح العسكرية الروسية، وجدت القوى المتحالفة متعة خاصة في تحجيم ألمانيا دبلوماسياً واقتصادياً وفوق كل ذلك عسكرياً.

وبلا شك فقد كان لكل دولة من دول الحلفاء المنتصرين مخططها الخاص بها حول ألمانيا التي أُخضعت عسكرياً ولكنها بقيت صلبة الموقف ومتحدية. فعلى سبيل المثال، أصرّت فرنسا التي دارت على أراضيها المعارك الرئيسية على أن تقوم الدولة المهزومة بدفع تعويضات هائلة. أما بريطانيا فإنها ترحب بإمكانية فقدانها لشريكتها التجارية على مدى طويل أي ألمانيا، ولكنها اقتنعت من خلال النقاش أنه لا بد من تفكيك قدرة ألمانيا على شن الحرب بشكل كامل .اتخذت الولايات المتحدة أيضاً موقفاً استرضائياً بشأن مسألة التعويضات ولكنها شأنها بذلك شأن بريطانيا لم ترَ بديلاً عن القضاء الكامل على الروح العسكرية الألمانية.

وهكذا وخلافاً لتوصيات هوبسون Hobson فقد أذل الحلفاء المنتصرون (فرنسا، بريطانيا العظمى، الولايات المتحدة ، إيطاليا، اليابان) ألمانيا بشكل عملي، فقد شكل الحلفاء "مجلس العشرة" والذي استثنى خصمهم القديم، واتخذ القرارات الكبيرة

والتي كان أحدها هو أن تقرّ ألمانيا رسمياً بدورها كدولة معتدية. لقد حمّل هذا الإقرار ثمناً باهظاً هو دفع تعويضات عن الدمار الذي أُلحق بالبُنى التحتية للبلدان المنتصرة وسكانها واستدعاء القادة الألمان بدءاً من الإمبراطور فيلهلم الثاني (Wilhelm II) للمثول أمام محاكم جرائم الحرب والتخفيض الجذري في عدد الجنود والمعدات.

بالإضافة إلى ذلك، كان على ألمانيا أن تعيد إلى فرنسا ذلك الجزء من أراضي الألزاس واللورين الذي تمّ الاستيلاء عليها أثناء الحرب الفرنسية البروسية، وأن تتخلى عن الكريدور البولندي، وأن تخسر مستعمراتها في أفريقيا وآسيا وجزر المحيط الهادي. علاوة على ذلك، كان يتوجب إعادة شلوزوغ الشمالية إلى الدانمارك ، وكان على الجمهورية البولندية الجديدة أن تستعيد الكثير من بوزنام وبروسيا الغربية وسيليسا العليا، كما أن منطقة هلشن من سيليسيا العليا كان يجب التنازل عنها لصالح تشيكوسلوفاكيا. أما صربيا فكان لها ما أرادت وهي مملكة يوغسلافيا الجديدة والتي تضم سلوفينيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك وصربيا والجبل الأسود.

يمكن أن نستنتج من التنازل الذي قُدِّم لصربيا (بشأن إنشاء مملكة سلافية قومية) بأن ألمانيا لم تكن الهدف الوحيد للأعمال الانتقامية، فقد كان لا بد من تفكيك كل من الإمبراطورية النمساوية – الهنغارية والإمبراطورية العثمانية، وكان لا بد من تقاسم أراضيهما بين الدول القائمة أو اقتطاع كيانات ذات سيادة منها (مثل مملكة يوغسلافيا). إن كل هذه الشروط التي شكلت جزءاً من معاهدة فرساي الموقعة في الثامن والعشرين من حزيران عام ١٩١٩ بذرت بذور حرب أخرى فعلياً ألا وهي الحرب العالمية الثانية.

٣–٥ عصبة الأمم: الحلم والواقع

لم تهمل القوى المتحالفة كتاب هوبسون Hobson كلياً، ففي الوقت الذي كانت فيه حريصة ألا تذكر أو تشرعن فكرة " الحكومة الدولية"، قامت القوى المتحالفة بإدخال بضع من أفكار هوبسون في الميثاق الذي أسس لإنشاء عصبة الأمم عام ١٩١٩، ففي ديباجة الميثاق أوكلت الأطراف المتعاقدة العليا لعصبة الأمم مسؤولية

الحفاظ على السلم والأمن العالميين. وبعبارات محددة، كانت أهداف عصبة الأمم "تعزيز التعاون الدولي وتحقيق سلم وأمن دوليين من خلال قبول الالتزام بعدم اللجوء للحرب ووضع قاعدة لعلاقات صريحة وعادلة ومشرّفة بين الأمم، والإرساء الحازم لفهم القانون الدولي قاعدة سلوك حقيقية لدى الحكومات والحفاظ على العدالة والاحترام الشديد لكل مقتضيات المعاهدة في تعاملات الشعوب مع بعضها البعض.

وكما نصت المادة الأولى من الميثاق، فإن عصبة الأمم مفتوحة لأي "حكومة أو دولة من دول الكومنويلث أو مستعمرة تتمتع بحكم ذاتي كامل وغير مذكورة في الملحق إذا تمت الموافقة على قبولها من قِبَل ثلثي أعضاء الجمعية العمومية شريطة أن تقدم ضمانات فعالة لنواياها المخلصة في التقيد بالتزاماتها الدولية وأن تقبل الأنظمة التي تفرضها عصبة الأمم فيما يتعلق بقواتها العسكرية والبحرية والجوية وأسلحتها" ، وقد صدّقت على ميثاق عصبة الأمم ووقعت عليه (٦٣) أمة باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية وبضع دول قوية أخرى.

كانت عضوية عصبة الأمم اختيارية وكذلك كان الانسحاب منها، وتشترط المادة الأولى نفسها "أنه يمكن لأي عضو في عصبة الأمم، بعد إشعار مدته سنتان الإعلان عن نيته في أن ينسحب من العصبة شريطة أن يكون قد لبَّى جميع التزاماته الدولية وكل التزاماته بشأن الميثاق وقت الانسحاب".

بيد أن الأعضاء الذين اختاروا أن يبقوا داخل عصبة الأمم عليهم أن يقدموا تعهداً لاحترام وصون وحدة الأراضي "والاستقلال السياسي القائم لكل أعضاء العصبة" وأن أي حرب من الآن فصاعداً ستصبح شأن العصبة بكاملها. والعضو الذي يلجأ للحرب غير مكترث بالميثاق سيعدُّ بأنه أعلن الحرب على جميع أعضاء العصبة، كما أن على الأعضاء أن يسجلوا أية معاهدة أو انخراط دولي في الأمانة العامة لعصبة الأمم وكان من المفترض أن يجهض هذا الشرط الأخير الاتفاقيات الموجهة ضد عصبة الأمم أو أي من أعضائها.

لقد أقرَّ الميثاق إمكانية أن بعض المعاهدات عفا عليها الزمان ونص في المادة التاسعة عشرة على إعادة النظر في المعاهدات التي أصبحت غير قابلة

للتطبيق والأمر الأهم دراسة "الظروف الدولية التي يُعرّض استمرارها سلام العالم للخطر.

١-٣-٥ أدوات عصبة الأمم:

من بين أدوات عصبة الأمم الجمعية (والتي تضم ممثلين عن الدول الأعضاء) المجلس(المكون من ممثلين عن القوى المتحالفة والمتحدة بالإضافة إلى أربعة أعضاء آخرين يتم اختيارهم من قبل الجمعية من وقت لآخر) وفي حين كان يمكن للجمعية أن تعالج أيَّة مسألة ضمن نطاق عمل الجمعية أو أيَّة مسألة تؤثر على السلم العالمي فقد كان المجلس هو من أوكلت له المهمة الرئيسية في الحفاظ على السلم ووضع الخطط اللازمة لتخفيض الأسلحة التي تمتلكها الأمم.

ولكي تكون قرارات كل من الجمعية والمجلس مُلزِمة كان ذلك يتطلب إجماع جميع الأعضاء الممثلين في الاجتماع. وفقاً لرأي بعض المراقبين كان هذا الأمر هو الذي كان وراء تعطيلها. وبكلمات أخرى هناك من يجادل قائلاً إن ارتداد الميثاق نحو الاعتراف بسيادة الأمم وتزويدها بحق اعتراض فعلي قد حفر قبر عصبة الأمم سلفاً. وكما سيتضح لاحقاً لم يكن بالوسع تفادي وقوع الحرب العالمية الأولى حتى لو لم يعطِ الميثاق سلطة حق الاعتراض لألمانيا ودول أعضاء أخرى في العصبة.

بالإضافة إلى الجمعية والمجلس، نصّ الميثاق على وجود أمانة عامة دائمة يرأسها الأمين العام، كما أن تعيين طاقم موظفي الأمانة العامة من قبل الأمين العام يكون بعد موافقة المجلس. لقد نصت المادة (٦) أن تتحمل الدول الأعضاء نفقات الأمانة العامة "وفقاً لتوزيع النفقات المتبع في المكتب الدولي لاتحاد البريد العالمي".

كان لا بد من إنشاء مفوضية دائمة لكي تقدم النصح للمجلس حول تنفيذ البنود الخاصة بالمسائل العسكرية والبحرية والجوية عموماً. كما كان لا بد من إنشاء محكمة دائمة للعدالة الدولية تتمتع بسلطة الاستماع إلى أي نزاع واتخاذ قرار بشأنه ويكون له صبغة دولية يخضع له الفرقاء. وكانت هذه المحكمة مؤهلة لكي تقدم رأياً استشارياً حول أيَّة مسألة أو نزاع تتم الإشارة إليه من قبل المجلس أو الجمعية.

لم يكن الصليب الأحمر أحد أدوات عصبة الأمم ولكن الميثاق بذل جهداً عظيماً في المادة (٢٥) لتعريفه بأنه منظمة يستلزم من الدول الأعضاء"تشجيعها ودعمها" كي تخدم أهداف تحسين الصحة والوقاية من الأمراض وتخفيف المعاناة عبر العالم. لذا فإن التفويض الاجتماعي في الواقع الذي كان على الأمم المتحدة في وقت لاحق أن تمارسه كانت تمارسه أصلاً من قبل منظمة غير حكومية.

لم يحتو الميثاق على أيَّة بنود خاصة بمنظمة العمل الدولية لأن معاهدة فرساي التي كانت تأمل في إضعاف الشيوعية في أساسها ضَمَّنت الميثاق فقرات حول الحقوق الجمعية للعمال في المساومة وحماية الاتحادات العمالية وإنشاء منظمة العمل الدولية ذاتها، وقد تضمن التفويض الذي مُنح للمنظمة الجديدة تنظيم ساعات العمل ومنع البطالة وحماية العمال من الأمراض والإصابات الناشئة من العمل وحماية العمال المهاجرين من الاستغلال من قبل البلدان المستقبلة للعمالة وكذلك تنظيم التعليم التقني والفني.

٤-٥ عصبة الأمم والأمن العالمي:

يلاحظ ألجر (Alger) قائلاً إن ما نعرفه عن التعاون متعدد الأطراف أتى من تجربتين الأولى هي عصبة الأمم التي أُسست في العاشر من كانون الثاني عام ١٩٢٠ والثانية هي الأمم المتحدة التي تم تأسيسها في الرابع والعشرين من تشرين الأول عام ١٩٤٥. هذان هما المختبران الكبيران اللذان "سمحا للعالم باختبار نجاح أو فشل الدبلوماسية متعددة الأطراف" (Alger, 1995) . إن القول بأن عصبة الأمم قد سقطت بجانب الطريق أصبح أمراً واضحاً الآن. أما ما هو ليس واضحاً هو التفسير المأساوي للأحداث، فبعض المراقبين عزوا انهيار العصبة للتناقضات الموجودة في تسوية ما بعد الحرب التي تم التوصل إليها في مؤتمر السلم في باريس عام ١٩١٩، ففي حين فضلت القوى الأوروبية المنتصرة الرد التقليدي والواقعي والحاسم والمتركز بيد الدولة على التهديد الألماني بما في ذلك العودة إلى الأحلاف السرية والحصارات البحرية لردع العدوان اتخذت الولايات المتحدة في المؤتمر موقفاً

مثالياً، وفي نهاية المطاف انتصرت الواقعية وإن يكن بعد تقديم تنازلات رمزية للفكرة المثالية في "الأمن الجماعي". ومع ذلك فلا بد من العثور على تفسيرات أخرى بالإضافة إلى انتصار الواقعية وإلى عملية العودة للحرب عام ١٩٣٩.

وعلى أية حال قدمت نهاية الحرب عام ١٩٤٥ للعالم فرصة أخرى للبدء بعملية "التوحد معاً" من أجل الخير العام للبشرية. والسؤال المطروح هو أتمثّل الأمم المتحدة التي نشأت على رماد عصبة الأمم معادلة جديدة تم فهمها بشكل صحيح أم أنها تمثل تجربة أخرى فاشلة في مجال التعاون الدولي؟ وفي غضون ذلك فإنه من الضروري أن نكتشف أين يمكن أن تكون عصبة الأمم قد أخفقت وما هي الدروس التي كان للمنظمة اللاحقة أن تتعلمها من العثرات السابقة.

وكما تم نقاشه في هذا الفصل فإن توجه الدول القوية وسعيها لفرض إرادتها على بعضها البعض وعلى الفرقاء الأضعف من الدول هي قضية لا بد من معالجتها في أية خطة لقيام تعاون دولي. وفي هذا الجانب نجد أن ملاحظات ألجر (Alger) حول الصلة بين الأمم المتحدة وجهود التعاون الدولي السابقة هي ملاحظات مهمَّة، فبالإضافة إلى تسميته للأمم المتحدة بأنها "طفلة عصبة الأمم" يجادل ألجر قائلاً إن البشر اختاروا طريق المبدأ الدولي ليس من خلال عقد اجتماعي تنضم إليه برغبتها الأطراف المتعاقدة الحرة والمتساوية ولكن من خلال سلوك يعود إلى القرن الخامس عشر على حد تعبيره عندما:

"بدأ الأوروبيون بنمط الاستكشاف في طول العالم وعرضه والذي أدى في نهاية المطاف إلى نشوء إمبراطوريات كبرى في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وكذلك إلى الهيمنة الغربية على العالم" (Alger, 1995: 5 - 6) .

١-٤-٥ عصبة الأمم والحرب العالمية الثانية:

توضح تجربة عصبة الأمم الأسس الضعيفة التي ارتكزت عليها جهود التعاون السابقة. فعلى الرغم من البنود المحكمة في ميثاق ١٩١٩، عجزت عصبة الأمم عن إجهاض الحرب العالمية الثانية. فهل كانت العقبة في طريق السلام في داخل الميثاق

أو العصبة أم أن القنبلة الموقوتة كانت مخبأة في مكان آخر؟ والسؤال الآخر هو فيما إذا تعلم مؤسسو الأمم المتحدة أية دروس من الإخفاقات السابقة.

ففي الظاهر لا يمكن أن يُخطَّأ ميثاق ١٩١٩ الذي تم بموجبه إنشاء عصبة الأمم لمحاولته تجنب الحرب. والواقع هو أنه إذا كان للميثاق أن يخطئ فذلك لمحاولته جاهداً تجنب الحرب. لقد أبدى من صاغ مسودة الميثاق أقصى درجة من الحماس لإجهاض وتحريم الأعمال الحربية بين الدول بعد أن هالهم ما حدث في الحرب العالمية الأولى. ومع ذلك ففي حين أن ميثاقها ١٩١٩ وضمنياً عصبة الأمم قد أكّدا على أهمية الأمن الجماعي، فإنهما فشلا في معالجة الأسباب الأساسية للحروب السابقة. وإذا ما كشفت الحقيقة فإنه يمكن القول إن السلام في العالم ولعدة قرون قد تعرض وبشكل دائم للخطر نتيجة جشع القوى الأوروبية للاستيلاء على الأراضي والموارد التي لا توجد تحت أراضيها ولا تحت سيطرتها المباشرة. هذا هو الدرس المستقى من الاستكشافات الأجنبية المتعددة و"بعثات تحضير الآخرين" وفرض الحكم الاستعماري على الشعوب الخاضعة والصراع الدائم بين الإمبراطوريات على التفوق والارتفاع المفاجئ والمتكرر للنزعة القومية والنزعة التوحيدية التحررية في كل أرجاء العالم. وهكذا سعت الأمم القوية إلى فرض إراداتها على الآخرين خلافاً لنزعة الإنسان الطبيعية في أن يكون حراً.

وبالإضافة إلى تجاهل الأسباب الرئيسية للحروب السابقة، فإن ميثاق وعصبة الأمم فشلا في فهم المخاطر المستقبلية التي كانت تهدد السلام والتنبؤ بها. ومن سخرية الأقدار أن أحد التهديدات التي تغاضى عنها الميثاق كانت تهديداً مرئياً وعاجلاً وهو رفض ألمانيا قبول الهزيمة بالإضافة إلى غضبها الشديد من الأمر الواقع الذي واجهته من خلال معاهدة فرساي.

ومن خلال سعيها للتقليل من شأن ألمانيا، أمَّنت معاهدة فرساي البيئة الممكنة لظهور جنون العظمة عند أدولف هتلر. لقد مهدت هذه المعاهدة لحرب شاملة من خلال إعطائها الرايخ الثالث سبباً للوجود والنمو. وفي حقيقة الأمر أن تكون ألمانيا مهانة هو كل ما كان يحتاجه هتلر وآلة دعايته لإثارة العواطف القومية واختراع أعداء

داخليين وملاحقتهم، والأهم من ذلك كله جر العالم إلى حرب أخرى من خلال غزوه لبولندا عام ١٩٣٩. وفي محاولة يائسة لإجهاض الحرب، أقرّ الميثاق مكانة متساوية وذات سيادة لكل دولة وهذا هو جوهر إصراره على اتخاذ القرارات بالإجماع. ولكن في حين أن قوة الفيتو كان يمكن أن تشكل عقبة أمام القيام برد آني وحاسم على التهديدات، فإن الفيتو بحد ذاته لا يمكن أن يكون سبب الحرب العالمية الثانية. إن مظالم ألمانيا المكبوتة والفرصة التي أهدتها القوى المتحالفة لهتلر تقدم تفسيرات أفضل لنشوب الحرب.

لقد قاتل في الحرب العالمية الثانية، وشأنها في ذلك شأن الحرب العالمية الأولى، جانبان متضادان وهما قوى الحلفاء وقوى المحور. لكن الحرب العالمية الثانية شهدت إعادة انحياز القوات. ففي حين بقيت بريطانيا العظمى وفرنسا وروسيا واقفة بحزم إلى جانب القوى المتحالفة، فإن إيطاليا (التي أُسدل الستار على مطالبها بالأراضي في مؤتمر باريس ١٩١٩) واليابان وقعتا الحلف الثلاثي في أيلول ١٩٤٠ وبالتالي انحازتا فعلياً إلى جانب دول المحور بقيادة ألمانيا. وكما كانت عليه الحال في الحرب العالمية الأولى، فإن المستعمرات والمحميات البريطانية والأراضي الفرنسية فيما وراء البحار قد جُرّت إلى الحرب العالمية الثانية لتقاتل إلى جانب الحلفاء.

ستُسجَّل الحرب العالمية الثانية في التاريخ بأنها الأكثر تكلفة من حيث الخسائر البشرية والمادية. وعندما تضاف الخسائر الأخرى (خاصة تدمير الدبابات والطائرات والأنواع الأخرى من العتاد العسكري والدمار الذي لحق بالبنى التحتية والقدرة الإنتاجية للمتحاربين) إلى التكلفة البشرية، فمن الصعب أن نرى أي سبب للعب أي دور في القرارات التي قادت إلى الحرب. كما أن اكتشاف القنبلة النووية أضاف بُعداً مأساوياً آخر للحرب عندما تحمَّلت مدينتا هيروشيما وناغازاكي نتيجة إلقاء سلاح التدمير الشامل عليهما. ويقدَّر أن ما يقارب (٥٩) مليوناً من البشر قد قتلوا وجرحوا أثناء الحرب حيث تحمّلَ المدنيون الجزء الأكبر من الإصابات (٤٠.٨) مليوناً مقابل (١٨.٦) مليون إصابة وقعت في صفوف العسكريين. إن كثيراً من الرجال والنساء المدرجين في قوائم من ماتوا في الحرب أتوا من أنحاء مختلفة من

العالم، من أوروبا الشرقية والغربية ومن الاتحاد السوفيتي السابق ومن أفريقيا ومن آسيا ومن المحيط الهادي. ولا بد من أن من جُندوا كانوا قد أُقنعوا بالقتال إلى جانب الخير المتمثل بالدعاية المضادة للقوى المتحالفة التي كانت تعزف على المخططات الشريرة لهتلر ضد البشرية.

٥-٥ من السيوف إلى شفرات المحراث: ولادة الأمم المتحدة

لقد كان تجنب وقوع حروب كارثية في المستقبل هو الدافع وراء إنشاء الأمم المتحدة في ٢٤ تشرين الأول ١٩٤٥.وقبل إنشاء الهيئة الدولية الجديدة، وقبل توقف الأعمال القتالية في أيار ١٩٤٥، نُظم عدد من المؤتمرات في إطار جهود بذلت لإيجاد سلام دائم، ومن أبرز هذه المؤتمرات الاجتماعات التي عقدت بين الرئيس الأمريكي روزفلت، ورئيس الوزراء البريطاني تشرشل بين عامي ١٩٤١ و١٩٤٢ والتي تمخض عنها توقيع الميثاق الأطلسي وكذلك توقيع الإعلان من قبل (٢٦) أمة تعلن فيها قبولها المبادئ الأساسية للميثاق، ومؤتمر دمبارتون أوكس (Dumbarton Oaks) الذي عقد في العاصمة الأمريكية واشنطن من (٢١) آب حتى (٧) تشرين الأول ١٩٤٤، ومؤتمر يالطا (Yalta) الذي حضره رئيس الوزراء البريطاني تشرشل والرئيس الأمريكي روزفلت والأمين العام الشيوعي ستالين في الفترة الواقعة بين ٤- ١١ شباط ١٩٤٥، ومؤتمر الأمم المتحدة بشأن التنظيم الدولي الذي عقد في سان فرانسيسكو بين (٢٥ نيسان و٢٦ حزيران ١٩٤٥)، ومؤتمر بوتسدام (Potsdam) الذي حضره ستالين وترومان وتشرشل وآتلي بعد انتصار حزب العمال في الانتخابات العامة البريطانية والذي عقد في الفترة بين (١٧) تموز حتى الثاني من آب ١٩٤٥.

ويكفي القول إنه في الوقت الذي أنشئت فيه الأمم المتحدة عام ١٩٤٥، كانت وظيفتها قد فُصّلت لها من قبل، فهذه ستكون منظمة "دولية" تتلاعب بالمطالب السيادية المتنافسة، وتتجاذبها باتجاهات مختلفة مصالح محلية متناقضة. لقد كان للقوى المتحالفة ميزات كثيرة تتفوق فيها على بقية العالم، إذ كانت حاضرة عندما كان

يتم تصميم هذا الصرح وكانت في موقف يسمح لها أن تُدخِل مصالحها في صلب أساس هذه المنظمة. والأكثر أهمية من أي عامل آخر أن هذه القوى المتحالفة كانت تمتلك القوة لمساندة مطالبها باستخدام القوة. وكانت العقبة المخفية غير المتوقعة الوحيدة هي التنافس بين الأعضاء الغربيين في الحلف الذي نشأ أثناء الحرب والإمبراطورية السوفيتية الجديدة الصاعدة. لقد تجلى هذا التنافس بأشكال مختلفة أثناء سنوات الحرب، ولكن تم كتمه لكي يتم توجيه طاقات الحلفاء ضد تهديد نازي مشترك. ومع استسلام آخر بقايا قوات المحور أصبح "التهديد السوفيتي" أو "الخطر الأحمر" جلياً لا يمكن تجاهله من قبل "العالم الحر".

لقد بدا الأمر وكأن شيئاً لم يجرِ فعله للحفاظ على وحدة التحالف الكبير. لقد كان لأربعة مؤتمرات على الأقل تم عقدها قبل الحرب وبعدها أهمية خاصة لتضامن القوى المتحالفة وخاصة التضامن بشأن الأمم المتحدة. هذه المؤتمرات هي مؤتمر دمبارتون أوكس Dumbarton Oaks ومؤتمر سان فرانسيسكو بالإضافة إلى مؤتمر القمة في يالطا ومؤتمر القمة في بوتسدام Potsdam. لقد وضع أسلوب بناء الأمم المتحدة في مؤتمر دمبارتون أوكس الذي حضره مسؤولون من الدول المشاركة (وهي الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والمملكة المتحدة والصين) وكبلد مضيف ترأست الولايات المتحدة الاجتماع (ممثلة بمعاون وزير الخارجية الأمريكي إدوارد ريلي ستيتينس. ومن بين القضايا التي كانت على الطاولة وتمّ حلها في المؤتمر التفويض الممنوح للأمم المتحدة وهيكليتها كحلف لعصبة الأمم تشكيل مجلس الأمن وسلطاته (بما في ذلك حق الدول دائمة العضوية في الاعتراض على القرارات) والبلدان التي ستدعى إلى مؤتمر موسع من المقرر عقده في سان فرانسيسكو بين نيسان وحزيران ١٩٤٥.

ووفقاً لخطة دمبارتون أوكس فإن مسؤولية منع وقوع حروب في المستقبل وتعزيز السلم تقع بشكل قاطع على عاتق الهيئة القوية التي أطلق عليها اسم "مجلس الأمن" وهو المرادف الأقرب للمجلس الإمبراطوري. ولكي يتم تمكين مجلس الأمن من أداء دوره الشرطي بشكل فعال، كان على الدول الأعضاء أن تضع قواتها

المسلحة تحت تصرف المجلس عندما يتم تهديد السلم العالمي. ليس من السهولة تحدي السلطات المرعبة التي مُنحت للمجلس في ميثاق المنظمة والتي تم صياغتها في دمبارتون أوكس، لكن أهمية المجلس كانت واضحة وجلية.

وفيما يتعلق بهيكلية الأمم المتحدة تصور مؤتمر دمبارتون أوكس منظمة تشتمل على جمعية عمومية تكون عضويتها مفتوحة لكل الدول الأعضاء، كما سيكون هناك أيضاً مجلس أمن مكون من أحد عشر عضواً، ومن الأحد عشر عضواً في المجلس سيكون هناك خمسة أعضاء دائمون في حين أن الستة الباقين سيكونون أعضاء لمدة سنتين على أساس دوري بحيث يتم تسمية هؤلاء من قبل الجمعية العمومية، أما الأداة الثالثة للأمم المتحدة فهي محكمة العدل الدولية، في حين أن الأداة الرابعة ستكون الأمانة العامة التي سيشغل وظائفها مسؤولون محترفون. وتضمنت الخطة أيضاً إنشاء المجلس الاقتصادي الاجتماعي الذي يعمل تحت سلطة الجمعية العمومية.

تبع مؤتمر دمبارتون أوكس مؤتمر يالطا الذي عقد في شباط ١٩٤٥. وكمؤتمر قمة لقادة الحلفاء، فقد مكّن هذا المؤتمر روزفلت وتشرشل وستالين من تفحّص التوصيات التي قدمها مؤتمر دمبارتون أوكس قبل الموافقة على التوصيات المقبولة. وقد توصل مؤتمر يالطا إلى تفاهم حول ضرورة الاستسلام غير المشروط لألمانيا النازية ونزع الروح العسكرية من المؤسسات الألمانية واجتثاث النازية منها ودفع التعويضات وملاحقة مجرمي الحرب النازيين واعتقالهم، وإنشاء "لجنة حول تجزئة ألمانيا" ودور الاتحاد السوفيتي بالعمل مع الولايات المتحدة على تركيع اليابان في المحيط الهادي (إذ إن اليابان الإمبراطورية كانت لا تزال صامدة بعد الهزيمة الفعلية للقوات النازية والفاشستية في أوروبا).

بيد أن القضايا التي سيطرت على جدول أعمال مؤتمر يالطا هي القضايا التي ستبقى قائمة إلى ما بعد الحرب والتي استحوذت على انتباه الأمم المتحدة منذ نشأتها. وقد استمالت النقاط الصعبة في قمة منتجع البحر الأسود الانتخابات والإصلاحات الديمقراطية في أوروبا الشرقية (والتي سبق تحريرها من السيطرة

الألمانية على يد القوات السوفيتية وبالتالي كانت فعلياً ضمن القبضة الشيوعية) والمطالبة السوفيتية بالأمن ضد أي غزو مستقبلي والذي قدمه السوفييت كتبرير لاستمرار احتلالها لأوروبا الشرقية وبرلين الشرقية. وبعد انتخابات نظمت على عجل في بولندا وبلدان أخرى، سيطر الشيوعيون بالكامل على أوروبا الشرقية، وهذا ما بشر ببروز الستار الحديدي وارتفاع حدة التوتر بين الشرق والغرب. وعلى الرغم من الفجوة المتسعة بين الاتحاد السوفيتي وحلفائه الغربيين أثناء الحرب، نجح مؤتمر يالطا في التزام الزعماء الثلاثة بمقترحات مؤتمر دمبارتون أوكس وتنظيم مؤتمر دولي حول الموضوع. وفي بيان رسمي صدر في نهاية قمة يالطا أعلن الزعماء الثلاثة أنهم "مصممون على إنشاء منظمة دولية عامة بالتعاون مع حلفائنا بأسرع وقت ممكن للحفاظ على السلم والأمن" والدعوة لعقد "مؤتمر الأمم" في سان فرانسيسكو لإعداد ميثاق مثل هذه المنظمة.

عُقد المؤتمر في وقته المحدد، وحتى وفاة روزفلت في نيسان ١٩٤٥ لم توقف الترتيبات التي لعب فيها دوراً بارزاً لعقد هذا المؤتمر. لقد قدمت الولايات المتحدة دعمها لهذا المؤتمر في ظل إدارة الرئيس الجديد ترومان (Truman) كما فعلت سابقاً عندما وزعت نسخ من توصيات مؤتمر دمبارتون أوكس على مواطنيها والحكومات الأجنبية. لقد وفر مؤتمر سان فرانسيسكو الذي عقد بين (٢٥) نيسان و (٢٦) حزيران فرصة لممثلي الحكومات لدراسة مقترحات مؤتمر دمبارتون أوكس والتداول بشأن ميثاق المنظمة الجديدة.

٥-٥ البنود الرئيسية لميثاق الأمم المتحدة:

بالكاد كان يتوقع من مؤتمر سان فرانسيسكو كهيئة ضخمة أن يغوص بالتفاصيل كاجتماع فني بل اجتماع عمل كما هو مؤتمر دمبارتون أوكس. وكما كان متوقعاً أبقى مؤتمر سان فرانسيسكو الدعامات الأساسية التي تمّ وضعها في مؤتمر دمبارتون أوكس كما هي ، واكتفى فقط بإدخال تغييرات تجميلية. وإنَّه لأمر بعيد الاحتمال أن يوصف مؤتمر سان فرانسيسكو بأنه وافق على سياسات وبرامج دون

تفكير أو مناقشة، ولكن كلمة بديلة أو عبارة بديلة تلتقط جوهر هذا الحدث في عام ١٩٤٥ بأمانة لا بد أن يعثر عليها في المستقبل.

ومع ذلك لأغراض تاريخية يمكن القول إن تبنّي الميثاق بشكل رسمي في مؤتمر سان فرانسيسكو الذي جرى بين الحكومات كان بمثابة تتويج للجهود التي بذلت لتأمين سلام عالمي أو بلغة ذلك الزمان لتحويل "أغمدة السيوف إلى شفرات المحراث". إن التوتر والتظاهر في الميثاق يبدأان من الديباجة حيث إن "شعوب الأمم المتحدة لديها التصميم:

أ- إنقاذ الأجيال اللاحقة من لعنة الحرب التي سببت مرتين في حياتنا حزناً لا يمكن وصفه للبشرية.

ب- تعيد تأكيد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة وقيمة الإنسان وفي الحقوق المتساوية للرجال والنساء والأمم الكبيرة والصغيرة.

ج- وإقامة الظروف التي يمكن في ظلها الحفاظ على العدالة والالتزامات في المعاهدات والمصادر الأخرى للقانون الدولي.

د- رفع مستوى التقدم الاجتماعي وتحقيق معايير أفضل للحياة في إطار من الحرية الأوسع.

ينطلق الميثاق من هذه المبادئ الأخلاقية العالية ليعلن في الفصل الأول في المادة الأولى والفصل التاسع أغراض وأهداف الأمم المتحدة وهذه هي:

١- الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ولتحقيق هذه الغاية تتخذ الأمم المتحدة التدابير الجمعية الفعالة لمنع وإزالة ما يهدد السلم، وقمع الأعمال العدوانية أو انتهاكات أخرى للسلم وأن تحقق وبوسائل سلمية ووفقاً لمبادئ العدالة والقانون الدولي تسوية النزاعات الدولية وأن تعدل الظروف التي يمكن أن تؤدي إلى خرق للسلم.

٢- تطوير علاقات ودية بين الأمم مبنية على احترام الحقوق المتساوية للشعوب وحق تقرير المصير لها.

٣- تحقيق التعاون الدولي في حل المشكلات الدولية ذات الطابع الاقتصادي والثقافي والإنسان وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز بناءً على العرق والجنس واللغة والدين.

٤- الدفع قدماً بمستويات معيشة أعلى والتوظيف الكامل وظروف التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتنمية (الفصل التاسع، المادة ٥٥).

٥- تقديم التوصيات لتنسيق سياسات وأنشطة الوكالات التي لها علاقة بها، أي الوكالات المتخصصة(الفصل التاسع المادتين ٥٧ و ٥٨).

٦- أن تكون مركزاً لإيجاد تناغم في أعمال الأمم لتحقيق هذه الغايات المشتركة.

يشدد الميثاق في المادة الثالثة على المساواة والسيادة لكل الدول الأعضاء وضرورة أن تفي كل الدول الأعضاء بالتزامات العضوية وواجباتها بنية حسنة وإخلاص وضرورة التسوية السلمية للنزاعات وعدم انتهاك حرمة ووحدة أراضي أيَّة دولة واستقلالها. ويحظر الميثاق في المادة (٢.٧) على الأمم المتحدة التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء أو التدخل في مسائل "تعدُّ بشكل أساسي ضمن نطاق السلطان القضائي الداخلي لأيَّة دولة" وكان الاستثناء الوحيد لهذا القانون السلطات التنفيذية التي أعطيت للأمم المتحدة تحت الفصل السابع.

إن عضوية المنظمة مفتوحة لكل الأعضاء الأصلاء الذين حضروا مؤتمر سان فرانسيسكو في نيسان – حزيران ١٩٤٥ والموقعين على الإعلان الصادر عن الأمم المتحدة في الأول من كانون الثاني ١٩٤٢ وكذلك "لكل الدول الأخرى المُحبة للسلام التي تقبل الالتزامات المنصوص عنها في الميثاق الحالي" والتي يتم قبولها من قبل الجمعية العمومية بناءً على توصيات مجلس الأمن (الفصل الثاني – المواد ٣ و ٦).

إن أية دولة عضو اتُخذ بحقها إجراء وقائي أو تنفيذي من قِبَل مجلس الأمن يمكن أن يعلّق حقها في ممارسة حقوق العضوية وامتيازاتها، وهنا فإن إجراء يتخذه مجلس الأمن فقط هو من يعيد العضوية المعلقة (الفصل الثاني – المادة الخامسة).

إن الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة كما هي مبينة في الفصل الثالث من الميثاق هي الجمعية العمومية ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوصاية ومحكمة العدل الدولية والأمانة العامة.كما يمكن أيضاً إنشاء هيئات ثانوية أخرى تعدُّ ضرورية لتحقيق أهداف الميثاق.

إن المادة الثامنة من الفصل الثالث تساعد على القيام بقراءة مثيرة للاهتمام، فهي تضع قانوناً يتم التغاضي عنه بشكل متكرر ويتم انتهاكه بشكل روتيني فيما يتعلق بتركيبة أو طاقم الموظفين في الهيئات الرئيسية والفرعية يشترط الميثاق ما يلي:

"إن الأمم المتحدة لن تضع قيوداً على أهلية الرجال والنساء في المشاركة بأية صفة، وفي ظل ظروف من المساواة في هيئاتها الرئيسية والفرعية".

كما لاحظنا سابقاً وضع الآباء المؤسسون للأمم المتحدة قيوداً على الأهلية من خلال تسمية البلدان التي حجزت لها المقاعد الدائمة أثناء تشكيل مجلس الأمن. كما أن قوانين موظفي الأمم المتحدة تعج بفقرات تقيد التنافس على أصناف متنوعة من الوظائف. ومع ذلك فإن الميثاق يبدو وكأنه قد قام بمحاولات لمعالجة التحديات التي تواجه العالم، وسواء كانت هذه المحاولات كافية أم لا فهذا يبقى سؤالاً مفتوحاً.

٦-٥ خاتمة واستنتاج:

هل تعلَّم ميثاق الأمم المتحدة أية دروس من الماضي؟ تتطلب الإجابة عن هذا السؤال العودة إلى سؤال آخر كان هوبسون قد طرحه في كتابه الذي صدر عام ١٩١٥، فقد طرح هوبسون سؤالاً بلاغياً أو ربما سؤالاً ينم عن بصيرة على الشكل الآتي:

"بعد أن تنتهي هذه الحرب هل ستعود الأمم إلى السلام المسلح والأحلاف المتنافسة وتوازن القوى ذات الترتيبات المتنافسة والتحضير لحرب أخرى أصبحت بكل ذلك محتمة؟ أم هل ستمضي قدماً لتحقيق الفكرة القائلة بالحق العام والشراكة الأوروبية الحقيقية المبنية على الاعتراف بالحقوق المتساوية التي ترسى ويتم تنفيذها من خلال الإرادة المشتركة؟".

وكما سنلاحظ في الفصل القادم يبدو أن ميثاق الأمم المتحدة فضّل الخيار الأخير أي شكلاً من أشكال الرابطة المبني على مبادئ المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأطراف. وفي المقابل فإن القوى العظمى، كما يسمى الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن، عموماً تبدو ملتصقة بالخيار الأول. إن الميل الذي ينطوي على مفارقة تاريخية نحو عقيدة توازن القوى ينطوي على مضامين خطيرة بالنسبة لمصداقية الأمم المتحدة والترتيبات الأخرى متعددة الأطراف. وبسعيها لفرض إرادتها على بعض الدول الأضعف فإن القوى العظمى عليها أن تعالج تلك "الظروف الدولية" التي يهدد استمرارها السلم في العالم. هذه الأمور وموضوعات ذات صلة سيتم دراستها بتفصيل أكبر في الفصل القادم.

الفصل السادس

الأمم المتحدة:

النشأة والهيكلية والتحديات المهيمنة

١-٦ نظرة شاملة على الأمم المتحدة:

توسع نطاق الأمم المتحدة والوكالات المنتمية إليها على مدى العقود الستة الماضية. ففيما يتعلق بالعضوية (والانتشار الجغرافي) نمت الأمم المتحدة من الواحد والخمسين عضواً الأصليين إلى الدول الأعضاء التي يبلغ عددها في الوقت الحالي (١٩٢). إن أحد العوامل الرئيسية في التوسع السريع للمنظمة هو عملية إزالة الاستعمار التي بدأت مع حصول كل من الهند والباكستان على الاستقلال عام ١٩٤٧، وتسارعت مع تحويل الكثير من الأمم الأفريقية والآسيوية والشرق أوسطية وأمم المحيط الهادي إلى دول ذات سيادة في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين. كما أن إنشاء دول جديدة من الدول القائمة في التسعينيات من القرن العشرين زاد أكثر من عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

١-١-٦ توسيع العضوية:

شكلت الإحدى والخمسون دولة التي تمّ تمثيلها في مؤتمر سان فرانسيسكو لعام ١٩٤٥ الأعضاء الأصليين للأمم المتحدة. ومن بين هذا العدد كان هناك (٢٠) دولة من أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي و(١٦) من أوروبا وأمريكا الشمالية و(٧) من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا و(٣) من آسيا و(٢) من أوقيانوسيا أي أستراليا ونيوزلندا. من شبه الصحراء الأفريقية (٣) دول هي أثيوبيا ليبيريا وجنوب أفريقيا،

ولكن لا أثيوبيا ولا ليبيريا كانت مؤهلة لتكون لاعباً رئيسياً، أما جنوب أفريقيا فكانت لا تزال تحت حكم الأقلية للفصل العنصري.

وبحلول عام ١٩٤٦ انضم إلى المنظمة كل من أفغانستان وآيسلندا والسويد وتايلاند وتبعها عام ١٩٤٧ الباكستان والهند. وشهد عام ١٩٥٥ أيضاً تدفق أعضاء جدد مثل ألبانيا والنمسا وبلغاريا وكمبوديا وسيلان (وهي سيرلانكا حالياً) وهنغاريا وأيرلندا وإيطاليا والأردن وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ومملكة ليبيا والبرتغال ورومانيا وإسبانيا.

بقيت شبه الصحراء الأفريقية غائبة بشكل واضح حتى انضمام غانا عام ١٩٥٧ وغينيا عام ١٩٥٨، ولم يكن حضور أفريقيا في المنظمة ملموساً بشكل أساسي حتى التسعينيات من القرن العشرين عندما أصبحت العديد من المستعمرات البريطانية والفرنسية (بالإضافة إلى بضع مستعمرات بلجيكية) دولاً مستقلة. ومن الأمثلة على الدول التي انضمت في عام ١٩٦٠ داهومي (وهي الآن جمهورية بنين) والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وساحل العاج والغابون ومدغشقر ومالي والنيجر ونيجيريا وجمهورية الكونغو والسنغال والصومال وفولتا العليا (واسمها الآن بوركينافاسو) وتوغو وموريتانيا وسيراليون وتانجينكا (واسمها الآن تنزانيا)، وتبعت في عام ١٩٦١ كل من الجزائر وبوروندي وراوندا وأوغندا التي انضمت عام ١٩٦٢.

من بين المنضمين المتأخرين سنغافورة ١٩٦٥، بربادوس وغويانا ١٩٦٦، اليمن ١٩٦٧، فيجي ١٩٧٠، البحرين والبوتان وعُمان وقطر والإمارات المتحدة عام ١٩٧١ وجمهورية ألمانيا الاتحادية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية عام ١٩٧٣، أما بلاو فقد تخلصت من وضعية الوصاية وأصبحت عضواً في الأمم المتحدة ذات سيادة عام ١٩٩٤ وبذلك أنهت فعلياً التفويض المنتظم لمجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة في حين أن الجبل الأسود هي آخر عضو في المنظمة بعد أن انضمت عام ٢٠٠٦.

وفي حين أن الأعضاء المؤسسين كانوا يعرفون نوع المنظمة التي كانوا يبنونها عام ١٩٤٥، فإن الكثير من القادمين المتأخرين وببساطة عدُّوا عضويتهم تأكيداً على

وضعية السيادة التي أنجزت حديثاً ولكنها لم تدرك إلا القليل من حقيقة أن المنظمة التي كانت أداة لإنجاز حرياتهم ستكون أيضاً عاملاً رئيسياً في تآكل سيادتها. وفي وصفه لهيكلية الأمم المتحدة يبين هذا الفصل كيف أن الحريات التي تم نيلها بالإضافة إلى الاستقلال قد عُطّلت بشكل ممنهج من خلال التفسير الإبداعي للميثاق وكذلك من خلال أداء وظائف هذه المنظمة.

٢-١-٦ انتشار الوكالات وتكاثرها:

إن المؤشر الآخر على نمو الأمم المتحدة بالإضافة إلى توسيع العضوية، هو عدد الأقسام والمكاتب والوكالات المنتمية إليها والتي تأسست منذ ١٩٤٥. يمثل الجدول (١-٦) عينة من المنظمات والتفويضات المتخطية للحدود القومية التي تم إنشاؤها قبل إنشاء الأمم المتحدة وبعدها عام ١٩٤٥.

يُظهر الجدول ١-٦ عينة من الوكالات والكيانات التي أنشئت قبل تأسيس عصبة الأمم والأمم المتحدة وبعدهما.

المجموعة A : الوكالات التي أنشئت قبل عصبة الأمم:

مفوضية الراين المركزية ١٨٠٤، مؤتمر فيينا ١٨١٥، مفوضية الدانوب الأوروبية ١٨٥٦، اتحاد الاتصالات الدولي ١٨٦٥، اتحاد البريد العالمي ١٨٧٥، المنظمة الدولية للأرصاد الجوية ١٨٧٣، المكتب الدولي للملكية الصناعية ١٨٨٣، الاتحاد الدولي للنقل عبر السكك الحديدية ١٨٩٠، المفوضية الدولية الكهربائية الفنية ١٩٠٦، الاتحاد الدولي لروابط المقاييس الوطنية ١٩٢٦ والتي اندمجت في المنظمة الدولية للمقاييس ١٩٤٧.

المجموعة B: عصبة الأمم والوكالات الموازية:

عصبة الأمم ١٩١٩، منظمة العمل الدولية ١٩١٩، المفوضية الدولية للملاحة الجوية ١٩١٩ والتي تحولت إلى المنظمة الدولية للطيران المدني ١٩٤٧، والمحكمة الدائمة للعدالة الدولية ١٩١٩.

المجموعة C : الأمم المتحدة والوكالات المنتمية إليها والتي أنشئت عام ١٩٤٥:

الأمم المتحدة ١٩٤٥، محكمة العدل الدولية ١٩٤٥، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ١٩٤٥، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ١٩٤٤، الاتفاقية العامة بشأن التعرفة والتجارة (الغات) ١٩٤٥والتي استبدلت بمنظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٥، ومنظمة الأغذية والزراعة ١٩٤٥.

المجموعة D: الوكالات والمفوضيات التي أنشئت بعد ١٩٤٥:

المفوضية الاقتصادية لأوروبا ١٩٤٦، مفوضية مكانة المرأة ١٩٤٦، المفوضية الاقتصادية لأوروبا وشمال أمريكا ١٩٤٧، المفوضية الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادي ١٩٤٧، مفوضية حقوق الإنسان ١٩٤٨، منظمة الصحة العالمية ١٩٤٨، المفوضية الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ١٩٤٨، مفوضية الأمم المتحدة العليا للاجئين ١٩٥٠، شركة التمويل العالمية ١٩٥٦، السلطة الدولية للطاقة الذرية ١٩٥٧، المفوضية الاقتصادية لأفريقيا ١٩٥٨، رابطة التنمية الدولية ١٩٦٠، برنامج الغذاء العالمي ١٩٦١، مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية (UNCTAD) ١٩٦٤، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ١٩٦٥، معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث UNITAR ١٩٦٦، صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال ١٩٦٦، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO ١٩٦٧، برنامج الأمم المتحدة للبيئة ١٩٧٢، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ١٩٧٤، المعهد الدولي للبحث والتدريب لتقدم المرأة مفوضية الأمم المتحدة الاقتصادية الاجتماعية لغرب آسيا ١٩٧٣، الصندوق الدولي لتطوير الزراعة ١٩٧٧، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة UNIFEM١٩٨٤، منظمة التجارة العالمية ١٩٩٥، مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة ١٩٩٧، ومحكمة الجنايات الدولية ICC ٢٠٠٢.

تعدُّ محكمة الجنايات الدولية نظرياً منظمة مستقلة عن الأمم المتحدة ولكن نظامها الداخلي يطلب منها أن تتابع قضايا تحال إلى المدّعي العام فيها من قِبل مجلس الأمن الدولي بغض النظر عن جنسية المتهم أو مكان الجريمة.

الزيادة في المجموعة الكاملة لهيئة الموظفين:

إن عدد الموظفين المسجلين في جدول الرواتب في الأمانة العامة يختلف من وقت لآخر، وقد ارتفع الرقم من (٦.١٣٥) عام ١٩٨٦ إلى (١٣.١٥٩) عام ٢٠٠٥ بما في ذلك أصحاب المناصب الذين يجري تمويل رواتبهم من الميزانية النظامية وموارد الخزينة الإضافية، وهذا ما يشكل زيادة أكثر من ١٠٠% على مدى عشرين عاماً.

ووفقاً لتقديرات ECOSOC فإن هيئة موظفي اليونسيف المكونة من ٨.٤٨٨ موظفاً في حزيران ٢٠٠٣ شكلت نحو ٢٢% من جميع موظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة والكيانات الأخرى. لذا وباستنتاج بسيط يمكن القول إن الرقم الإجمالي لنظام الأمم المتحدة بكامله بدءاً من حزيران ٢٠٠٣ سيكون تقريباً (٣٨,٥٨٢) وكان نصيب الأمانة العامة للأمم المتحدة ٤٠% من هذا الرقم العالمي، واليونسيف ٢٢%، ومفوضية الأمم المتحدة العليا للاجئين أكثر من ١٧% بقليل، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أقل من ١٤% بقليل والوكالات الأخرى ٧%.

٤-١-٦ نمو الميزانية:

كانت ميزانية الأمم المتحدة المنتظمة لعام ١٩٤٦ مجرد (٢١.٥) مليون دولار أمريكي، وارتفع الرقم إلى (١.١٨) مليار دولار عام ١٩٩٢، وهذا ما يمثل زيادة بمقدار خمسة وخمسين ضعفاً على مدى ٤٦ عاماً. إن الزيادة في الميزانية بين أعوام ١٩٤٦ و ١٩٩٢ تعدُّ زيادة متواضعة إذا ما أخذ بعين النظر النمو في التفويضات والضغوطات التضخمية، بينما كان النمو اللاحق بين أعوام ١٩٩٢ و ٢٠٠٤ في الإنفاق هو الذي ثبت بأنه نمو أساسي كبير حقاً. وهكذا وبعبارات واقعية يمكن القول إن ميزانية الأمم المتحدة ارتفعت من (١.١٨) مليار دولار عام ١٩٩٢/١٩٩٣ إلى (٣.١٦) مليار دولار في أعوام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ وهذا ما يمثل زيادة بأكثر من ١٠٠% على مدى اثني عشر عاماً.

٥-١-٦ عوامل نمو الأمم المتحدة:

إن الأمم المتحدة ولأسباب غير واضحة دائماً قادرة على تحقيق ما يتخطى عادة قدرة هيئة مدنية وطنية عادية، أي أنها قادرة على الحصول على دعم أدواتها الحاكمة لخطط توسعها، خاصة في وقت يشهد تناقصاً في الموارد. ويكمن الجواب على هذا اللغز جزئياً في البيئة الغامضة التي تعمل فيها الأمم المتحدة وفي الهيكلية التي تجعل من مثل هذا الغموض أمراً ممكناً إن لم يكن حتمياً.

وهكذا خلافاً للحالة السائدة على المستوى الوطني، فإن معظم برامج الأمم المتحدة تبدأ في الأصل من داخل الأمانة العامة لكي توضع بعد ذلك في رزمة وتسوّق على أنها "الأوامر الزاحفة" للدول الأعضاء، فمولد أحد البرامج يبدأ بشكل ثابت تقريباً بمشاورات رسمية وغير رسمية تتبع بدعاية محكمة. وتبدأ العملية الأساسية بتحديد المشكلة مثل الفقر أو المجاعة أو التعليم أو الطعام أو عدم المساواة بين الجنسين أو عقوبة الإعدام، وحالما يتم رفع الوعي بالمشكلة بشكل كافٍ خلال مشاورات رسمية وغير رسمية ، فإن الشرعنة البرلمانية وتخصيص الموارد تكون مضمونة تقريباً. وعلى أية حال فإن أحد البرامج أو إحدى المبادرات التي تُعدُّ أولوية للأمم المتحدة يمكن أن تصبح حقيقة واقعة حالما يوكل مستقبل هذا البرنامج أو هذه المبادرة لمجموعة من المسؤولين أو الخبراء الماهرين في "قياس المعطيات بطرق خيالية" والقادرين على الدفاع عن الإحصائيات المشوشة وغير الموثوقة ووصفها أنها "مجرد مؤشرات".

ومن الأمر الطبيعي ألا تلفق كل مشكلة داخلياً وألا يكون كل تفاهم قادم قد وضع مسبقاً. فعلى سبيل المثال، لم تكن منظمة العمل الدولية إحدى بنات أفكار الأمانة العامة لعصبة الأمم، بل كانت فكرة القوى المتحالفة التي رأت في المنظمة الجديدة أمل الاقتصاديات الغربية التي تقوم على التصنع في كسب الطبقة العاملة وتخفيض مستوى جاذبية الشيوعية، كما أن سلطة الطاقة النووية الدولية خرجت إلى حيّز الوجود بعد أن ألقى الرئيس دوايت آيزنهاور خطابه في الأمم المتحدة والذي جاء

بعنوان "الذرة مقابل السلام" عام ١٩٥٣، وكذلك معاهدة كيوتو (The Kyoto Treaty) ليست تحت إشراف الأمم المتحدة، بل تحت إشراف تحالف النشطاء البيئيين الذين ينبهون الحكومات باستمرار إلى الخطر الجسيم الذي ينتظرها. إن الفيروس القاتل والعنف المنظم لا يحترمان الحدود الإقليمية، فكلاهما يتطلبان رداً عالمياً قوياً وهذا ينطبق على انتشار الأسلحة الصغيرة والتجارة العالمية بها، وكذلك على الحوادث المتزايدة للجريمة العابرة للحدود والدائرة المتسعة للعنف والإرهاب.

ولكن لكل تفويض يمنحه العالم للأمم المتحدة هناك أربع مبادرات ومشاريع تدعمها الأمانة العامة. فبرنامج الغذاء العالمي أنشئ عام ١٩٦١ كمشروع تجريبي لمنظمة الأغذية والزراعة (FAO). وفي عام ١٩٦٥ صوتت الجمعية العمومية على تمديد مدة المشروع "طالما كانت المساعدة الغذائية المتعددة الأطراف ممكنة ومرغوبة". وفي عام ٢٠٠٨ أي بعد ثلاث وأربعين سنة من تدشينه، كان برنامج الغذاء العالمي لا يزال يعمل ربما لأن المساعدة الغذائية عُدَّت "ممكنة" و "مرغوبة".

تم إنشاء الصندوق الدولي لتطوير الزراعة عام ١٩٧٧ كنتيجة لمؤتمر الغذاء العالمي عام ١٩٧٤ وهذا أمر غريب دعمته الأمانة العامة، وخرج المعهد الدولي للبحوث والتدريب ليقدم المرأة إلى حيز الوجود عام ١٩٧٥ كنتيجة لقيام الأمانة العامة بتنظيم مؤتمر دولي رئيسي حول المرأة، كما أن محكمة الجنايات الدولية لم تكن لتنشأ لو لم تدخل كل من يوغسلافيا وراوندا في أزمات، كما أن المحاكم التي أنشئت لهذين البلدين على أساس تجريبي لم تعطِ الحد الأقصى من الدعاية والإعلان. ومن المسلم به أن رضا الدول ذات السيادة على هذا التعدي على السلطة الداخلية كان عاملاً آخر صُبَّ في صالح محكمة الجنايات الدولية.

يُعدُّ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي UNDP دراسة حالة تقليدية في ديمومة الذات البيروقراطية، فعندما أُسس عام ١٩٦٥، كان التفويض الذي منح له هو توحيد عمليات الصندوق الموسع للمساعدة الفنية وعمليات الصندوق الخاص. وبحلول عام ١٩٧١ كان قد أنجز مهمة التوحيد هذه، فالقسم الأكبر من المستفيدين من برنامج

المساعدة الفنية في البلدان النامية أنجز تقدماً ممتازاً في ردم الفجوة في ميدان التعليم والتدريب التي ورثتها عند الاستقلال. وبكلمات أخرى يمكن القول إن الطلب على المساعدة الفنية سواءً كانت من النوع الموسع أو المحدود لم يكن عالياً كما كان عند إنشاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ١٩٦٥، وعندما لم يبق إلا القليل القليل لعمله كان على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يعيد تعريف مهمته بأنها "تحقيق تنمية بشرية مستدامة" ضمن نطاق سلطته. بهذه الطريقة أصبح هذا البرنامج منخرطاً في "الحكم الرشيد الديمقراطي" وأنشطة مكافحة مرض الإيدز التي كانت الوكالات الأخرى للأمم المتحدة تغطيها، والتي كان يمكن من خلال استثمار مستدام في بناء القدرات على المستوى المؤسساتي المحلي أن يشرع بها على المستوى الوطني.

إن تجربة برتون ودز Breton Woods تشبه نوعاً ما تجربة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. فعندما انطلق البنك الدولي لإعادة البناء والتنمية عام ١٩٤٤، كانت مهمته المباشرة هي المساعدة في إعادة بناء الاقتصاد الأوروبي الذي مزقته الحرب. بدأ هذا البنك عام ١٩٤٧ بإقراض الدولارات لفرنسا وهولندا والدانمرك ولوكسمبورغ كي تتمكن هذه البلدان من استيراد الأغراض الضرورية من أمريكا الشمالية. وعندما أصبحت خطة مارشال فعالة، حوّل البنك أنظاره إلى بقية العالم. وكبنك الملجأ الأخير يمول البنك المشاريع ذات المردود الاقتصادي الأقصى ويبتعد عن دفع الرواتب المحلية. وتدريجياً دخل البنك في نصح الحكومات بشأن الإجراءات التي يجب أن تتبناها لتحفيز المدخرات المحلية وتصحيح الاختلالات المالية وزيادة الاستقرار الاقتصادي المصغر، وكانت بالنسبة للبنك مسألة وقت كي يفرض شروطاً قاسية لمنح قروض التعديل البنيوية ويفرض توجهات السياسة الحكومية ويدلي ببيانات عميقة حول ترتيبات الحكم الرشيد اللازمة للنمو. وكما حدث دائماً فإن الاقتصادات التي تحررت من قبضة مؤسسات برتون ودز Breton Woods مثل الهند والصين كانت ذات أداء أفضل من الاقتصادات التي وقعت في المصيدة الليبرالية الجديدة للمؤسسات.

٦-١-٦ فضح الزيف في أسطورة الوكالة الرئيسية:

إن التغطية الجغرافية المتسعة للأمم المتحدة (بالإضافة إلى الزيادة السريعة في عدد الوكالات المرتبطة بها) يطرح السؤال المتعلق فيما إذا كانت الأمانات العامة غير مرئية في السياسة الدولية. يعتقد ماثيسون (Mathieson) أن الأمانات العامة (والموظفين الذين توظفهم الأمانات العامة) غير مرئية "لأن الحكومات ذات السيادة أي الدول الأعضاء المسؤولة عن المنظمات توكل إليها المهام كما تُقدَّم لها الأموال اللازمة"، ويؤكد ماثيسون أيضاً أن المنظمات الدولية ليست حكومات "وأنها لا تحكم". إنها فقط تنخرط في ما اصطلح عليه الحكم الرشيد أو الحوكمة، وهي عملية توجيه السياسة العامة والخدمات في عالم لا يتمتع بالسيادة (Mathiason , 2007: xii).

ومع ذلك فإن الحقائق على الأرض لا تدعم فكرة أمانة عامة دولية والتي تكون إما غير مرئية أو مجرد أداة للحكومات أو الحكم الرشيد. إن مدى الأنشطة ونطاقها التي تشرع بها المنظمات الدولية يرفع من صورة هذه المنظمات ويقذف بها إلى دائرة الوعي الشعبي ويستحضر صورة دولة عالمية صاعدة ذات نظام ديكتاتوري. لقد تولت الأمم المتحدة والوكالات المرتبطة بها بشكل خاص مسؤولية العدد المتزايد للوظائف بما في ذلك الوظائف التي كان ينبغي القيام بها من قبل السلطات الوطنية في الظروف العادية إلا إذا حال دون ذلك الضعف المؤسساتي.

٦-٢ هيكلية الحوكمة والمحاسبة

٦-٢-١ سلطات ووظائف الجمعية العمومية:

كما هو متوقع فإن عضوية الجمعية العمومية مفتوحة لكل الدول الأعضاء، بيد أن هذه الجمعية فوق كل شيء آخر هي دكان للكلام، فالجمعية العمومية تقدم توصيات غير ملزمة، وتفتقر إلى السلطة كي تنفذ قراراتها أو تحاسب مجلس الأمن فيما يتعلق بممارسة السلطة التنفيذية لهذا المجلس.

إن دور الجمعية العمومية وفقاً للفصل الرابع (المادة ١٠) هو مناقشة أية قضية أو مسائل تقع ضمن نطاق الميثاق الحالي وباستثناء ما تنص عليه المادة

١٢، يمكن للجمعية أن تقدم توصيات إلى أعضاء الأمم المتحدة أو إلى مجلس الأمن أو لكليهما حول مثل هذه القضايا والمسائل. وسيتم المزيد من الدراسة للوظائف الموكلة للجمعية العمومية.

٢-٢-٦ المجلس الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC)

بالإضافة إلى الجمعية العمومية ينص الميثاق على إنشاء مجلس اقتصادي واجتماعي مكون من (١٨) عضواً يُشَكَّل على أساس تداولي كل ثلاث سنوات، كما أن العضو المتقاعد يحق له إعادة انتخابه. يكمن نطاق سلطة المجلس في البدء بدراسات وإصدار تقارير حول المسائل الدولية المتعلقة بالاقتصاد والمجتمع والتعليم والصحة والمسائل ذات الصلة (الفصل العاشر) المادتان (١-٦٢و ٣-٦٢).

٣-٢-٦ مجلس الوصاية:

يعدُّ مجلس الوصاية أداة أخرى لترجمة أهداف الميثاق إلى برامج عمل. يُمَكّن الفصل الثاني عشر الأمم المتحدة من إنشاء نظام وصاية دولي تحت سلطتها لإدارة الأراضي التي يمكن أن تكون تحت وصايتها من خلال اتفاقيات فردية والإشراف عليها. إن هدف نظام الوصاية هو بالضرورة حماية مصالح سكان الأراضي الموضوعة تحت الوصاية. تفاصيل تركيبة مجلس الوصاية وسلطاته موجودة في الفصل الخامس.

٤-٢-٦ محكمة العدل الدولية:

إن الهيئة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة هي محكمة العدل الدولية التي ورثت النظام الأساس للمحكمة الدائمة للعدالة الدولية، كما أن جميع الأعضاء بحكم عضويتهم هم أطراف في النظام الأساسي للمحكمة. بالإضافة إلى ذلك يمكن لغير الأعضاء الانضمام إلى النظام الأساسي بناءً على شروط تحددها الجمعية العمومية (المادة ٢٣).

يمكن للجمعية العمومية أو مجلس الأمن أن يطلبا من المحكمة أن تقدم رأياً استشارياً بشأن أية مسألة قانونية، كما يمكن للهيئات الأخرى للأمم المتحدة والوكالات

المتخصصة أن تطلب مع تخويل من الجمعية العمومية رأي المحكمة الاستشاري حول المسائل القانونية التي تنشأ ضمن نطاق أنشطتها.

٥-٢-٦ مجلس الأمن:

من بين كل الأدوات التي سبق وضعها، يعد مجلس الأمن الأقوى. ويبين الفصل الخامس من الميثاق تركيبة ووظائف وسلطات مجلس الأمن. وفي حين أن مؤتمر دمبارتون أوكس Dambarton Oks والميثاق قد نصَّا على أحد عشر عضواً في المجلس، إلا أن تعديلاً أدخل عام ١٩٦٥ على الميثاق رفع العدد إلى خمسة عشر. وكما أوصى مؤتمر دمبارتون أوكس ولكن خلافاً للفصل الثالث والمادة الثامنة منه، فإن الفصل الخامس في المادة الثالثة والعشرين منه يحصر العضوية الدائمة في المجلس بخمسة بلدان وهي جمهورية الصين وفرنسا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية (والذي خلفه الاتحاد الروسي) والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. أما المراكز العشرة الباقية فهي تُملأ على أساس تداولي مدته عامان ويتم انتخاب الأعضاء لها من قبل الجمعية العمومية.

لقد توسعت سلطة مجلس الأمن في السنوات الأخيرة إلى الحد الذي أصبح يُنظر إلى المجلس وبشكل متزايد على أنه سلطة إمبراطورية استبدادية وليس مجرد هيئة أخرى من هيئات الأمم المتحدة. إن ما يعطي المصداقية لهذا التوصيف هي السوابق التي تتسم بالاستبداد لغالبية الأعضاء الدائمين خاصة بريطانيا العظمى وفرنسا والاتحاد السوفيتي الميت (والآن بدلاً منه الاتحاد الروسي) والصين.

يبحث الفصل التالي في مضامين التركيبة الحالية للمجلس فيما يتعلق بعلاقات القوة العالمية ومصداقية الأمم المتحدة وشرعية قرارات الهيئة العالمية.

٦-٢-٦ الأمانة العامة:

إن الهيئة الأخيرة وليس الآخرة للأمم المتحدة هي الأمانة العامة. ينص الفصل الخامس عشر على إنشاء أمانة عامة بدوام كامل يرأسها الأمين العام وتشتمل على هيئة موظفين يمكن أن تتطلبها المنظمة، ويتوقع من الأمين العام القيام بتعيين هيئة

الموظفين وفقاً لأنظمة وضعتها الجمعية العمومية (المادة ١٠١) وفي أثناء تأديتهم لوظائفهم فإنه يحظر على الأمين العام والأمانة العامة " تلقي تعليمات من أية حكومة أو أي شكل من أشكال السلطة خارج إطار المنظمة (المادة ١٠٠).

٤-٦ الأمم المتحدة والأمن العالمي والخطر النووي:

منذ بداية نشأتها عام ١٩٤٥ وحتى الوقت الحالي تتصارع الأمم المتحدة مع أنماط مختلفة من الأزمات، وقد كان التوتر بين الشرق والغرب البند الأول على جدول أعمالها، فالعلاقات المريرة بين الحلفاء السابقين استمرت إلى ما بعد الحرب واستحوذت على النظام الذي نشأ بعد الحرب وشتت انتباه الأمم المتحدة، وقد طفت علامات المتاعب على السطح في مؤتمر يالطا ولكنه تم إخمادها لمصلحة التضامن في زمن الحرب. ولكن في مؤتمر بوتسدام Potsdam وهي أول قمة تعقد على الأراضي الألمانية من السادس عشر من تموز إلى الثاني من آب ١٩٤٥، وآخر قمة تعقد بعد هزيمة النازية تعرضت الجبهة الموحدة التي أنشأها الحلفاء للتهديد الخطير. فخلافاً لروزفلت (Roosvelt) الذي سمحت صحته الهشة وآراؤه المعتدلة لستالين أن يحصل على ما أراد فقد كان ترومان (Truman) وهو مناوئ قوي للشيوعية متشككاً جداً حول تحركات الزعيم السوفيتي في بوتسدام.

ومع الاختبار الناجح لأول قنبلة نووية والذي حمل اسم الثالوث في السادس عشر من تموز ١٩٤٥ في اليوم الذي سبق بدء قمة بوتسدام، شعر ترومان أن الولايات المتحدة لم تعد تحتاج الدعم السوفيتي لهزيمة القوات اليابانية، ومع ذلك ففي قمة بوتسدام لمّح ترومان باستخدام "سلاح قوي جديد". ونظراً لأن جواسيس ستالين أبقوه مطلعاً على آخر تطورات البرنامج النووي الأمريكي، فقد كان ستالين يعرف ما الذي يعنيه "بالسلاح القوي الجديد". لذا لم تكن لديه مشكلة في التصديق على إنذار نهائي تم توجيهه إلى اليابان كي تلقي أسلحتها أو تواجه "دماراً فورياً شاملاً". عدَّ اليابانيون هذا التهديد مجرد خداع ليعانوا في هيروشيما وناغازاكي في ٦ و ٩ آب ١٩٤٥ على التوالي ويرزحوا تحت الاستيلاء الفعلي الأمريكي على الحكم في اليابان.

وصلت الرسالة بسرعة للسوفييت، فالسير على خُطى اليابان في المستقبل غير البعيد يشكل إمكانية لا بل كارثة يمكن تفاديها بالالتحاق بركب الولايات المتحدة أو تسريع البرنامج النووي السوفيتي. اختار ستالين الخيار الأخير فقد كان على الاتحاد السوفيتي أن يمتلك قنبلته النووية لكي يحمي نفسه وحلفاءه في حلف وارسو من السحق. وكان هذا بداية السباق النووي وشكّل أيضاً أوقاتاً قاسية تنتظر الأمم المتحدة. إن الأهمية التي أعطيت لامتلاك القدرة النووية كبيرة جداً بحيث بدا الأمر وكأنَّه شرط أساسي للقبول في العضوية الدائمة في مجلس الأمن، كما أن النتيجة الرادعة للقنابل النووية أصبحت أمراً مُسَلماً به.

إن أسلحة الدمار الشامل المخيفة مثل القنابل العنقودية والقذائف البالستية بعيدة المدى وصواريخ الكروز "وأنظمة الدفاع الجوي المتكاملة" والأسلحة البيولوجية هي لا شيء إذا ما قورنت بالرؤوس الحربية المزودة بأسلحة نووية. إن أسلحة الدمار الشامل هذه موجودة في ترسانات الأسلحة للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن والأعضاء الكبار في "النادي النووي".

يضم النادي النووي كما أشير سابقاً الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن الذين انضموا إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية (NPT) التي وُقّعت في تموز ١٩٦٨، وكذلك دولتين لم تكونا طرفين في المعاهدة وهما الهند والباكستان بالإضافة إلى كوريا الشمالية التي كانت طرفاً في المعاهدة ولكنها انسحبت منها عام ٢٠٠٣. ومعلوم أن إسرائيل هي دولة أخرى تمتلك التقانة النووية والرؤوس الحربية، وقد اختارت إسرائيل أيضاً أن تبقى خارج إطار معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. بالإضافة إلى ذلك يزعم أن إيران تعمل على مدار الساعة لاكتساب التقانة النووية والقدرة على إطلاقها، ولكن إيران أصرت باستمرار على فكرتها القائلة بأن برنامجها النووي هو لأغراض سلمية. وبدءاً من نهاية ٢٠٠٧ لم تجد السلطة الدولية للطاقة النووية "أي دليل ملموس لبرنامج نووي جارٍ أو منشآت نووية غير مصرح عنها في إيران".

ويُشَك بأن لسورية نوايا نووية لم تستطع ضربة جوية إسرائيلية أن تبددها بالكامل. أما الدول التي كانت تمتلك برامج نووية ولكنها لاحقاً تعهدت بتفكيكها فتشمل جنوب أفريقيا وروسيا البيضاء وأوكرانيا. بالإضافة إلى ذلك تخلت ليبيا عن برنامجها النووي السري عام ٢٠٠٣ وتمت مكافأتها على الفور من قبل مجلس الأمن.

يكمن القلق في ضمان أن الأسلحة النووية التي تم التخلي عنها لا يتم تدويرها أو لا يتاجر فيها في الأسواق السرية التي ترتادها "الدول المارقة" وعصابات الجريمة والإرهابيون الذين يتحدون الموت. لقد أصبح الخوف من أن تقع هذه الأسلحة القاتلة في الأيادي الخطأ أمراً واقعياً بعد أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١.

تباهت الترسانة النووية الأمريكية بأنها تمتلك (٣٠٠٠٠) رأس حربيّ في الستينيات من القرن العشرين على عكس تقدير الاتحاد السوفيتي في الثمانينيات من القرن العشرين بوجود ٤٠٠٠٠ رأس حربي لديه. ووفقاً لسيناريو يوم القيامة الذي رسمته نشرة العلماء النوويين فإن إمكانية تبادل نووي بين الولايات المتحدة وروسيا ناتج عن الصدفة أو الإهمال تبقى إمكانية محتملة خاصة وأن كلا البلدين وبشكل ينم عن مفارقة تاريخية يضعان أكثر من (١٠٠٠) رأس حربي على أهبة الاستعداد للانطلاق في خلال عشرات الدقائق.

لا شك أن عدد الرؤوس الحربية النووية الفاعلة قد انخفض بشكل كبير من ذروة هذا العدد الذي وصل عام ١٩٨٥ إلى (٦٥٠٠٠) رأس إلى (٢٠٠٠٠) عام ٢٠٠٢. لقد كانت أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢ إشارة الخطر الأولى، وقد كشفت هذه الأزمة كم كان العالم قريباً من حرب نووية وإبادة مفاجئة. فعلى إثر شحن صواريخ سوفيتية إلى كوبا استنفرت الولايات المتحدة قواتها وأعلنت أنها ستبقى على أهبة الاستعداد حتى تقوم كوبا بالترتيب مع الاتحاد السوفيتي بالإزالة الفورية للصواريخ من جوارها. وأخيراً تنازل الاتحاد السوفيتي ولكن ليس قبل أن يحصل على التزام من الولايات المتحدة بإزالة قذائفها الصاروخية من تركيا. استمرت المواجهة

أسبوعين تقريباً أصبحت الأمم المتحدة والعالم بأسره شديدي العصبية من خطر الانزلاق إلى شفير الهاوية.

١-٣-٦ حظر الانتشار النووي والتشارك في السلاح "والاستخدام السلمي":

ومع تعلم الدرس من أزمة الصواريخ وقّع كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في الخامس من آب عام ١٩٦٣ معاهدة حظر التجارب النووية المحدودة إذ يحظر إجراء التجارب النووية تحت الماء وفي الجو والفضاء الخارجي، وقد استثنيت التجارب تحت الأرض وبناء على الافتراض القائل بأن مثل هذه التجارب تشكل مخاطر إشعاعية أقل وتلوثاً بيئياً أقل من التجارب فوق سطح الأرض وتحت الماء. لقد صادقت ما يقارب من مئة دولة على المعاهدة بحلول عام ١٩٦٣.

لقد تم توسيع نطاق المعاهدة المحدودة لحظر التجارب النووية مع اعتماد وتبني معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية في تموز عام ١٩٦٨، وبخلاف المعاهدة السابقة التي ركزت بشكل رئيسي على مؤشرات التجارب النووية، فقد كان القصد من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية NPT هو عدم تشجيع نشر التقانة النووية في بلدان لم تمتلكها بعد. تقف هذه المعاهدة على ثلاثة أرجل وهي عدم الانتشار ونزع السلاح والاستخدام السلمي. وبحلول عام ١٩٧٠ كان أكثر من خمسين بلداً قد وقعوا على المعاهدة. وفي الوقت الحالي وصل عدد الدول الموقعة على المعاهدة إلى (١٨٩) بلداً، وتترك المعاهدة لأية دولة موقعة على المعاهدة خيار الانسحاب بعد إرسالها إشعاراً بذلك قبل ثلاثة أشهر.

ولكن فيما يبدو أنه خرق مباشر لفقرات معاهدة حظر انتشار السلاح النووي (المادتان الأولى والثانية) قامت الولايات المتحدة الأمريكية بنقل قدرتها النووية إلى أعضاء حلف الناتو خاصة بلجيكا وألمانيا وإيطاليا وهولندا وتركيا. وفي معرض دفاعها عن هذا العمل تقول الولايات المتحدة إن ترتيبات التشارك في السلاح تتماشى مع معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية طالما أن الأسلحة الأمريكية في أوروبا تقع ضمن الملكية الحصرية والتحكم الدائم والكامل للولايات المتحدة.

وفي السياق نفسه أصدر حلف الناتو بياناً يتنصل فيه من المسؤولية قائلاً إن النص الذي يحتوي على موافقة من التشارك بالأسلحة لم يتفق عليه بشكل رسمي في وثيقة معاهدة حلف شمال الأطلسي وبالتالي فهي لا تمثل بالضرورة وجهات النظر الرسمية لكل حكومة عضو بشأن القضايا السياسية التي تمت مناقشتها.

كما يؤكد حلف شمال الأطلسي أيضاً أن مواقفه غير الرسمية تلقى مساندة محكمة العدل الدولية في حين أن الرأي الاستشاري للمحكمة الذي استشهد به حلف الناتو كان قد قدم بشأن قانونية الحظر أو الاستعمال الفعلي للأسلحة النووية. في هذا الرأي الذي يصفه حلف الناتو بشكل صحيح على أنه ليس ملزماً فإن المحكمة أحالت مسألة القانونية إلى من أثارها مفضلة أن تبقى ضمن الحدود الآمنة والواضحة للميثاق وبشكل محدد تقول المحكمة إنه:

آ- لا يوجد في القانون الدولي التقليدي ولا في القانون الدولي العرفي (القائم على العرف) أي تخويل ولا أي حظر شامل وعالمي على التهديد بالاستخدام الفعلي للأسلحة النووية.

ب- أي تهديد أو استعمال للأسلحة النووية يخالف المادة الثانية من الفقرة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة ولا يلبي مقتضيات المادة الحادية والخمسين يعدُّ عملاً غير قانوني.

كان هناك إجماع في رأي المحكمة بأن هناك واجباً للسعي وبنية حسنة للخروج بنتيجة من مفاوضات تؤدي إلى نزع السلاح بكل أشكاله تحت رقابة دولية صارمة وفعالة، ولكنها وصلت إلى طريق مسدود حول فيما إذا كان التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها أمراً قانونياً أم غير قانوني في ظروف استثنائية من الدفاع عن النفس حيث صوَّت سبعة أعضاء بنعم وسبعة أعضاء بلا ضد أي من المقترحين.

وعلى ضوء الالتباس بشأن دور محكمة العدل الدولية، فقد أصبحت الرِجل الثانية التي تستند لها معاهدة حظر الأسلحة النووية وهي نزع السلاح مهتزة كما هي الحال مع الرِجل الأولى وهي عدم الانتشار. لقد كان منتظراً من معاهدة حظر انتشار السلاح النووي أن تُسرّع بعملية نزع السلاح النووي، وكان من المفترض من الدول

التي تمتلك السلاح النووي أن تتولى قيادة تخليص العالم من الخطر النووي من خلال خفض المخزونات الاحتياطية للأسلحة المكدسة في ترساناتها وإزالتها في نهاية المطاف. وفي حين أن بضعة بلدان تحركت لإزالة أسلحتها النووية فلم تتخذ حتى اليوم أيَّة خطوة ذات معنى من قبل أعضاء النادي النووي لنزع أسلحتهم. وفي حقيقة الأمر إن هذه البلدان بدل أن تدمر الأسلحة المميتة قامت بمجرد تخبئتها بعيداً. إن البلدان الخمسة الأقوى في العالم والممثلة في مجلس الأمن مسؤولة بمجموعها عن القسم الأعظم من الأسلحة في الترسانة النووية للعالم. بالإضافة إلى ذلك فإن الصراع على قيادة هذا النادي النخبوي لا يزال بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي الذي ورث العرش النووي السوفيتي.

بعد أن لجأت إلى الناحية القانونية لتكسير الرجلين اللتين تقف عليهما معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، أصبحت مؤسسة الأسلحة النووية تميل إلى الشك في التحركات التي تستهدف الرجل الوحيدة المتبقية التي تدعم معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وهي الاستخدام السلمي للطاقة النووية الذي سمحت به المادة الرابعة من المعاهدة ويفسر الاستخدام السلمي على أنه يعني تخصيب اليورانيوم بغرض إكمال مصادر الطاقة التقليدية مثل الكهرباء، ومع ذلك فالمسألة لا تبدو بهذه البساطة فتخصيب اليورانيوم وإعادة معالجة البلوتونيوم يمكن أن تؤدي إلى إنتاج المادة القابلة للانشطار ذات الأهمية الحيوية لبناء رؤوس حربية نووية. لذا فإن القوى النووية الراسخة، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى وحلفاؤهما في حلف شمال الأطلسي، يصرون على أن أي برنامج نووي يدّعي بأنه لا يخدم سوى أهداف سلمية يجب أن يبقى تحت الرقابة المستمرة فما لم يوضع مثل هذا البرنامج تحت المجهر فإنه وفق حسابات هذه الدول لن يتوقف عن البحث عن طرق للالتفاف حول الساق الوحيدة المتبقية لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ورفع مستوى "الاستعمال السلمي" إلى نظام كامل لتطوير الأسلحة.

وفي حين أن القدرة على تطوير اليورانيوم إلى درجة الأسلحة يترك إمكانية الاستخدام غير السلمي للتقانة النووية قائمة فإن معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية

تطلب دليلاً ملموساً أن البرنامج الذي يخدم غايات سلمية إنما هو في حقيقة الأمر غطاءٌ لنوايا شريرة. إن هذا الأمر يضع عبئاً ضخماً على عاتق السلطة الدولية للطاقة النووية، فعلى الأقل وتماشياً مع الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، على السلطة الدولية للطاقة النووية أن تقدم دليلاً لا يقبل الجدل، وخلافاً للمادة الثانية من الفقرة الرابعة والمادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة، أن برنامجاً نووياً قائماً يشكل خطراً أو الاستخدام الفعلي للأسلحة النووية" ومن المحتمل أن يتطلب هذا الأمر أن تنتج الأسلحة كخطوة أولى لتحديد أي خطر تشكله أو الاستعمال الذي ستستعمل به عندما يتم القبض على المعتدي متلبساً بالجريمة.

٤-٦ سباق التسلح التقليدي ومستقبل البشرية:

لا يوجد هناك شخص واحد يتمتع بعقل كامل يمكن أن يعدَّ استخدام الأسلحة النووية خياراً واقعياً. إن الأسلحة التقليدية فقط هي التي ثبت أنها في متناول اليد في أوقات الصراع. وقد نُشرت الأسلحة التقليدية بشكل منتظم إذ كانت هناك نيّة لإيقاع دمار مستهدف كما هي الحالة في الاعتداءات الإجرامية على العصابات المنافسة أو على تشكيلات الشرطة أو للقيام بأعمال عنف يمكن التحكم بها في مسارح الحروب المتركزة في مناطق معينة، وسواءً كان مستهدفاً أم غير مستهدف فإن الدمار الذي سببته الأسلحة التقليدية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية كان ضخماً. إن حرب فيتنام التي استمرت من عام ١٩٦٩ وحتى عام ١٩٧٥ كانت اختباراً لإرادة التحكم بالأسلحة. وفي حين أن إرادة ثوار الفيتكونغ (Vietcong) هي التي سادت في نهاية المطاف، فإن الأسلحة الأمريكية لم تهدأ حتى جلبت الموت والدمار لما يقارب (٥٨٠٠٠) جندي وجندية من الأمريكان و (١.١) مليون من الجنود الفيتناميين الجنوبيين وما بين (٥٠٠٠٠٠) إلى ٢ مليون من الفيتناميين غير المقاتلين بالإضافة إلى تدمير البنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية.

كما أن بنادق AK- 47 التي خدمت أهداف الهوتو Hutu في التطهير العرقي في راوندا تركت هذا البلد بحصيلة من القتلى زادت عن المليون قتيل. وبحلول الوقت

الذي يتم فيه إحصاء عدد الإصابات من النقاط الساخنة فإن الخسارة الإجمالية التي تسببت بها الحرب التقليدية ستكون قد تخطت عدد الإصابات التي أوقعتها الحربان العالميتان مجتمعتين.

وكما هي الحال في امتلاكها للأسلحة النووية فإن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن هم المتبارزون الرئيسيون في سباق الأسلحة التقليدية،فعلى مدى سنوات كان الاتحاد السوفيتي في مقدمة الولايات المتحدة في تصدير السلاح إلى كل أنحاء العالم، ولكن الوضع تغير بشكل دراماتيكي عام ١٩٩٠ مع التفكك التدريجي للاتحاد السوفيتي، ومنذ ذلك الحين حافظت الولايات المتحدة على المركز الأول الثابت كمصدّرة للأسلحة. يُظهر الجدول ١-٦ أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا والصين والاتحاد الروسي هي الأولى في عصبة نقل الأسلحة. إن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن مسؤولون عن ٨٠% من مبيعات السلاح العالمي بين عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٦.

إن المملكة المتحدة وفرنسا فقط هما اللتان قدمتا إسهامات كبيرة نوعاً ما لبرنامج المساعدة التنموية الرسمية (ODA) ضمن هذه الفترة، ومع ذلك فلم تكن أي منهما قادرة على أن تجاري كرم ألمانيا واليابان في هذا المضمار، أما الصين فتعدُّ من الدول الكبيرة التي تنفق على الجانب العسكري ولكنها متلقٍ كبير أيضاً للمساعدة التنموية الرسمية (ODA).

حتى التسعينيات من القرن العشرين كان الشرق الأوسط المتلقي الرئيسي لعمليات نقل الأسلحة، وكان القسم الأكبر من العتاد والخدمات العسكرية يتجه نحو العراق والمملكة العربية السعودية وسورية وليبيا في شمال أفريقيا (Purver, 1993). بين أعوام ١٩٦٥ و ١٩٨٩ جاءت العراق في أول قائمة مستوردي السلاح مع إنفاق عسكري وصل إلى (٩٣) مليار دولار أمريكي وتبع العراق المملكة العربية السعودية التي خصصت (٦٢) مليار دولار أمريكي للمعدات العسكرية ضمن هذه الفترة الزمنية. في عام ١٩٨٩ لحقت المملكة العربية السعودية بالعراق وتخطت الميزانية العسكرية العراقية (Purver1993:4).

لم تستهلك مبيعات الأسلحة مصادر التمويل الضعيفة للدول النامية فحسب، ولكنها أيضاً أبقت بالوقت نفسه على الحروب المتمركزة وولدت نتائج مريعة عبر العالم. وبالإضافة إلى المواجهة الهندية الباكستانية التي تعود إلى عام ١٩٤٨ وحصار برلين عام ١٩٤٨ والحرب الكورية عام ١٩٥٠ وأزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢. هددت الحروب المحلية وحروب التحرير الوطني على مدى سنوات السلم والأمن العالميين. وتم خوض حروب التحرير الوطني بصوتٍ أيديولوجي خفيض في مسارح مختلفة والتي من بينها جنوب شرق آسيا (في لاوس وفيتنام الشمالية وكمبوديا) والشرق الأوسط وأفريقيا (في فلسطين والجزائر وأنغولا وأثيوبيا وموزامبيق وناميبيا وجنوب أفريقيا) وأمريكا اللاتينية (في كوبا ونيكاراغوا والسلفادور وبوليفيا وكولومبيا).

كانت حروب التحرير مدعومة في الغالب من الاتحاد السوفيتي والصين الشيوعية وكوبا، ولكي تحتوي الشيوعيين اعتمدت الولايات المتحدة على وكالة الاستخبارات المركزية كي تتسلل وتتجسس وتخرب الأنظمة الماركسية. قامت الولايات المتحدة أيضاً بتزويد الأسلحة وتقديم المساعدة الفنية للأنظمة الصديقة المحاصرة مثل زائير في ظل حكم موبوتو Mobutu والمناوئين للثوار والميالين نحو الغرب (مثل جوناس سافمبي Jonas Savimbi في أنغولا).

مع انحلال الاتحاد السوفيتي حل التنافس العرقي تدريجياً محل الأيديولوجيا السياسية كمولد للصراع. ففي عام ١٩٩٩ وحده اندلع الصراع في ما لا يقل عن (٢٧) بلداً وكانت المنطقة الأفريقية تسجل أعلى حوادث الصراع وهي أحد عشر صراعاً. وفي أيامنا هذه تشمل مسارح الصراعات ذات الأساس العرقي البلقان الغربي (في البوسنة والهرسك وكوسوفو ومقدونيا) وأوروبا (في أيرلندا الشمالية وإقليم الباسك في إسبانيا) والاتحاد السوفيتي السابق (في الشيشان وناغورني كاراباخ) والشرق الأوسط (في تركيا والعراق وقبرص) وآسيا (في سيرلانكا وأفغانستان وتيمور الشرقية) وأفريقيا (في بوروندي وساحل العاج ودارفور وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا وشمال أوغندا وراوندا والصومال وسيراليون وتشاد).

إن اللاعبين والمستفيدين الرئيسيين هم الوكالات السرية والعملاء المثيرون للتحريض بالإضافة إلى لوبيات السلاح في البلدان المصدرة للسلاح وعصابات الجريمة التي تتواطأ مع شركات شحن الأسلحة ومسؤولي الجمارك الفاسدين وأمراء الحرب المحليين الذين يملؤون الفراغ الذي نشأ بسبب انهيار الدولة واختفاء السلطة المدنية.

ومن السخرية أنه لا يوجد بلد آخر يتعرض بشدة أكثر لحظر الأسلحة الصغيرة من البلد الذي يعدُّ الأول في تجارة السلاح أي الولايات المتحدة الأمريكية، ويقدر أن ٩٠% تقريباً من الأسلحة التي تنشرها كارتيلات المخدرات المكسيكية ضد القوات الحكومية أو توزع على المأجورين ممن يقومون بأعمال الاغتيال أتت من الولايات المتحدة. وفي إطار الصراع الدائم على التفوق فإن أمراء المخدرات غالباً ما قاموا بتجنيد فرق الموت ليجتثوا منافسيهم أو أي شخص يقف في طريقهم.

إن خطر انعدام القانون عبر الحدود الأمريكية كان كبيراً جداً لدرجة أن وزارة الأمن الداخلي قررت عام ٢٠٠٩ إعطاء التفويض للقيام بتفتيش شديد للعربات التي تدخل الولايات المتحدة قادمة من المكسيك. ولكن حتى إذا نجحت هذه الوزارة في منع إعادة تهريب الأسلحة إلى الولايات المتحدة فإنها ستجد أنه من المستحيل وقف نوع آخر من الإتجار وهو الإتجار بالمخدرات والمواد الخطرة.

إن لدى الولايات المتحدة الأمريكية أسباباً أخرى كثيرة للسعي لإيجاد حل دائم للاتجار بالأسلحة فهناك المخبأ الكبير للأسلحة الذي آذى أفريقيا وجلب كثيراً من الدمار لسيراليون وليبيريا ورواندا وساحل العاج والصومال وجد طريقه لاحقاً إلى بوليفيا حيث رجال العصابات اليساريون منخرطون في صراع حياة أو موت مع الحكومة. لذا فإن من مصلحة الولايات المتحدة أن تجد حلاً دائماً لمشكلة الأسلحة الصغيرة شأنها بذلك شأن أي بلد آخر.

وفّرت حرب الخليج الأولى فرصة لضبط التجارة بالأسلحة التقليدية. وهكذا بعد إدراكهم للتكاليف البشرية والاقتصادية الهائلة التي تفرضها الحروب وربما الأثر المرتد لصادرات السلاح. اجتمع الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن في لندن في

تشرين الأول عام ١٩٩١ ليجدوا أسساً مشتركة حول مشروع "الخطوط الإرشادية لعمليات نقل الأسلحة التقليدية" وكانت هذه الخطوط الإرشادية تتطلب من الأمم القوية ومصدّري السلاح تجنب عمليات نقل الأسلحة التي "تطيل أو تفاقم صراعاً مسلحاً قائماً" وإدخال "قدرات عسكرية مزعزعة للاستقرار (مهما كان ذلك يعني) إلى منطقة ما أو يمكن أن تستخدم لأغراض غير غرض الدفاع المشروع أو الاحتياجات الأمنية للبلد المتلقي". ولكن مهما يكن التعهد الذي قطعوه على أنفسهم من خلال تبنيهم للخطوط الإرشادية فإن هذا التعهد سيبطل من خلال الطبيعة الاختيارية لهذا الالتزام وغموض الخطوط الإرشادية بشأن القضايا الرئيسية. وكما يحدث دائماً فإنه لا أحد من الأعضاء الدائمين قام باتخاذ إجراء ذي معنى لوقف عمليات نقل الأسلحة ذات النتائج التي تسهم في إطالة القتال وزعزعة الاستقرار عسكرياً (Purver, 1993) بالإضافة إلى ذلك فإن سجل الأسلحة الأمريكية الذي تسبب قرار للجمعية العمومية عام ١٩٩٤ بفتحه فقط جعل عملية النقل شفافة نسبياً ولكنه لا يهدف إلى تخفيض الإتجار بالأسلحة أو إجهاض العواقب الوخيمة لتجارة الأسلحة.

وبشكل عام إذا كانت تجارة الأسلحة تبقي على الحروب وتعرض السلم للخطر فمن المنطقي أن السلطات التنموية للأمم المتحدة سيتم إخراجها عن مسارها باستمرار، ويبقى أن نرى كيف تستطيع منظمة الأمم المتحدة أن تحول أغمدة السيوف إلى شفرات المحراث.

الفصل السابع

الحياة والحرية والسعي وراء السعادة

في عالم يخلو من القانون

"لقد أسرنا (٦٨٩) من المشتبه بهم في الإرهاب وسلمنا أكثر من (٣٦٩) إلى الولايات المتحدة.

ربح العديد من الأفراد الباكستانيين جوائز سخية يصل مجموعها إلى ملايين الدولارات. إن أولئك الذين عادة ما يتهموننا بأننا لا نفعل ما يكفي في الحرب على الإرهاب يجب عليهم ببساطة أن يسألوا وكالة الاستخبارات المركزية كم حجم أموال الجوائز التي دفعتها للباكستانيين".

الرئيس الباكستاني السابق الجنرال برويز مشرف

(الصفحة ٢٣٧ من مذكراته "في خط النار")

خلافاً للافتراض السائد في بعض الأوساط والقائل بأن القانون الدولي والمؤسسات الدولية تستطيع بحد ذاتها أن توقف الفوضى وتفرض النظام، فإن الأحداث التي وقعت في السنين القليلة الماضية كشفت هشاشة الترتيبات الأمنية الجماعية المعاصرة. ونظراً لعدم وجود عقد اجتماعي يُلزم الأمم بقاعدة موحدة من السلوك فإن "دولة الطبيعة" أي الدولة البدائية التي تمكنت الحكومات المنظمة من احتوائها على المستوى الوطني قد عادت بروح الانتقام. وفي عالم يخلو من القانون بشكل متزايد فإن الدول التي تملك القوة لفعل ذلك تلجأ إلى العمل الأحادي. هنا تحذو الأمم "المارقة" والأفراد الجامحون حذو هذه الدول من خلال نبذها الالتزامات وقواعد السلوك المتحضر. إن التحدي الذي تبديه الأمم الضعيفة (والمجموعات المتمردة)

تجاه الدول القوية غالباً ما يترك هذه الأخيرة أمام خيارين إما خيار مناشدة ضمير المجتمع الدولي أو أخذ القانون بأيديها.

إن نتيجة عودة الفوضى هي من الأهمية بمكان بحيث يصعب تجاهلها. فعلى سبيل المثال إن الحياة التي كانت في وقت من الأوقات تعدُّ أمراً مقدساً هي الآن معرضة لأن يتم إنهاؤها بناءً على إنذار قصير الأجل إن لم يكن على يد الانتحاريين فهو على يد الانفصاليين العرقيين أو الجيوش الغازية الطامعة بالسلب والنهب أو ضربات الطائرات من دون طيار أو المرتزقة الذين لا يساءلون أمام أحد سوى أمام أنفسهم وربما أمام من يدفع لهم من أسيادهم. كما أن الحرية أصبحت عرضة للمصادرة إما على يد الطغاة أو من قبل حكومة استبدادية ذات سلطان قضائي محدد ضمن أراضٍ أو امتداد يتخطى الحدود القومية. ومع وقوع الحياة والحرية تحت هجوم قاس لا يرحم فإن السعي وراء السعادة أصبح أمراً ثانوياً إن لم يكن عقيماً إلى الأبد.

وانطلاقاً من الفكرة القائلة بأنه حتى في أحسن الأوقات تعدُّ السعادة هدفاً متملصاً فإن هذا الفصل يجادل بأن انهيار النظام العالمي أسهم في الإحساس المتزايد بالقنوط ويلحظ هذا الفصل أن الفشل في الالتزام بروح ونص معاهدة ويستفاليا Westphalia هو جذر الأزمة التي تعصف بالعالم المعاصر. وإذ يركز هذا الفصل على الفوضى السائدة في عالم العولمة بعد اتفاقية ويستفاليا فإنه في القسم الثاني يبين أنه بدلاً من أن تقدم العولمة فرصة للدول القومية للحفاظ على هوياتها في الوقت الذي تشارك فيه بتبادل ثقافي متعدد الجوانب، فإنها أي العولمة أصبحت طريقاً ذا اتجاه واحد يسعى دعاة التحديث إلى هدف لا يقل عن الإبادة الكاملة للتقليديين العلمانيين. وفي القسم الثالث يتفحص هذا الفصل تأثير الحرب العالمية على الإرهاب ليس على سلطة واحترام الضمانة الوحيدة الفاعلة ضد الفوضى وهي الدولة ذات السيادة فحسب، بل أيضاً على التناغم والأمن الدوليين. وسيكون دور الأمم المتحدة النقطة المركزية في القسم الرابع.

٢-٧ الفوضى في عالم ما بعد معاهدة ويستفاليا: طبيعة التحدي ونطاقه

لا يعدُّ الإرهاب ظاهرة جديدة، فما هو جديد هو مداه العالمي ونطاق الدمار والآثار المدمرة التي يحدثها هذا الإرهاب. ومن جهة أخرى يحفل التاريخ الإنساني

بأعمال ارتكبت هدفها الواضح هو تحقيق أهداف سياسية من خلال وسائل عنيفة ومدمرة. ومن الأمثلة على أعمال إرهابية ارتكبت في التاريخ الحديث محاولات اغتيال نابليون بونابرت الأول عام ١٨٠٠ وابن أخيه الإمبراطور لويس نابليون بونابرت الثالث عام ١٨٥٨ ومجزرة Ku Klux Klan لآلاف من العبيد المحررين وأبناء الشمال الأمريكي الذين جاؤوا إلى الجنوب التماساً للربح بعد الحرب الأهلية الأمريكية بين أعوام ١٨٦٥ و ١٨٧٧ واغتيال الأرشيدوق فرانز فرديناند في سراييفو في الثامن والعشرين من حزيران عام ١٩١٤ ، واغتيال المهاتما غاندي في الثلاثين من كانون الثاني عام ١٩٤٨، وقتل الجنود البريطانيين للهنود في أمرستار Amristar عام ١٩٢٠، وهجمات الحادي عشر من أيلول التي نتج عنها مقتل (٣.٠٢٥) من المدنيين الأبرياء معظمهم من المواطنين الأمريكيين ومواطنين من سبعين بلداً آخر.

١-٢-٧ نظرة على الإرهاب:

من الصعب المرور بالسجلات التفصيلية والدقيقة للحوادث الإرهابية التي وقعت في العصر الحديث. لقد وثقت وزارة الخارجية الأمريكية ما مجموعه (٢٤٦) حادثاً إرهابياً وقع بين الأعوام ١٩٦١ و ٢٠٠٩ عدَّتها وزارة الخارجية الأمريكية أحداثاً مهمَّة، بيد أن هذه القائمة تستثني الكثير من الحوادث الحساسة والأمثلة على ذلك تشمل الإعدامات دون محاكمة قانونية وأعمال القتل ذات الدافع العرقي التي وقعت في الولايات المتحدة في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين وبرامج الاغتيال لدى وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية والموساد الإسرائيلي ومجزرة ماي لاي (MyLai) التي راح ضحيتها فيتناميون جنوبيون عُزّل على يد القوات الأمريكية في آذار ١٩٦٨ وأعمال التعذيب والإعدام التي قام بها الخمير الحمر بين أعوام ١٩٧٥ و ١٩٧٩ ضد المناوئين للثوار أو "أعداء كمبوتشيا" والفضائح التي ارتكبتها (ولا زالت ترتكبها حتى الوقت الحاضر) جماعة "إخوان إريان" (The Aryan Brotherhood) في السجون في جميع أرجاء الولايات المتحدة الأمريكية، والمجزرة التي ارتكبتها قبائل التوتسي Tutsi ضد قبائل الهوتو Hutu في رواندا، وأعمال الشغب في داغستان والشيشان وأنغوشيا وموسكو التي قام بها انفصاليون عرقيون من شمال القوقاز والعنف الذي تقف وراءه دوافع عرقية ودينية في أنحاء مختلفة من

العالم، وأعمال تخريب المنشآت النفطية واختطاف الأجانب والسياسيين المحليين سعياً وراء الفدية في منطقة دلتا النيجر في نيجيريا، والقصف المتكرر للأحياء المدنية في المناطق المتأثرة بالحرب.

وفي حين أن كلمتي الإرهاب والإسلام تستعملان مكان بعضهما البعض وربما بشكل ساخر إلا أن الميل للاعتماد على العنف كوسيلة لتسوية نزاعات اجتماعية وسياسية يفوق التصنيفات الدينية والعرقية والأيديولوجية. وبما أن من يدبر أعمال العنف هم ثوار مخلصون (مثل زعماء النضال ضد الاستعمار وحركات التحرر بعد الحقبة الاستعمارية ومجموعة أبي نضال والألوية الحمراء وتوباك أماروس Tupac Amarus) ومتعصبون دينيون (مثل الجيش الجمهوري الأيرلندي وحماس وباروخ غولدشتاين والمجموعة القومية الهندية راشتريا سوايام سيفاك سانغ والمجموعة الهندية الأحدث وهي فشوا هندو باريشاد) والانفصاليون العرقيون (مثل نمور التاميل وجيش التحرير الشعبي السوداني ومجموعات حرب العصابات الشيشانية والكردية، أو المجرمون العاديون (وخاصة كارتيلات المخدرات الكولومبية والمكسيكية)، ويمكن لهذه الأعمال أن تنفذ من قبل الأيديولوجيين والمؤمنين الحقيقيين أو المرتزقة الوقحين.

وعلى الرغم من أنها لم تُدرج في مثل هذه القائمة فإن الحكومات التي تقصف أهدافاً مدنية وترسل بالنساء والأطفال إلى معسكرات اللجوء هي حكومات إرهابية وفقاً للتعريف النموذجي لمصطلح الإرهاب. ينطبق هذا المبدأ أيضاً على الحكومات التي تموّل عمليات الاغتيال الفاشلة أو الناجحة التي ترتكب ضد قادة الدول النامية، ومن الأمثلة عن الزعماء الذين قتلوا بناءً على تعليمات من قوى أجنبية باتريس لومومبا رئيس وزراء الكونغو وروبين أم نايوبي زعيم اتحاد الكاميرون وخليفته فيلكس رولاند نوومي وإدواردو موندالين زعيم فريلومي وسامورا ميشيل زعيم موزمبيق. وقد جربت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية كل حيلة للتخلص من الزعيم الكوبي كاسترو، إلا أن كاسترو ذا الأرواح التسع نجا من كل محاولات الاغتيال.

نظراً للطبيعة المروعة لهجمات الحادي عشر من أيلول واللغة البلاغية التي استخدمها منفذو الهجمات، أصبح الإرهاب في السنوات الأخيرة مرتبطاً بالإسلام.

وفي تقريرها النهائي أطلقت اللجنة الوطنية حول الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة (والتي أشير إليها فيما بعد بلجنة الحادي عشر من أيلول أو المفوضية) حملة رسم صورة جانبية للمعتقد من خلال استنتاجها بأن:

"هجمات الحادي عشر من أيلول كانت صدمة ولكنها يجب ألا تعدَّ مفاجئة، فقد أطلق المتشددون الكثير من التحذيرات بأنهم كانوا ينوون قتل الأمريكيين بشكل عشوائي وبأعداد كبيرة".

بذلت اللجنة جهداً عظيماً لتشرح أن الإسلام وهو "دين عالمي عظيم" ليس العدو، فالعدو بالنسبة لها هو تحريف هذا الدين. تضيف اللجنة قائلة:

"إن العدو يتخطى القاعدة ليضم حركة راديكالية أيديولوجية تستلهم مبادئ القاعدة جزئياً وقامت بتفريخ مجموعات إرهابية ومجموعات عنف أخرى".

وبحلول الوقت الذي تم فيه نشر نتائج اللجنة، كان الإسلام وليس القاعدة فقط قد عُدًّا العدو، أي عدو الولايات المتحدة والحضارة الغربية. وقد تمت الإشارة في الفصل الثاني لتوجه المعلقين الذين ينتمون لليمين الجديد للتفسير الخاطئ لهذا الدين. يرى هؤلاء المعلقون (مثل آن كولتر Ann Coulter وديفيد هيروفيتش David Horowitz) أن الإسلام والإرهاب وجهان لعملة واحدة، كما أن الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش ادعى في لحظات غاب عنها الحرص والحذر أن "الفاشيين الإسلاميين كانوا مدفوعين بكراهيتهم للحريات الأمريكية وأسلوب الحياة الأمريكي". وعلى الرغم من محاولات تحميل العالم الإسلامي برمته المسؤولية عن أعمال بضعة متشددين، إلا أن الأدلة التي جمعتها وزارة الخارجية الأمريكية لا تدعم الزعم القائل بأن الإسلام، أو في حقيقة الأمر أي دين يؤيد الإرهاب.

الجدول (١-٧) يقدم أمثلة عشوائية عن أعمال إرهابية ارتكبت من قبل جماعات مختلفة على مدى فترة امتدت لأربعين عاماً، أي من عام ١٩٦١ وحتى عام ٢٠٠١، وتشمل هذه الأعمال تلك التي كان الدافع وراءها إرادة تغيير النظام السياسي القائم وتحرير مجتمعات معينة من الحكم أو النفوذ الأجنبيين والحفاظ على أسلوب حياة معين أو إزالة أفراد هم عقبة أمام تحقيق أهداف محددة أو غامضة.

٢-٢-٧ طرق ارتكاب أعمال العنف:

يظهر الجدول ٢-٧ انهياراً في الهجمات الإرهابية التي جاءت في تقرير وزارة الخارجية للفترة الواقعة بين الأعوام ١٩٦١-٢٠٠٩. إن تحليلاً لهذه الحوادث يكشف أن أكثر طرق الإرهاب الشائعة إلى حد بعيد التي استخدمت في هذه الفترة هي تفجير القنابل (٨٠ حادثاً منفصلاً أو ٣٢% من العدد الإجمالي) لقد وضعت العبوات المتفجرة على متن الرحلات الجوية وفجرت قبل الوصول إلى ارتفاع التطواف، كما زرعت القنابل في السيارات والشاحنات وفي مجمعات التسوق المزدحمة وتحت مجمعات الشقق والمكاتب.

يأتي الاختطاف (بما في ذلك الاستيلاء على الأماكن المقدسة) ثانياً في قائمة الطرق الشائعة لدى الإرهابيين، وقد ذكر أن (٥٢) من مثل هذه الأحداث (ما يشكل ٢١% من العدد الإجمالي) وقع بين الأعوام ١٩٦١ – ٢٠٠٩. أما الطرق الأخرى فتشمل التفجير الانتحاري (وتشكل ١٧%) والهجوم بالبنادق والقنابل اليدوية والصواريخ وتشكل ١٣%، والاغتيال (ويشكل ١٢%).

يعد التفجير الانتحاري ظاهرة جديدة ومقلقة. وعلى الرغم من أن التضحية بالنفس استخدمت بشكل روتيني من قبل ثوار الفيتكونغ ضد أهداف فيتنامية جنوبية وأمريكية خلال الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، فإنه لم يكن يسمع به إلى حد كبير حتى قامت امرأة عضو في جبهة نمور التاميل إيلام بقتل نفسها ورئيس الوزراء الهندي راجيف غاندي في أيار ١٩٩١. وحتى في ذلك الحين بقي التفجير الانتحاري طريقة معزولة للإرهاب حتى جاءت الأحداث المأساوية في الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ وغيرت كل شيء. وفي أيامنا هذه أصبح الإرهاب منذ ذلك الحين كفاحاً مسلحاً بتسمية أخرى.

الجدول ٢-٧ انهيار الحوادث الإرهابية من خلال طرائق

استخدمت بين أعوام ١٩٦١ – ٢٠٠٠

طريقة الإرهاب	١٩٦١- ١٩٧٠	١٩٧١- ١٩٨٠	١٩٨١- ١٩٩٠	١٩٩١- ٢٠٠٠	٢٠٠١- ٢٠٠٩	العدد الإجمالي للحوادث ١٩٦١-٢٠٠٩
اختطاف الطائرات	١	١	٢	٢	٢	٨ (٣٢%)
اختطاف الأشخاص	٢	٥	٦	١٤	٥	٥٢ (٢١%)
الاغتيال والإعدام	١	٤	١٠	٦ (a)	٨	٢٩ (١٢%)
الهجوم بالبنادق والقنابل اليدوية والصواريخ	١	٢	٢	٩	١٨	٣٢ (١٣%)
تفجير القنابل والعبوات الناسفة بالتحكم عن بعد	/	٣	١٦	٢٦	٣٥	٨٠ (٣٢%)
تفجيرات انتحارية	/	/	١	٢ (a)	٣٨	٤١ (١٧ %)
طرائق شتى	١	/	/	١	٢	٤ (١.٦%)
إجمالي جميع الأصناف	٦	١٥	٣٧	٨١	١٠٧	= ٢٤٦

ملاحظة (a) حوادث الاغتيال بين أعوام ١٩٩١-٢٠٠٠ يمكن أيضاً تصنيفها هجمات انتحارية.

المصدر: الجدول يستند على المعطيات من قبل وزارة الخارجية الأمريكية.

٣-٢-٧ دوافع وانتماءات الإرهابيين:

تتنوع دوافع مرتكبي العنف، فالتفجير الانتحاري هو إشارة واضحة إلى اليأس والقنوط، وكما يلاحظ كرنشو (Crenshaw) فإن هذه الجماعات تلجأ للتفجير الانتحاري عندما ترى أن الاستراتيجيات الأخرى لا تُفلح (Crenshaw, 1998)، أما ريب (Rape 2003) فيساوي بين الإرهاب والاستراتيجية "العقلانية " التي تنتهجها الجماعات العلمانية أو الدينية للحصول على تنازلات إقليمية أو تنازلات أخرى من الديمقراطيات الليبرالية، في حين أن حداد وكاشان (Haddah and Khashan) يجدان دعماً أكبر للإسلام الراديكالي (السياسي) بين الشباب اللبناني منه بين المستجيبين الأكبر سناً، لكنهما لا يريان أية صلة بين الدخل والتعليم من ناحية، ودعم الإسلام

الراديكالي من ناحية أخرى (Haddah and Khashan, 2002). وهذه طريقة أخرى للقول بأنه ليس هناك من صلة بين الفقر والأمية من جهة ودعم القضايا الإسلامية الراديكالية من جهة أخرى. وللسبب نفسه لا يجد أتران (Atran 2004) دليلاً يربط دعم الإرهاب بكراهية أمريكا أو حرياتها الثقافية الداخلية. أما ما يجده فهو أثر المعارضة الشديدة للسياسة الخارجية الأمريكية بشكل عام وسياستها في الشرق الأوسط بشكل خاص على المواقف تجاه هذا البلد.

بناءً على المعلومات المقدمة من قبل وزارة الخارجية الأمريكية بخصوص الدوافع والانتماءات المعلنة للإرهابيين فإنه من الممكن الاستنتاج بأن قرارات شن هجمات إرهابية من المحتمل أكثر أن تكون مدفوعة باعتبارات علمانية وسياسية أكثر منها دينية. وعلى سبيل المثال، يُظهر الجدول (٣-٧) أن الخلافات الدينية أو الطائفية لم تبدأ في الاتضاح كمحفّز خطير للإرهاب إلا بعد هجمات الحادي عشر من أيلول. وبالمقابل فإن التنافس على السلطة العلمانية السياسية كان ولازال عاملاً مباشراً ومسبباً منذ بداية الستينيات من القرن العشرين حتى الآن، وحتى بعض الأعمال الإرهابية التي من المفترض أن تكون ذات دوافع دينية (ووضعه كذلك في الجدول ٣-٧) تستند إلى أهداف سياسية علمانية أو (اجتماعية سياسية).

من المفترض غالباً أن تكون القاعدة مدفوعة حصرياً بعقيدة إسلامية أصولية ولكن هذا ربما يبدو أنه تبسيط كبير للأمور أكثر من اللازم، فلولا لغتها النارية ورسائلها التي تتحدث عن المعركة الفاصلة الكبرى بين قوى الخير وقوى الشر ووحشيتها، فإن هذه المنظمة الراعية للعنف العالمي كان يمكن أن تكون أية مجموعة علمانية. إن موازنة مناصرتها ذات الدوافع الدينية لقانون الشريعة الإسلامية هي من الواضح أيديولوجيتها العلمانية وهي أيديولوجية مبنية على معارضة الطائفية والوطنية الضيقة والقومية العربية والاحتلال الغربي للأراضي الإسلامية وبهاتة الشيوعية والاستغلال الرأسمالي والديمقراطية الليبرالية وخصوصاً نظرة الديمقراطية الساخرة لسيادة الشعب. وبكلمات أخرى فلولا موقفها بشأن تبديل القانون العلماني بقانون الشريعة واعتمادها على الإرهاب كطريقة اختارتها، فإن القاعدة كان يمكن ألا تكون

مختلفة عن مجموعات تهاجم النزعة الوطنية والاستعمار الجديد والشيوعية والرأسمالية والعولمة ونواقص الديمقراطية.

وبطريقة مشابهة فإن الجيش الجمهوري الأيرلندي كان يمكن أن يكون ملجأ الكاثوليك الأخير للمقاومة وخصماً عنيداً للبروتستانت، ولكن أية قنبلة فجرها الجيش أو أية طلقة أطلقها لم يكن مقصوداً بها نشر كلمة الله بل لتأمين مكان تحت الشمس لمؤيديه وهم "الكاثوليك الأيرلنديين)، كما أن حماس يمكن أن تكون جماعة إسلامية ولكن نضالها أولاً وقبل كل شيء يتمركز حول كيفية تخفيف مصيبة الفلسطينيين في وجه سياسة التخويف الإسرائيلية السياسية والاقتصادية. وبما أن الهندوسية يُنظر إليها كطريقة حياة أكثر منها ديانة فلا راشتريا سوايمسفاك (Roshtira Swayamsecak) ولا فشوا هندو باريشاد (Vishwa Hindu Parishad) هي منظمات انطلقت لنشر تعاليم أي من الطوائف العديدة التي يقسم إليها هذا الدين (Saffrelot, 1998)، فكلتا المنظمتين تستخدمان الهندوسية كنقطة لجمع الشتات من أجل الحصول على أهدافهما الأساسية والتي تتمثل في ترويج النزعة الوطنية الهندية وصد النفود الأجنبي.

٣-٧ عواقب الفوضى:

إن الأثر المدمر للإرهاب أصبح الآن أمراً مألوفاً ، فالتكلفة الاقتصادية المباشرة لهجمات الحادي عشر من أيلول وحدها قدرت بأكثر من ٢٠ مليار دولار أمريكي، وقد قيم مراقب النفقات والحسابات في مدينة نيويورك خسارة الممتلكات بـ (٢١.٨) مليار دولار وهذا الرقم يعادل ٢% من الناتج الإجمالي المحلي لمدة سنة. يبني كركمان (Krugman) حساباته حول التكلفة الاقتصادية للإرهاب على ثلاثة أنواع من الخسارة وهي ما يسميه "الخسائر المباشرة الناتجة عن الأعمال الإجرامية وتكاليف الإنفاق على إنفاذ القانون وتكاليف القرارات الفردية المشوهة الناتجة عن الخوف من الجريمة". (Krugman, 2004)

من وجهة نظر الاقتصاد الأمريكي كانت التكلفة المباشرة لهجمات الحادي عشر من أيلول الإرهابية في الحد الأدنى. ووفقاً لتقدير كركمان

(Krugman) فإن خسارة الأملاك التي بلغت (٢١.٨) مليار دولار أمريكي كما ذكر ذلك مراقب الحسابات والنفقات في مدينة نيويورك كانت أقل من نصف خسارة الأملاك الناتجة عن زلزال كوبي Kobe في اليابان، وأقل من الربع بالنسبة للاقتصاد (Krugman, 2004:2) وحتى تحويل الأعمال من المدينة إلى مواقع أخرى لم يكن خسارة اقتصادية صافية بالنسبة للولايات المتحدة.

إن الصنف الثاني من التكلفة وهو الإنفاق على إنفاذ القانون هو ما يجده كركمان (Krugman) أمراً مذهلاً، فبناءً على تقديرات تم إعدادها من قِبَل مركز التقدم الأمريكي يرى كركمان أن الإنفاق على الأمن الداخلي قد ارتفع بين أعوام ٢٠٠١ و ٢٠٠٤. وكنسبة من الناتج الإجمالي المحلي توحي تقديرات مركز التقدم الأمريكي بزيادة على المدى الطويل تساوي تقريباً (١.٣) مليار دولار أو ١.٤ % من الناتج الإجمالي المحلي. ويرى كركمان الزيادة المتصورة في الإنفاق على الأمن الداخلي بأنها "أكبر بكثير من التكاليف المباشرة التي فرضتها هجمات الحادي عشر من أيلول" وهذا ما يدفعه إلى طرح السؤال البلاغي الآتي:

"إلى أي حد يجب أن يُنظر إلى هذا الإنفاق الإضافي على الأمن كرد على الإرهاب بدلاً من أن يُنظر إليه كبرنامج سياسي أصبح ممكن التطبيق بفضل الإرهاب؟"

يشاطر كروكمان قلقه بشأن التكلفة المرتفعة للأمن الداخلي غلين هوغسون (Glen Hodgson) وهو نائب رئيس والنائب الاقتصادي الأول لبرنامج تطوير الصادرات الكندية. وفي ورقة وضعها على الإنترنت في تموز ٢٠٠٤، يؤكد هودغسون (Hodgson) على الأثر السلبي للإرهاب على تدفق الاستثمارات وتقديرات قيمة سوق البورصة وصناعة التأمين والسياحة. فهو يعتقد وفقاً لحساباته أن الولايات المتحدة تنفق ما يقارب ٥٠٠ مليار دولار أمريكي سنوياً أي ٢٠% من الخزينة الاتحادية على وزارتين منخرطتين مباشرة في مكافحة ومنع الإرهاب وهما وزارتا الدفاع والأمن الداخلي. لقد سجلت وزارة الدفاع على وجه الخصوص زيادة مقدارها ٣٣.٣% من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٣. يقرّ هودغسون (Hodgson) بالحقيقة

القائلة إن الإنفاق على الدفاع والأمن أمر ضروري وأساسي لأيَّة أمة، ولكن هذين الأمرين يأتيان أيضاً بتكلفة الفرصة والأكثر من ذلك أن "تلك الموارد الموجودة تصبح غير متوفرة لأغراض أخرى من الإنفاق على الصحة والتعليم إلى تخفيض الضرائب" فبحلول عام ٢٠٠٨ كان الإنفاق الدفاعي للولايات المتحدة قد ارتفع إلى (٦٢٣) مليار دولار أمريكي وهذا ما يزيد بنسبة ٥٠% عن إنفاق العالم الذي يبلغ ١.١٠٠ مليار دولار. لذا فإن الميزانية العسكرية الأمريكية تقزم ميزانية الصين البالغة (٦٥) مليار دولار والميزانية العسكرية الروسية التي تبلغ (٥٠) مليار دولار.

أما الصنف الثالث من التكاليف التي حددها كركمان (Krugman) فهي التكاليف الإضافية للتعاملات التجارية التي فرضتها القيود الأمنية، فالمسافرون من أجل العمل يقضون الآن وقتاً أطول لإنهاء إجراءات الأمن في المطارات، وهنا يشير إلى تقديرات مؤسسة فورتشن Fortune لعام ٢٠٠٢ لتكاليف الانتظار في طوابير طويلة في المطارات والتي تبلغ ١.٥% من الناتج الإجمالي المحلي بالسنة إلا أن كركمان (Krugman) يعتقد أن هذه التقديرات مبالغ بها إلى حَدٍّ بعيد ذلك أن هذه التقديرات تشمل الزيادة المتوقعة في أقساط التأمين والتي يمكن ألا تُحسب كخسارة اقتصادية صافية بل مجرد تحويل المال عبر عملاء اقتصاديين. إن تقديرات مؤسسة فورتشن Fortune تشمل العوامل التي تؤدي إلى مخاطر يمكن من خلالها أن تؤدي التدابير الأمنية المعززة إلى إبطاء "سلسلة العرض" وإجبار الشركات على الحفاظ على مخزونات أكبر وبالتالي تخفيض الإنتاجية، لكن كركمان (Krugman) لا يرى أن الترتيبات الأمنية المشددة يمكن أن يكون لها مثل هذا الأثر المدمر على الإنتاجية لكنه يجد أن الخوف سواءً من الإرهاب أو الجريمة يشوه الخيارات الفردية، فعلى سبيل المثال فإن قدرات السفر المشوهة والمشوشة تؤدي إلى خسائر تتحملها وجهات السفر التي تعد خطرة، بيد أنها تأتي بالفائدة على وجهات السفر التي يتم اختيارها كبدائل. وعلى العموم ليس المهم هو الآثار القصيرة الأجل للهجمات الإرهابية بل إن ما هو مهم هو الآثار البعيدة المدى ليس على الولايات المتحدة فحسب، بل أيضاً على العالم برمته. إن الآثار التراكمية "لاقتصاديات حالة الغموض" سبق أن أصبحت

مرئية. وعلى الرغم من أن عوامل أخرى كانت فاعلة، إلا أن الإرهاب وما رافقه من فرض قيود يمكن أن يكون قد أسهم في الانهيار الاقتصادي العالمي الذي تجلى في الربع الرابع من عام ٢٠٠٨.

إن القيود الحالية المفروضة على السفر ستبقى قائمة طالما كان بالإمكان المحافظة على تسامح المسافرين، ولكن مع مرور الوقت سيفكر المسافرون مرتين قبل الشروع في رحلات إلى وجهات تعدُّ خطرة أو مجهدة أو قابلة لاندلاع القتال فيها وبالتالي فإن الانحدار في حركة المسافرين الناجم عن ذلك سيكون له آثار سيئة على حجوزات الطيران والفنادق والأعمال التي تعتمد على السفر، كما أن الخسارة الصافية التي يتحملها الاقتصاد ستزداد مع تناقص حركة العمل وفرص إعادة التدريب.

١-٣-٧ الحركة الارتجاعية على الصورة والأمن:

من المشروع أن نسأل فيما إذا كانت "الحرب على الإرهاب" قد خفضت أو زادت من خطر شن مزيد من الهجمات. مع الأسف وكما سيتم الإشارة إليه في القسم التالي، فإن ردَّات الفعل على هجمات الحادي عشر من أيلول وما تلاها من هجمات إرهابية قد فاقمت التحديات الأمنية العالمية بدلاً من تخفيفها، فغزو أفغانستان لم يكن غير متوقع، ولكن حتى إذا كان غزو أفغانستان قد تمّ بيعه على أنه عملية دفاع عن النفس، إلا أن قرار الدول القوية لتهاجم كعصابة الدول الضعيفة وتوقع الحد الأقصى من الأذى في صفوف المدنيين العزّل لم يكن إلا ليثبت بأنه مضر لصورة الولايات المتحدة. بالإضافة إلى ذلك فإن غزو العراق الذي أعقب مباشرة عملية الإطاحة بطالبان أعطى المتشددين دعاية نصر رئيسية.

إن غزو العراق وما تلاه من "تغيير النظام" والذي اتضح فيما بعد أنه كان حجة زائفة يمكن ألا يكون الدليل الذي يحتاجه المتشددون لدعم مزاعمهم حول مؤامرة الغرب ضد الإسلام ولكن حرباً واحدة يشنها الغرب ضد أمة مسلمة يمكن أن تلتقط بسهولة كدليل على مخططات الغرب المناوئة للإسلام. يتفحص القسم

الثاني من هذا الفصل عقابيل هجمات الحادي عشر من أيلول ضمن إطار "الحرب على الإرهاب" وإحساس المجتمع الإسلامي المتصاعد بالاضطهاد وارتفاع مستوى التخوف من الأجانب في كل أنحاء العالم والتآكل المضطرد في سلطة الدولة ذات السيادة الشكلية.

٤-٧ قطيعة الحادي عشر من أيلول: الحرب على الإرهاب، التخوف من الأجانب وفقدان السلطة ذات السيادة:

يتطلب فهم الحرب على الإرهاب إزالة بضعة شكوك حول ما سبقها من أحداث، فوفقاً للجنة الحادي عشر من أيلول فإن الهجمات على مركز التجارة العالمية والبنتاغون كانت خطراً واضحاً وقائماً وهو خطر يمكن أن يواجه فقط بقوة قاتلة مساوية. لكن من وجهة نظر الساخرين والمؤمنين بنظرية المؤامرة فإن الحادي عشر من أيلول هو جزء من خطة محكمة وبرنامج سياسي تم تصميمه من قبل نخبة صغيرة ذات مطامع هائلة للهيمنة على العالم.

١-٤-٧ حرب على الإرهاب أم سعي للهيمنة؟

إن الخلافات بشأن فيما إذا كانت هجمات الحادي عشر من أيلول قد تم تدبيرها من قبل أفراد مدفوعين بدافع القوة هي خلافات كبيرة جداً. فأولاً وكما تم لحظه من قبل لجنة الحادي عشر من أيلول فإن الإسلاميين المتشددين قد وجهوا إشعاراً للولايات المتحدة من خلال مهاجمتهم المصالح الأمريكية في الفلبين والصومال ومركز التجارة العالمي في نيويورك واليمن وكينيا وتنزانيا والمملكة العربية السعودية. ثانياً إنّ أسماء من قاموا بهجمات الحادي عشر من أيلول كما نشرتها وسائل الإعلام لا تبدو أسماءً أمريكية، فالمختطفون التسعة عشر الذين هدّموا البرجين كانوا من أصول عربية. ثالثاً وإلى حد كبير وهذا هو الأهم إنّ أسامة بن لادن وجماعته وبألسنتهم تبنوا الجريمة.

أما أصحاب نظرية المؤامرة فلم تحملهم الآراء السابقة على تغيير موقفهم. فأولاً ليس كل الهجمات التي سبقت الحادي عشر من أيلول تم تنفيذها من قبل "متشددين إسلاميين"، فعصابات النهب الصومالية التي هدّمت مبنى الصقر الأسود Black Hawk في مقديشو كانت تحت قيادة أمراء الحرب المتنافسين. وقد يكون أمراء الحرب متشددين ولكنهم لا يمكن أن يكونوا إسلاميين مهما حلّق بنا الخيال، فمع سقوط نظام سياد بري كان الدافع الأساسي لكل أمير حرب هو الاستيلاء على السلطة وتخليص الصومال من النفوذ الأجنبي. هنا نجد أن حالة شيخ شريف أحمد حالة تلقي الضوء على هذه النقطة. فقد انطلق هذا الرجل إسلامياً وكان عضواً بارزاً في منظمة الشباب ورئيس المحاكم الإسلامية ولكن عندما اطمأن إلى دعم القوى الغربية بدّل مواقفه وشجب حركة الشباب ووصفهم بالإرهابيين. وكرئيس للصومال قام بجولة في العواصم الغربية طالباً مساعدة عسكرية ومالية لسحق حلفائه السابقين. بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تفسر الهجمات التي وقعت في اليمن والسعودية على أنها كانت متنفساً للمظالم السياسية الداخلية أكثر منها أعمالاً موجهة ضد الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً إذا قبلنا جدلاً بأنه من المقبول القول إن هجمات الحادي عشر من أيلول تم تدبيرها من قبل العرب فإن ذلك يترك المجال مفتوحاً لطرح سؤال حول من وماذا دمر مبنى سالمون Salomon Building المؤلف من (٤٧) طابقاً بعد ثماني ساعات من انهيار البرجين الشمالي والجنوبي. إن أكثر شيء يثير الفضول حول انهيار البرج الثالث الذي يعرف بتسمية أخرى هي مركز التجارة العالمي رقم ٧ هو الطريقة التي تم فيها نشر الأخبار عن الحدث من قبل أجهزة الإعلام بالإضافة إلى ما تلا ذلك من تعتيم إخباري رسمي، ووفقاً لما جاء في إحدى قنوات You Tube فإنه قد تم نشر خبر انهيار البرج السابع من مركز التجارة العالمية من قبل هيئة الإذاعة البريطانية في الساعة الرابعة وسبع وخمسين دقيقة حسب التوقيت الشرقي أي قبل ثلاثين دقيقة من وقوع الحدث.

ومنذ ذلك الحين لم تشر أية وثيقة رسمية إلى انهيار مبنى سالمون Salomon Building وبالتأكيد فإن انهيار مبنى بحجم البرج السابع لمركز التجارة العالمي في اليوم نفسه كان ينبغي أن يستحق على الأقل ذكراً عرضياً في تقرير الحادي عشر من أيلول. وفي هذا الصدد يجادل الساخرون قائلين إن هذا الصمت كان جزءاً من استراتيجية ذكية تهدف إلى زرع الخوف في عقول الأمريكيين أي الخوف من الأصولية الإسلامية وإبقاء الانتباه العام مركزاً على "المتشددين الإسلاميين" لفترة طويلة كافية لتبرير فرض أحكام عرفية عالمية وتدابير أخرى شديدة القسوة، بالإضافة إلى ذلك فإن إخبار العالم بأن برجاً آخر قد انهار دون أن يضرب كان سيحرم الإرهاب من القيام بهجمات ويطرح السؤال حول فجوة الثماني ساعات الفاصلة بين انهيار البرجين وانهيار البرج٧ في مركز التجارة العالمي.

وكما لاحظت قناة CNN فإن الأخبار عن انهيار البرج السابع في مركز التجارة العالمي تبدو "بعيدة الاحتمال" وفي حين أن الحدث لا يدعم "نظرية الهدم المضبوط" فإنه بالتأكيد يطرح أسئلة تتعلق بكيفية انهيار مبنى من الحديد مؤلف من ٤٧ طابقاً في ذلك الوقت بعينه وفي ذلك الموعد التاريخي.

إن لدى الساخرين جواباً مفاده أن مجموعة صغيرة من الأفراد تستيقظ ذات صباح وتتآمر للاستيلاء على العالم وتقنع الغرباء للقيام بالعمل هي فكرة بعيدة الاحتمال كما هي الحال في فكرة انهيار البرج السابع من مركز التجارة العالمي. لا يوجد هناك شخص يريد أن يأخذ كلامه على محمل الجد يبني قضية على افتراض ضعيف وغامض كتلك الافتراضات التي تشكل أساس نظرية "الهدم المضبوط" للبرجين وبناء سالومون. بيد أن هذا لا يستبعد وجود مجموعة لها أجندة للسيطرة العالمية. إن مشروع القرن الأمريكي الجديد هو بالضبط ما يشكل مثل هذه المجموعة، وهذه المجموعة ليست حقيقية فحسب، بل إنها أيضاً لم تبذل أية محاولة لإخفاء خطط الهيمنــة لديها. وطبقاً لما يقوله رئيس هذه الجماعة وليم كرستول (William Kristol) فإن هذا المشروع الذي تأسس في حزيران ١٩٩٧ هو منظمة

تربوية غير ربحية "تكرس نفسها لتحقيق بضع قضايا أساسية وهي أن القيادة الأمريكية أمر جيد لكل من أمريكا والعالم وأن مثل هذه القيادة تتطلب القوة العسكرية والطاقة الدبلوماسية والالتزام بمبدأ أخلاقي".

إن هذه اللغة الأبوية هي لغة مألوفة بشكل مخيف. وإذا عدنا إلى حزيران ١٩٦٠ عندما كانت بلجيكا على وشك أن تنقل السيادة إلى الكونغو سنجد أن الملك بودوان (Baudouin) بدأ خطابه بامتداح "فضائل" الاستعمار البلجيكي ومن ثم مضى ليحث الحكام الأفارقة الجدد ألاَّ يعبثوا بالبنية التي كان المستعمرون على وشك توريثها. لقد أخبر الملك وكأنه يخاطب أطفال المدارس الزعماء الذين كانوا ينظرون تسلم سيادة الأمة ما الذي يجب أن يفعلوه وما الذي يجب ألا يفعلوه.

"لا تساوموا على المستقبل بإصلاحات متسرعة ولا تستبدلوا البنية التي تسلمكم إياها بلجيكا حتى تكونوا متأكدين بأنكم تستطيعون أن تنجزوا أفضل منها. لا تخشوا أن تأتوا إلينا. سنقف بجانبكم ونقدم لكم النصائح وسندرب خبراءكم وإدارييكم الفنيين الذين ستحتاجونهم".

هز الرئيس الجديد جوزيف كسافوبو (Joseph Kasavuvu) رأسه موافقاً طوال الوقت الذي استغرقته عظة الملك. وعندما أتى دوره لمخاطبة الأمة طمأن الملك ورئيس الوزراء البلجيكي (Gaston Eyskens) من خلال تعهده بالالتزام بالوضع الراهن. أما باتريس لومومبا (Patrice Lumumba) رئيس الوزراء (الذي لم يكن اسمه مدرجاً في القائمة كمتحدث في تلك المناسبة) نأى بنفسه عن كسافوبو وقال بصراحة فجّة أمام الاجتماع المهيب أن كونغو المستقلة لن تتلقى تعليمات من أحد ولا من بلجيكا. وفي مقدمة خطابه أشار إلى الرجال والنساء الكونغوليات الذين واللواتي قاتلوا وقاتلن من أجل الاستقلال وهم الآن منتصرون. استعرض لومومبا السجل الاستعماري البلجيكي ووجده مرعباً تماماً. ولربما اعتقدت بلجيكا أنها كانت تقدم معروفاً في الموافقة على استقلال الكونغو في حين أن لومومبا كان يشعر بأن استقلال الكونغو لم يكن ممنوحاً من أحد بل كان حقاً أُستعيد بعد كفاح طويل.

ولسوء الحظ لم يعش لومومبا فترة طويلة كافية لتمكنه من قيادة الكونغو نحو مسار استقلالي حقيقي. لقد بدأت بلجيكا والولايات المتحدة في زعزعة استقرار حكومته بشكل جدي، فالقوى الأجنبية لم تساند كسافوبو المؤيد للغرب ضد لومومبا فحسب، بل قامتا أيضاً بإشعال الأزمات في محيط الكونغو. فبدعم من القوات البلجيكية أعلن تشومبي (Tshombi) مقاطعة كاتنجا دولة مستقلة وسرعان ما تبعه ألبرت كالونجي (Kalonji) بإعلان انفصال كاساي الجنوبية. لم تكتف كل من وكالة الاستخبارات المركزية والاستخبارات البلجيكية بجعل الكونغو غير قابلة للحكم فقامتا بالتآمر على خطف لومومبا واغتياله في نهاية المطاف، ومنذ ذلك الحين لم تعرف الكونغو طعم السلام. هذه واحدة من مظاهر القيادة التي تعتقد منظمة مشروع القرن الأمريكي الجديد أنها "جيدة للعالم". إن مثل هذه القيادة تعلمنا الكثير عن "المبدأ الأخلاقي" الذي أُرسيت عليه هذه القيادة.

ولدى استعراض الأحداث الماضية والتأمل فيها ومروراً بتجربة الكونغو سنجد أن مشروع القرن الأمريكي الجديد لا يشكل انحرافاً عن الممارسات الأمريكية السابقة، ذلك أنه يمثل استمراراً للممارسة الأمريكية القائمة على إخبار الدول ذات السيادة ما هو "خير" لها. ومن بين الموقعين على إعلان المبادئ أعضاء في الحزب الجمهوري وأعضاء في الشركات من ذوي الوزن الثقيل مثل نواب رؤساء سابقين دان كويل (Dan Quayle) وديك تشيني (Dick Cheney) ووزير الدفاع السابق دونالد رامسفيلد (Donald Rumsfeld) والحاكم السابق جيب بوش (Jeb Bush) وآخرين من أمثال إليوت أبراهام صاحب الشهرة في قضية إيران – كونتراوغاري باور ووليم بينت وإليوت كوهين وميدج ديكتر فوربسوباولا دوبرانيسكي وزلماي فريدبيرغ وفرنسيس فوكوياما وفرانك غافني وفرد إكلي ودونلد كاغان وستيفن روزن وهنري روين وفن بر وجورج ويغل ورئيس البنك الدولي السابق بول ولفويتس.

وانطلاقاً من الافتراض القائل إن الدول الأخرى ليست لديها مصالح أو قيم جديرة بالحماية، فإن مشروع القرن الأمريكي الجديد PNAC يسعى من بين ما يسعى إلى:

أ – زيادة الإنفاق الدفاعي بشكل كبير "إذا كنا سننفذ مسؤولياتنا العالمية".

ب– تقوية العلاقات مع الحلفاء الديمقراطيين وتحدي "الأنظمة المعادية" لمصالحنا وقيمنا.

ج– دعم قضية الحرية السياسية والاقتصادية خارج أمريكا.

د– قبول مسؤولية "الدور الفريد من نوعه لأمريكا في الحفاظ على نظام دولي يكون صديقاً لأمننا وازدهارنا ومبادئنا".

في ظاهرها تبدو منظمة مشروع القرن الأمريكي الجديد كمجموعة يسيطر عليها وتعكس آراء اليمين المتطرف في الحزب الجمهوري. ولكن لدى التفحص الدقيق نجد أن إعلان مبادئها يبدو وكأنه كتاب إرشادي ترجع إليه الإدارات اللاحقة (سواءً كانت جمهورية أو ديمقراطية) عند رسم السياسة الخارجية الأمريكية. لم يتساءل الحزب الديمقراطي ولا الحزب الجمهوري عن الصورة التي يفرضها مشروع القرن الأمريكي الجديد على الثقافات المتنوعة ولا عن الازدراء واللهجة الأبوية التي تلخص مواقف هذا المشروع تجاه الدول الأخرى ذات السيادة ولا حتى عن الروح العسكرية التي تعدُّ مركزية في تحقيق غاياته.

ومع وجود أشخاص من أمثال بوب كيري (Bob Kerrey) في لجنة الحادي عشر من أيلول فإنه من الصعب وصف هذه اللجنة بأنها هيئة تمثل الجناح اليميني. ومع ذلك فإن هذه اللجنة إما أنها جاءت كرد على تحدي الحادي عشر من أيلول أو أنها رأت في هذا فرصة لتنفيذ برنامج سياسي أوسع تنظر إلى العالم نظرة تثير الشك كونها مشابهة لنظرة مشروع القرن الأمريكي الجديد.

ولإحباط هجمات مستقبلية على الولايات المتحدة تناصر اللجنة بحق فحصاً دقيقاً وجذرياً لجهاز الاستخبارات الأمريكي. ومن ثم تمضي اللجنة فتؤيد الإسراف في القتل والتدخل المباشر في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة. وجاء في كلمات اللجنة ما يلي:

"إن المرحلة الأولى من جهودنا ما بعد الحادي عشر من أيلول شملت عملاً عسكرياً للإطاحة بطالبان وملاحقة القاعدة. وهذا العمل مستمرٌ. ولكن النجاح على

المدى الطويل يتطلب استعمال كل عناصر قوتنا الوطنية وهي: الدبلوماسية والاستخبارات والعمل السري وإنفاذ القانون والسياسة الاقتصادية والمساعدة الأجنبية والدبلوماسية العامة والدفاع الداخلي".

إن مصطلح "السياسة العامة": الذي تستخدمه اللجنة هو بالضبط ما يقول به مشروع القرن الأمريكي الجديد أي نقل المثل الأمريكية إلى العالم الإسلامي والدفاع عنها والوصول إلى المزيد من الناس بما في ذلك الطلاب والقادة خارج إطار الحكومة.

لذا فإن الحرب على الإرهاب سواءً بقصد أو بغير قصد تخدم مصلحة أمريكا العالمية وهي مصلحة اقتصادية إلى حد كبير. إن أمريكا ليست الدولة الوحيدة المنخرطة في التدافع من أجل الوصول إلى موارد العالم النادرة. وكما يلحظ منتدى السياسة العالمي الذي يتخذ من نيويورك مركزاً له فإن الحكومات القوية مستعدة دائماً لدعم شركات استكشاف البترول والمعادن الكبيرة التي تطوف كوكب الأرض بحثاً عن احتياطات جديدة. إن الصراع يصبح حتمياً عندما تتدافع شركات متعطشة للموارد مثل إكسنموبل (Exxon Mobil) و (BHP Billeton) وتوتال (Total) و توتال فين إلف (Total Fina Elf) وشيل (Shell) وروزنيفت (Rosneft) وغازيروم (Gazprom) ولوك أويل (Lukoil) تتدافع من أجل التحكم بحقول النفط القيّمة ومناجم المعادن، أما من انضم إلى التدافع من أجل الوصول إلى الموارد الباطنية في العالم فهم لاعبون آخرون مثل البنوك الكبيرة وتجار الموارد والمهربين، ومسؤولون محليون فاسدون وتجار السلاح ومشغلو النقل وشركات الأمن الخاصة والمرتزقة بالإضافة إلى أذرع الحكومات العسكرية والاستخباراتية.

٢-٤-٧ تدابير ما بعد الحادي عشر من أيلول: النطاق والمبررات

اعتقاداً منها بأن مصلحة أمريكا تكمن في هزيمة الآخرين في السباق نحو الاستيلاء على موارد العالم سعت الحكومات الأمريكية المتعاقبة وبشكل عدواني إلى تحقيق أهداف تتشابه مع تلك الأهداف التي رسمها مشروع القرن الأمريكي الجديد

(PNAC) ولجنة الحادي عشر من أيلول. إن الحرب على الإرهاب موجَّهة في الظاهر ضد التعصب الديني، بيد أن هدفها على المدى البعيد يتخطى بكثير القاعدة والإرهابيين الإسلاميين. وكما هو منتظر فإن الحرب تستلزم تشديد الأمن على الحدود والتدقيق في أنظمة الهجرة وتأشيرات الدخول وإنشاء نظام قوي لجمع المعلومات الاستخبارية والتشارك في المعلومات ومراقبة الاتصالات الخاصة (بما فيها المحادثات الإلكترونية والهاتفية) وإرسال المشتبه بهم على أنهم إرهابيون إلى المحاكم العسكرية للمحاكمة وتمويل عمليات عسكرية في أماكن مثل العراق وأفغانستان والباكستان. وإذا كانت كل هذه الإجراءات مطلوبة للحرب على الإرهاب فإنه من الصعب إن لم يكن من المستحيل تخطيئها، لأنه في نهاية المطاف تكمن المسؤولية الحقيقية لأيَّة دولة في حماية حياة وأملاك شعبها. إن الولايات المتحدة شأنها في ذلك شأن أيَّة دولة أخرى لديها كل المبررات كي تفرض المزيد من إجراءات الأمن الداخلي وأن تراقب الأفراد والجماعات الذين يشكلون تهديداً لمواطنيها.

لكن الأمر يختلف عندما نأتي إلى تدابير أخرى متصلة بالحرب على الإرهاب، فكما أوصت لجنة الحادي عشر من أيلول فإن الحرب تُشن على جبهات أخرى. وذلك بالإضافة إلى انخراط الولايات المتحدة في أعمال سرية مصممة لزعزعة استقرار الأنظمة التي تعدُّ غير صديقة فإنها تعتمد على سفاراتها وقنصلياتها لاختراق الحكومات الأجنبية والاعتماد عليها، فشركة RAND تعتبر ناشطة بشكل خاص في رعاية الدراسات التي تهدف إلى التأثير على سياسات الحكومات الأجنبية .

إن فرع RAND في قطر وهو معهد السياسات القطري وشركة RAND يعمل كذراع لمؤسسة قطر وهي مبادرة أطلقها أمير قطر، وكجزء من برنامجها لتطوير القدرات البشرية تبنى قسم أبحاث الأمن الوطني في هذه المؤسسة نشر كتاب ألفته شيرلي بنارد وهي (زوجة زلماي خليل زاد). ووفقاً لما تقوله بنارد فإن الإسلام في أزمة فمعتقداته يتنازعها بشكل محموم أربع جماعات وهي الأصوليون المعارضون للديمقراطية والطرق المتبعة في العالم والتقليديون الذين يقفون ضد أي

نوع من التغيير وأنصار الحداثة الذين يريدون دمج الإسلام في العالم المعاصر والعلمانيون الذين يناصرون فصل "الكنيسة" عن الدولة.

وللمساعدة في حل "الأزمة" تناقش بنارد سياسة لدعم ذلك الجانب من الإسلام الأكثر تعاطفاً مع المُثل الأمريكية والمتطابق مع تطلعات العالم الحديث المعولم. وبالتأكيد فمهما تكن الأزمة التي يمر بها الإسلام فإنها أزمة إما أن تكون قد أثيرت من قبل قوى خارجية أو أن تكون قد ضخمت أو كلا الاحتمالين. إن بنارد تتابع العمل في ذاك التقليد الذي يرمي إلى إذكاء نيران الطائفية في العالم الإسلامي وذلك من خلال رسمها صورة للانشقاقات الداخلية ضمن الإسلام. وعلى أية حال فإنه من الواضح أن معرفة بنارد بالإسلام معرفة محدودة ذلك أنها لو كانت مطلعة وملمة بتعاليم الإسلام لأدركت أن المسلمين في كل أنحاء العالم من أتباع الطوائف السنية أو الشيعية بالإضافة إلى المالكية والحنبلية والحنفية والشافعية والمذاهب الأخرى يقبلون بشكل كامل العقائد الأساسية وأركان الإيمان الخمسة. وإذا تنازع أتباع هذه المذاهب فهناك حكم واحد ألا وهو القرآن الذي بقيت محتوياته دون تغيير منذ أن أوحي به، بالإضافة إلى ذلك فبلا شك تعدُّ الأحاديث النبوية مهمة لكنها يجب أن تقرأ بالترابط مع الرسالة الواضحة للقرآن وليس بديلاً عنها.

٣-٤-٧ حدود السلطة الأبوية:

إن القرآن ولسبب وجيه لا ينص على تمييز بين "الكنيسة" و"الدولة" وإن من يُجري مثل هذا التمييز يكون قد ضلّ عن طريق الإسلام وسار في طريق من صنع يديه ولا يمكن أن يكون الإسلام قد منع ثنائية "الكنيسة" والدولة نظراً لأنه ليس لديه "كنيسة". بالإضافة إلى ذلك في انسجامه مع عقيدة التوحيد التي أشير إليها في الفصل الثاني، فإن تعاليم القرآن تنص على أنه مهما تكن الخيارات الدنيوية التي يختارها الفرد فإن لها عواقب روحية عميقة. وانطلاقاً من القول الفصل إنه لا إكراه في مسائل الإيمان فإن قول القرآن واضح حول عواقب الخيارات التي يختارها كل فرد سواءً كان "أصولياً" أو "تقليدياً سلفياً" أو من "أنصار الحداثة" أو "علمانياً" أو "شخصاً

له خصوصيته" أو "مسؤولاً حكومياً"، فعندما يكون الفرد في بيته يمارس حياته الخاصة به فإن له الحرية أن يفعل ما يشاء بالطريقة التي يريدها ولكن الدولة تتدخل فقط عندما يخرج إلى الحيز العام وتكون خياراته على سبيل المثال الزنا وشرب الكحول والكشف الفاضح للجسم، ويصبح لكل ذلك مضامين للسياسة العامة. في هذه الناحية بالذات لا تختلف الدولة الإسلامية كثيراً عن نظيراتها من الدول غير الإسلامية التي تتخذ دائماً قرارات لها صلة عميقة بالكنيسة مثل تلك القرارات المتعلقة بالتحكم بالولادة والإجهاض والزواج المثلي وإدخال أو استبعاد مبدأ الخلق من المناهج الدراسية.

إن النقطة الأكثر أهمية من أية نقطة أخرى ضد ثنائية الدولة والكنيسة في الإسلام هو التناقض الواضح في مقولة بنارد (Benard)، فإذا كان من الواجب فصل "الكنيسة" عن "الدولة" فإن ذلك يترك المجال لطرح سؤال مفاده لماذا هناك دولة واحدة بعينها وهي الولايات المتحدة الأمريكية هي التي يتوجب عليها تولي مسؤولية تقرير مصير "الكنيسة" الإسلامية، فلا ثروة أمريكا ولا قوتها العسكرية تؤهلها لأن تختار خياراً عميقاً بحجم كيفية ارتباط أية دولة بكنيستها أو أماكن عبادتها ذلك أن الأمر يعود لكل تجمع من البشر أن يؤكد استقلال دولته وأن يقوم بذلك دون أي تدخل وتحريض خارجي. وفي حقيقة الأمر فبدلاً من أن توقع الولايات المتحدة نفسها في شرك "الأزمة" الداخلية للإسلام، فإنها بحاجة أن تركز على المآزق الأخلاقية والبيئية الحادة التي لم تستطع الرأسمالية ولا الديمقراطية الليبرالية حتى الآن الإحاطة بها، ناهيك عن عدم قدرتها على حلها. وقد تم عرض أمثلة على هذه المآزق في الفصل الرابع.

إنه نتيجة للأسباب السابقة وأسباب أخرى يميل المسلمون إلى الشك في المحاولات التي تقوم بها الأطراف غير الإسلامية لعلمنة عقيدتهم وتحديثها، فلا يوجد مسلم واحد (سواء كان "أصولياً" أو"تقليدياً سلفياً" أو من "أنصار الحداثة") يمكن أبداً أن يحلم في الطلب من أتباع الأديان الأخرى القيام بتحرير كتبهم المقدسة وتحديثها أو شطب النصوص التي تعدُّ غير مواتية.

إن "علمنة" أو "تحديث" الإسلام مؤشر على ميل بعض الأوساط لتوسيع "مسؤولية" الولايات المتحدة الأمريكية بحيث تشمل تقدير ما هو "صالح" للآخرين،

وإذا كان القصد كبح جماح التشدد والإرهاب فإن التعامل مع أتباع الإسلام كأناس ثانويين (أو معاقين عقلياً) ليس الطريقة الأفضل للانطلاق منها. وكما تم النقاش في الفصلين الأول والثاني، لا يوجد شخص يعرف ما هو "خير" لشخص آخر. وحتى العائلة نفسها نجد أن مصالح أفراد هذه العائلة (أو خياراتهم) تميل إلى أن تكون متناقضة، فنادراً ما تتطابق فكرة الأب عن العروس "الجيدة" مع الصورة التي هي في ذهن الابن عن شريكة الحياة.

وكما أن هذه الحالة موجودة في العائلات فإنها موجودة أيضاً بين الدول، فعندما تدّعي دولة أنها تعرف ما هو "صالح" لدولة أخرى، فإنها تقوم بذلك لمجرد استخدام هذه الحجة كغطاء لدوافع تكون في أحسن الأحوال لا تتصف بنكران الذات وتكون في أسوأ الأحوال دوافع شريرة. إن معرفة ما هو صالح للآخر يعني تقديم إشعار للعقل المتكل بالقصد الحقيقي للعقل الأعلى درجة أو هو مساعدة العقل المتكل على إعادة تركيب الواقع والقيام باختيار الخيارات الحساسة في الحياة. ومع ذلك فإن التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة لا يتناقض مع روح معاهدة ويستفاليا Westphalia وميثاق الأمم المتحدة فحسب، بل إنه أيضاً مفجر رئيسي للصراع. أثبت الفشل في احترام سيادة الدول الأخرى ووحدة أراضيها أنه يشعل اشتباكات حدودية وحروب شاملة. فالاقتصاديات الرأسمالية يمكن أن تعدَّ الشركات المدفوعة بأجندة ليبرالية جديدة "صالحة" للاقتصاد العالمي. بيد أن البلدان التي تحارب الفقر المتجذر (خاصة في أمريكا اللاتينية) من المحتمل أن ترسم لها مساراً مالياً أو اقتصادياً كلّياً مستقلاً.

وباتخاذها موقف المخلّص تجاه بقية العالم، فإن الولايات المتحدة ستجد نفسها دائماً على خلاف مع الدول المصممة على صون استقلالها. ومن بين الدول التي من المحتمل أن ترفض القفز عندما تؤمر كوبا في ظل قيادة كاسترو، فنزويلا، بقيادة شافيز والجمهورية الإسلامية الإيرانية. وبالإضافة إلى هذه الدول هناك دول لن تحلم الولايات المتحدة الأمريكية في إعطاء الأوامر لها وهي الاتحاد الروسي والصين وكوريا الشمالية واليابان وأندونيسيا التي بناها سوكارنو وماليزيا التي بناها مهاتير

محمد وتنزانيا التي بناها نيريري، وسنغافورة بقيادة لي كوان يو ، وجنوب أفريقيا التي قادها نلسون مانديلا، والهند وبطبيعة الحال الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي NATO الذين هم أيضاً حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية. والكنديون لا ينتمون إلى العالم الثالث ومع ذلك فمن غير المحتمل أن يقفوا مكتوفي الأيدي إذا بدت سيادة بلدهم تتآكل. لقد تشكل حزب العمل الكندي عام ١٩٩٧ لهذا السبب بالضبط وهو صون سيادة كندا المهددة بالاندماج الإقليمي وتوق الشركات للحصول على موارد البلد، كما أن اليابانيين يمكن أن يكونوا حلفاء الولايات المتحدة لكن القاعدة الأمريكية في أوكيناوا كانت ولا تزال نقطة شائكة في العلاقات بين البلدين.

ولسوء الحظ فإن الدول الضعيفة سواءً كانت فاشلة أمْ غير فاشلة لا تملك الأموال الكافية والضرورية لتأكيد سيادتها والدفاع عنها. لقد حدد مسح أجراه صندوق السلام Fund for Peace وصحيفة أمريكية هي الشؤون الخارجية Foreign Affairs عام ٢٠٠٩ بوجود ما لا يقل عن (٢٠) دولة فاشلة في العالم، ويأتي العدد الأكبر من هذه الدول الفاشلة وهي (١٥) دولة من أفريقيا. هذه الدول الفاشلة ومرتباتها هي: الصومال (رقم ١)، زمبابوي (رقم ٢)، السودان (رقم ٣)، تشاد (رقم ٤)، جمهورية الكونغو الديمقراطية (رقم ٥)، جمهورية أفريقيا الوسطى (رقم ٨) غويانا (رقم ٩)، ساحل العاج (رقم ١١)، كينيا (رقم ١٤)، ونيجيريا (رقم ١٥)، والدول الفاشلة الأخرى تشمل العراق وأفغانستان والباكستان وتيمور الشرقية وسريلانكا ونيبال ولبنان وهاييتي واليمن وبنغلادش.

٤-٤-٧ الهيمنة والمقاومة وعدد القتلى المتصاعد:

يسعى قادة الدول الضعيفة والفاشلة أحياناً للحصول على المساعدة الخارجية في محاولة منهم للحصول على السلطة أو الاحتفاظ بها. ولكن حتى عندما يرغبون في مقايضة سيادة الدولة بغايات شخصية، فإنهم ربما يواجهون عصياناً من أوساط أخرى لا يتوقعون أن يأتي منها هذا التمرد. يكمن سر نجاح تجنيد القاعدة لأعضاء فيها في قدرتها على تصوير الطغاة المحليين على أنهم عملاء أو تبع للقوى الخارجية.

إن جيش المهدي الذي أسسه مقتدى الصدر والذي قاتل قوات الاحتلال الأمريكي في نيسان عام ٢٠٠٤ لم ينطلق بناءً على رسالة القاعدة، بل بناءً على التصميم الذي لا يلين للحفاظ على سيادة العراق، وغالباً ما قامت مجموعات أخرى متبعة خطى جيش المهدي بمهاجمة القوات الأمريكية وقوات التحالف والقوات الحكومية والمدنيين.

وفي أثناء ذلك ذُكر أن ما يقرب من (١٠٣.٠٠٠) عراقي قد قتلوا حتى كانون الأول ٢٠٠٩ نتيجة للحرب والفوضى المتمخضة عن ذلك. أما عدد القتلى العسكريين الأمريكيين خلال هذه الحرب فقد وصل إلى (٤.٣٩٠) حتى نيسان ٢٠١٠، كما وصل عدد الجرحى إلى (٣١.٧٧٠) إذ عانى الكثير من الجنود والجنديات الأمريكيات من تشوش ما بعد الصدمة والجرح والاكتئاب وأمراض عقلية أخرى. ووفقاً لوزارة الدفاع الأمريكية فإن هذه الحرب التي دامت ست سنوات كلفت أيضاً دافع الضرائب الأمريكي (٥٢٤) مليار دولار أمريكي.

استغلت شركة أمن خاصة وهي بلاك ووترز (Blackwaters) الوضع الفوضوي وانطلقت تقتل المدنيين العراقيين. وعلى الرغم من أنه تم استدعاء بلاك ووترز إلى محكمة دولية إلا أن المدّعين في المحكمة عالجوا القضية معالجة خاطئة وهذا ما سمح للشركة أن تذهب حرة طليقة، وهكذا لم تحاسب هذه الشركة على سوء أعمالها في العراق التي هي دولة ذات سيادة. وطبقاً لما أوردته صحيفة ذا نيشن (The Nation)، انتقلت شركة بلاك ووترز إلى الباكستان بعد انتهاء عقدها في العراق، وقد تم الاحتفاظ بها من قبل قيادة العمليات الخاصة المشتركة ووكالة الاستخبارات المركزية لمساندة عمليات الطائرات دون طيار في باكستان وهي تعمل انطلاقاً من قاعدة باغرام الجوية في أفغانستان المجاورة.

لقد ابتليت أفغانستان شأنها شأن العراق بعدم الاستقرار الذي أعقب وصول القوات الأمريكية وقوات حلف شمال الأطلسي والقوات المتحالفة. لم يدّخر متمردو طالبان بعد استيائهم من وجود القوات الأجنبية على أرضهم جهداً لجعل هذا البلد مستحيل الحكم تقريباً، وقد شملت أهدافهم قوات التحالف والقوات الأفغانية المحلية

ومراكز الشرطة وكبار الموظفين الحكوميين، ولسوء الحظ المدنيين العزّل. ومن بين الأسلحة الموجودة في مخازن مجموعة المقاومة، القنابل الانتحارية والقنابل التي تزرع على جانب الطريق وعبوات ناسفة مبتكرة وفرق الاغتيال ومجموعات حرب العصابات. وفي الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٠٩ قتل نحو (٢.٠٣٨) مدنياً أفغانياً، إما من قبل رجال العصابات أو من قبل قوات التحالف. وفي أوائل ٢٠٠٨ عَلِقَ (٢.١١٨) شخصاً بين تبادل لإطلاق النار. بالمقارنة مع العراق نجد أن عدد القتلى في صفوف قوات التحالف عدد منخفض. الجدول (٧.٤) يشير إلى أن حتى ٢٠١٠ بلغ العدد الإجمالي للقتلى الأمريكيين ومن قوات التحالف (١.٧٠٠). وكما هو الحال في العراق، سجلت الولايات المتحدة أعلى رقم للإصابات في صفوف الأفغانيين، كما أن الحرب الأفغانية حملت معها تكلفة عالية بلغت منذ عام ٢٠٠١ وحتى ٢٠٠٩ (١٢٠) مليار دولار أمريكي.

الجدول ٤-٧ عدد الإصابات في صفوف قوات التحالف في أفغانستان ٢٠٠١ - ٢٠١٠

السنة	الولايات المتحدة	المملكة المتحدة	دول أخرى	المجموع
٢٠٠١	١٢	/	/	١٢
٢٠٠٢	٤٩	٣	١٧	٦٩
٢٠٠٣	٤٨	/	٩	٥٧
٢٠٠٤	٥٢	١	٧	٦٠
٢٠٠٥	٩٩	١	٣١	١٣١
٢٠٠٦	٩٨	٣٩	٥٤	١٩١
٢٠٠٧	١١٧	٤٢	٧٣	٢٣٢
٢٠٠٨	١٥٥	٥١	٨٩	٢٩٥
٢٠٠٩	٣١٦	١٠٨	٩٦	٥٢٠
٢٠١٠	٨١	٣١	٢١	١٣٣
الإجمالي	١.٠٢٧	٢٧٦	٣٩٧	١.٧٠٠

الجدول ٥–٧ عدد القتلى السنوي في أعمال
العنف الإرهابية في باكستان ٢٠٠٣ – ٢٠٠٩

السنة	المدنيون	عناصر قوات الأمن	الإرهابيون / المتمردون	العدد الإجمالي
٢٠٠٣	١٤٠	٢٤	٢٥	١٨٩
٢٠٠٤	٤٣٥	١٨٤	٢٤٤	٨٦٣
٢٠٠٥	٤٣٠	٨١	١٣٧	٦٤٨
٢٠٠٦	٦٠٨	٣٢٥	٥٣٨	١٤٧١
٢٠٠٧	١٥٢٣	٥٩٧	١٤٧٩	٣٥٩٩
٢٠٠٨	٢١٥٥	٦٥٤	٣٩٠٦	٦٧١٥
٢٠٠٩	٢٣٠٧	١٠١١	٨٢٦٧	١١٥٨٥
٢٠١٠	٤٢٩	١٢٦	٩٧٠	١٥٢٥
الإجمالي	٨٠٢٧	٣٠٠٢	١٥٤٨٦	٢٦٥٩٥

وخلافاً لما كان عليه الحال في العراق وأفغانستان لم يتم الإعلان عن الباكستان كمنطقة حرب، بيد أنه تم تركيع هذا البلد من خلال مقاتلة المتشددين لبرفيز مشرف وخليفته آصف علي زرداري. لقد كانت شكوى المتشددين من مشرّف قراره في إدراج الباكستان ضمن قائمة الدول التي تخوض حرباً على الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. لقد اتسمت ولاية مشرّف كرئيس بتهديدات للنظام العام بما في ذلك الهجمات المسلحة والتفجيرات الانتحارية وحوادث الاختطاف واغتيال بنازير بوتو والمحاولات الفاشلة لاغتياله. وفي ٢٢ آذار ٢٠١٠ كان قد قتل ما لا يقل عن (٢٦٥٩٥) باكستانياً (من المدنيين وعناصر الأمن والمتمردين) نتيجة للانهيار الذي حدث في النظام المدني (انظر الجدول ٥–٧ للاطلاع على الأرقام للفترة الواقعة بين أعوام ٢٠٠٣ – ٢٠١٠) ومن غير المحتمل أن يؤدي الرقم المرتفع للإصابات بين صفوف المدنيين إلى حب السكان المحليين للقوات الأجنبية.

٥-٤-٧ ارتفاع مدّ التخوف من الأجانب:

إن عدد القتلى المتصاعد ليس النتيجة الوحيدة للحرب على الإرهاب، فمع التركيز الشديد لأجهزة الإعلام المطبوعة والإلكترونية على الإرهاب الإسلامي، أصبح المسلمون في أنحاء مختلفة من العالم ضحايا للتخوف من الأجانب، فالحكومة الفرنسية اتخذت إجراءات تهدف إلى حظر ارتداء الحجاب وحذّرت المسلمين المعتدلين من تحدي التراث العلماني لهذا البلد، وتبعها السويسريون بحظر المآذن والتي هي في الواقع أسلوب معماري في الشرق الأوسط ولكنها في العقل الغربي تعدُّ رمزاً إسلامياً. ولكي لا تهزم قامت الجمعية البرلمانية في مقاطعة كويبك في كندا في ٢٢ آذار ٢٠١٠ بإقرار مشروع قانون يرمي إلى حرمان النساء المسلمات اللواتي يرتدين النقاب من الخدمات العامة الأساسية بما في ذلك الخدمات التي تقدمها المؤسسات التعليمية ووكالات التمويل الحكومية ودور الحضانة والمراكز الصحية. وفي الوقت نفسه تقريباً قدم مشروع قانون إلى البرلمان البلجيكي يدعو إلى حظر النقاب. وفي أنحاء أخرى من أوروبا انضم الأفراد إلى موجة الجنون هذه بإطلاق بيانات استفزازية عن الإسلام أو تشويه صورة نبيه. من الغريب أنه في وقت يتم فيه معاداة السامية وجرائم الكراهية بشدة، لم تستطع أوروبا أن تفهم لماذا يشكو المسلمون من الرسوم الكاريكاتيرية التي توجه الإهانة لدينهم.

٥-٧ دور الأمم المتحدة في عالم يخلو من القانون:

لا شك أن للأمم المتحدة دوراً تلعبه في كبح جماح الفوضى في السياسات الدولية وإعادة الكياسة إلى العلاقات بين الدول (وبين الأديان). كان يمكن لمنظمة الأمم المتحدة أن تحدث فرقاً في الستينيات من القرن العشرين عندما تم تمزيق الكونغو التي كانت في ذلك الوقت حديثة الاستقلال من خلال المكائد الأجنبية والتحزب المحلي. ومع ذلك فبدلاً من أن تعمل مع حكومة باتريس لومومبا المركزية لصون سيادة الكونغو والحفاظ على وحدة أراضيه نظر داغ همرشولد (Dag Hammarskjold) في الاتجاه الآخر عندما كانت بلجيكا وقوى غربية رئيسية تسهل تعزيز خطط انفصال إقليم كاتنغا.

منذ ذلك الحين قطعت الأمم المتحدة شوطاً كبيراً، فقد لعبت دوراً فاعلاً في عملية إزالة الاستعمار وتحرير ناميبيا وجنوب أفريقيا من قبضة نظام الفصل العنصري، كما أثبت برنامج المساعدة الفنية لديها أنه ذو قيمة كبيرة في تطوير القدرات الحساسة المطلوبة للدول حديثة الاستقلال كي تحقق أهدافها التنموية بالإضافة إلى ذلك قطعت المناقشات في الجمعية العمومية شوطاً طويلاً في جعل شعوب العالم تتحسس مخاطر الانتشار النووي والحرب الأهلية والتغير المناخي والتدهور البيئي والأمراض الوبائية المتفشية. وحتى إذا لم يتمكن مجلس الأمن من منع الحرب على العراق عام ٢٠٠٣ فإن منظمة الأمم المتحدة يمكنها على الأقل أن تشعر براحة الضمير لأن هانس بلكس Hans Blix لم يجد أي دليل على أن صدام حسين كان يمتلك أسلحة الدمار الشامل.

بالإضافة إلى ضمانها بعدم تكرار ما حدث في العراق، فإن للأمم المتحدة مسؤولية رئيسية في كبح جماح الفوضى السائدة في العالم المعاصر. وبعبارات محددة لا بد للأمم المتحدة من إعادة التأكيد على شروط الميثاق بشأن المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء. كما أنه لا بد للدول الأعضاء أن تُسمع صوتها وأن تشارك بشكل نشط في النقاش حول الموضوعات المعاصرة وأبرزها تلك التي تتعلق بالإجراءات الواجب تبنيها لإحباط المؤامرات الإرهابية وصيانة الدول وإعادة الكياسة للدبلوماسية والدفاع عن الضعفاء ضد الأقوياء وتعزيز السلم العالمي.

من الطبيعي أن يكون للدول التي تتعرض للهجوم الحق في الدفاع عن نفسها، وسيكون من غير المنطقي على سبيل المثال أن نتوقع من الولايات المتحدة أو أي بلد آخر أن تقف مكتوفة الأيدي في الوقت الذي يقوم به المتشددون بالتخطيط سراً لشن هجمات ضدها في أماكن بعيدة. إنها ستستعمل، ويجب عليها أن تستعمل، كل الوسائل التي تقع تحت تصرفها لتكتشف وتجهض المؤامرات التي تدبر ضد أراضيها. هذا ما ستفعله أيَّة دولة مسؤولة. ولكن في الوقت الذي تسلم فيه بحق الدول الأطراف في الدفاع عن النفس فإنه يتوجب على الأمم المتحدة أن تقنع الدول القوية

ألا تنحرف عن الطريق وتتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأضعف. وستكون الدول الأقوى قد انحرفت عن المسار إذا اعتقدت أن من بين مسؤولياتها تقرير مسائل الإيمان وأي من الأفكار الدينية تتطابق مع الحداثة ومتى يمكن للفرد أن يهزأ برمز لباس تم تحديده بشكل اعتباطي. يتوجب على الأمم المتحدة أن تكون أكبر مدافع عن حرية كل دولة بأن تكون "غير كاملة" وبطريقة مشابهة يمكن القول إنه حان الوقت لمناقشة التوجه لدى الدول القوية لتخطي السلطات الوطنية والدخول في تواصل مباشر مع المجتمع المدني في الدول الأضعف بكل صراحة.

يجب تعريف التدخل بشكل واسع ليشمل إما الوقوف بجانب الحكومة الشرعية أو تحريض المعارضة على التمرد. إن قضية السلام يمكن أن تخدم فقط إذا كان باستطاعة كل دولة ومجتمعها تسوية خلافاتها دون تدخل خارجي.

الجزء الثالث

الاتجاهات المستقبلية

الفصل الثامن

نحو نظام عالمي جديد وحقيقي

"لماذا تنظر إلى القذى في عين أخيك ولا تكترث للقذى في عينيك".

الإنجيل المقدس /إنجيل متى/

الفصل السابع، الأية ٣

١-٨ مقدمة:

وفقاً لإحدى المدارس الفكرية تعدُّ الدولة ذات السيادة الآن ميتة بعد أن تم قتلها على يد العولمة والقوى المتحالفة. يؤمن هذا الكتاب أنه ربما تمت المغالاة بجدية باعتلال الدولة ذات السيادة وأن إعلان وفاتها هو أمر سابق لأوانه. يستنطق هذا الكتاب أيضاً المنطق الذي يشكل الأساس لحتمية العولمة المعاصرة ويخرج باستنتاج قائل إنه بناءً على المصالح المتناقضة للأطراف المشتركة في ترتيبات الأمن الجماعية يجب على العالم عدم الإسراع في دفن الدول ذات السيادة حتى يتم إرساء الترتيبات المتخطية للحدود القومية بشكل كامل. يبدأ الكتاب بتفحص وجهات النظر في دراسة العلاقات الدولية. ونظراً لمحدودية وجهات النظر هذه فإن هذا الكتاب يجادل بأن هناك مقاربة جديدة. إن نظرية تقارب المصالح على الأقل تحاول أن تجعل دراسة العلاقات الدولية دراسة دولية بشكل حقيقي. وبإقرارها بوجود مصالح متوازية ومتنافسة فإن هذه النظرية تغطي الدول القوية والضعيفة، كما أنها تقدم الأدوات اللازمة لإجراء تحليل تجريبي للتوجهات والقضايا في العلاقات الدولية.

٢-٨ وجهات النظر في دراسة العلاقات الدولية:
التركيز على ثلاثة تقاليد متنافسة

هناك ثلاثة نماذج متنافسة في دراسة العلاقات الدولية وهي النموذج المثالي والنموذج الواقعي ونموذج مدرسة كانط (Kant). وفي حين أن كل هذه النماذج وبدرجات متفاوتة تميل نحو الدول ذات السيادة والمؤسسات الدولية إلا أن أياً منها لم يستجب بطريقة ذات معنى لتعطش الفرد للحرية.

انطلق غروتيوس (Grotius) وهو من أكبر أنصار نظرية القانون الطبيعي من القيم الأخلاقية التي تتشارك بها كل الكائنات البشرية، بيد أنه استقر أخيراً على نظام من المحتمل جداً أن يوقف الفوضى وينصب حكومة منظمة بعد أن أدرك أن الصراع لا بد أن ينشأ حول تفسير هذه القيم. فالبدعة الجديدة وهي الدولة ستعمل ضمن محددات أخلاقية وقانونية محددة جيداً في علاقاتها مع شعبها ونظيراتها من الدول الأجنبية. في هذه النقطة بالذات يختلف غروتيوس (Grotius)بشكل أساسي مع الواقعيين مثل ثيوسيديدس (Thucydides) و مكيافيلي (Machiavelli) وهوبس (Hobbes) وهيغل (Hegel) ومورغن ثاو (Morgenthau) وكنان (Kennan) وكار (Carr).

بالنسبة للواقعيين لا يوجد شيء يشبه اتفاقاً على مفهوم "المجتمع الدولي"، فكل المؤسسات التي أنشئت والقوانين التي سُنّت للإبقاء على العلاقات الدولية ما هي إلا مجرد أوهام. إن الحقيقة بالنسبة للواقعيين هي أن هناك بيئة دولية تتسم بالفوضى والبذاءة والاستخفاف الكامل بمعايير السلوك المتحضر. ويجادل الواقعيون قائلين إن الدولة شأنها في ذلك شأن الفرد الذي تمثله تتصرف على هواها، فلا توجد دولة تهتم بالصالح المشترك وفي مثل هذه الحالة التي تسودها الفوضى والتي توجد فيها "دولة الطبيعة" في العصر الجديد، فإن ما يهم هو ليس ما يخاطب العقل والأخلاق أو حكم القانون، بل الوصول إلى عوامل القوة الخشنة والقوة الناعمة.

إن الدولة الوحيدة التي تبقى هي تلك الدولة المتفوقة عسكرياً والقوية اقتصادياً القادرة على التفوق على خصومها في الحيلة والدهاء.

وحتى إذا كانت وجهة النظر السلبية للمدرسة الواقعية عن البيئة الدولية ترسم الجانب "الشرير" من الفرد، فإنها تتجاهل الجانب "الخيّر" منه. ففي نهاية المطاف إن الإنسان لا يدفعه حب السلطة والخداع فقط، فلا بد أنه يدرك أنه مثلما هو قادر على التآمر والتخطيط، فإن الآخرين قادرون على ذلك أيضاً. وفي الحقيقة أن الصراع الذي لا ينتهي من أجل القوة وما ينجم عن ذلك من عدم استقرار عالمي ينبع من هذا الافتراض الساذج القائل إن ما يهم فقط هو مصالح الفرد وحساباته في عالم اليوم الذي يشهد استقطاباً حاداً.

إن البديل عن المدرسة الواقعية هو إطار من العقل يقر بالاعتماد المتبادل إن لم يكن بمجتمع اشتراكي للجنس البشري. في نظرية كانط (Kant) في العقل نجد أن كل شيء مرتبط بكل شيء آخر يمكن رؤيته في العالم. ولكن من خلال الميل بشدة أكثر من اللازم نحو المبدأ الدولي فإن دفوع أنصار كانط (Kant) ضد الواقعية ربما غالت في إظهار شأن العقل وربما انتهت في المساومة على أكثر ما تقدره وهي حرية الفرد. لكن الحرية لها معنى الإرادة الحرة ذاته. فالحرية لا تعني شيئاً ما لم يتم التعبير عنها من خلال الإرادة الحرة، وحيثما تنتصر إرادة الفرد الحرة فهناك فرص جيدة أن يكون أحد الخيارات في صراع مع خيار آخر. إن الأنظمة السلطوية تسعى إلى كبح جماح الحريات الشخصية وفرض صور شمولية على مخططات لها أهداف مختلفة ولكنها زخرفت وزينت وذلك بغية "حظر" الصراع والتنوع. إن مدى انفتاح مثالية كانط (Kant) التي تخطت الحدود لتوسع غير محدود للفضاء الدولي هو المدى نفسه الذي انزلقت فيه ووقعت في إغراء مساواة إرادة الفرد بالمصلحة العامة. وفي إطار عقل كهذا فإن الصراع أمر محتم لا مناص منه.

يمكن للعالم الظاهري المدرك بالحواس كما افترضه كانط (Kant) أن يوجد بمعزل عن العقول والمفاهيم والخيارات الفردية. وسيكون كانط (Kant) أول من يوافق على أنه عندما ينظر العقل إلى العالم فإن ما يراه ليس صورة منظمة من الوحدة بل صورة للزمان والمكان شوشها التناقض والمفارقات والصراع.

إن الأخبث من الزيف الذي يشكل أساس افتراض كانط (Kant) بوجود "عقل دولي" هو احتمالية الفكرة التي يتم اختطافها ومن ثم تفسيرها بشكل ساخر لتبرير المخططات الاستبدادية العالمية والسلطوية الزاحفة. وتتجاهل النظرية المبنية على التوسع غير المكبوح للسلطان القضائي الدولي المسافة بين الخيارات المحلية والخيارات الدولية وبين الخيارات ومبدأ المساءلة. ومن خلال إجازتها للورطات الدولية التي لا يفهمها الفرد بشكل كامل فإنه من المحتمل أن تعطي المثالية أبعاداً خارجية للآثار الداخلية للخيارات البشرية وتحبطها عملياً.

إن الفكرة يمكن أن تبدو للوهلة الأولى أنها فكرة تدعو إلى التحرر، لذا فإن تحرير "العقل الدولي" الذي نادى به كانط (Kant)، كما تبدو الفكرة للوهلة الأولى، يمكن أن ينقلب إلى خدمة هدف سلطوي واستعبادي. وكما تم تبيانه في الفصل الثاني فإن استيعاب القبائل الأفريقية في "أوروبا المتحضرة" كان مبدأً رئيسياً من مبادئ الاستعمار الفرنسي. وفي حين أن السياسة الاستعمارية فشلت فعلياً في وقف قطار الاستقلال الأفريقي أو حتى استيعاب النخبة التي تدعو للتحديث فإن شبح هذه السياسة تم إحياؤه على يد الرئيس نيكولاس ساركوزي (Nicolas Sarkozy) لتبرير تشدد الحكومة الفرنسية بشأن أساليب اللباس التي اعتبرت إسلامية، فوفقاً لما قاله الرئيس فإنه لا مكان للبرقع في فرنسا. بالإضافة إلى مصادقته على حظر المآذن في سويسرا، وجه ساركوزي إنذاراً نهائياً للمسلمين الفرنسيين وخاصة "المعتدلين"لقبول "ميثاقنا الاجتماعي والمدني" وإلا فسيواجهون أوقاتاً صعبة تنتظرهم.

من النادر أن يخطر لأنصار الاستيعاب القسري أنه إذا فشل "الإسلام المعتدل" فإن المتشددين سيتحركون بسرعة لملء الفراغ. فبدلاً من تقويض جهود الأغلبية التي تنصاع للقانون أي (الإسلام المعتدل) ينبغي تركيز الانتباه على صون الحقوق الفردية التي لا تتعارض مع الحقوق المتكافئة. إن القيد الوحيد على الحرية الفردية هو الحرية المساوية بالنسبة للأفراد الآخرين. إن المادة الرابعة من إعلان الحقوق الذي صادقت عليه الجمعية الوطنية الفرنسية في ٢٦ آب ١٧٨٩تلخص الأمر بشكل يثير الإعجاب على النحو الآتي:

"تنطوي الحرية على حرية فعل أي شيء لا يؤذي أحداً آخر، ومن هنا فإن ممارسة كل إنسان حقوقه الطبيعية ليس عليها قيود ما عدا تلك التي تضمن للأعضاء الآخرين في المجتمع تمتعهم بالحقوق نفسها".

فعلى سبيل المثال، يمكن تبرير القوانين التي تحظر كشف الجسم غير المحتشم بسهولة خاصة إذ إن مثل هذا الكشف لمفاتن الجسد يعكر النظام العام الذي أرساه القانون، وحتى في مثل هذه الحالة فإن القوانين التي تحظر كشف الجسم بطريقة غير محتشمة يجب ألا توضح ما المقصود بالحشمة فحسب، بل يجب أيضاً أن توضح الصلة بين ذاك التعريف وتعكير "النظام العام". بالمقابل نجد أن القوانين التي تحظر ارتداء البرقع والحجاب هي قوانين ارتدادية واعتباطية بالإضافة إلى أنها تستهدف بوضوح قسماً معيناً من الجمهور أي المجتمع الإسلامي.

٣-٨ نظرية تقارب المصالح:

يخرج هذا الكتاب بنظرية جديدة هي نظرية تقارب المصالح على خلفية عدم كفاية النماذج الموجودة للمفاهيم. وينطلق الكتاب من الفكرة القائلة إنه إذا أريد لدراسة العلاقات الدولية أن تكون دراسة دولية حقاً فلا بد للمحلل أن يركز على التفاعل ما بين ثلاثة أنماط من المصالح وهي مصالح الفرد ومصالح المجتمع السياسي والاجتماعي الذي يتخذه الفرد ملاذاً له ومصالح "المجتمع الدولي" مهما كان تعريفه، ويكمن السؤال الرئيسي في مَنْ هي الجهة التي يجب أن تخضع لها حرية الفرد في أية فترة زمنية أو إذا أعدنا صياغة السؤال فإنه سيكون: أيجب أن تكون الحرية الفردية مرتبطة بالمصالح الشخصية المحضة للفرد أم بمجتمعه المباشر أم بمصالح الكيانات السيادية والمؤسسات الخارجية؟

لتوضيح نظرية تقارب المصالح يبين هذا الكتاب أنه ما دامت الدولة ذات السيادة هي حتى الآن الطرف الوحيد القادر على الدخول في عقود اجتماعية ذات مصداقية إلى حد ما مع الفرد، فإنها هي الهيئة الأكثر مناسبة (من الأنظمة المتخطية للحدود القومية والتي هي بعيدة وخارجية) لأن يوكل إليها التفويض لتصريف الأمور ذات الاهتمام المباشر للفرد والتي تتخطى قدرته على التعامل معها.

من خلال تحديد المصالح المتوازية والتي تتنافس مع بعضها البعض، يقترح هذا الكتاب مقاربة جديدة لدراسة السياسة الدولية. فبالإضافة إلى رفض المبدأ التاريخي المهيمن والذي يشكل الأساس لعقلانية كانط (Kant) ومثالية غروتيوس (Grotius) وواقعية مكيافيلي (Machiavelli) يتساءل هذا الكتاب فيما إذا كان الميل إلى حكومة عالمية هو الطريقة الوحيدة الممكنة وحتى العقلانية للإجابة عن سؤال روسو (Rousseau) بشأن شكل الرابطة التي "تدافع وتحمي"بكل قواتها المشتركة مصالح كل عضو فيها في الوقت نفسه الذي تسمح فيه الحرية القصوى لكل عضو في أن يعيش الحياة التي يراها مناسبة.

١-٣-٨ دور الدولة ذات السيادة:

ترتكز نظرية تقارب المصالح على ثلاثة أعمدة رئيسية وهي سيادة الفرد وسيادة الدولة وسيادة الأنظمة المتخطية للحدود القومية. إن فهم حدود الحرية الفردية ونطاقها يستلزم البحث في المبادئ التي تشكل أساس الدور الذي يلعبه المنظم الأقرب لسلوك الفرد ألا وهي الدولة.

وحيثما تسود وجهة نظر المعتدلين فمن المتوقع أن يكون موقف الدولة واضحاً بينما تسيطر اليد الخفية على وسائل الإنتاج وهي الأرض ورأس المال والعمالة. ومع مرور الزمن فإن القسم الأكبر من الفوائد المستمدة من النمو الاقتصادي للشركات ذات الرواتب العالية والعلاوات الضخمة ومتطلبات التقاعد العالية، وفي هذه الأثناء فإن على الجماهير إما أن تنتظر الفتات الذي يتسرب إليها أو أن تعيش في فقر مدقع وعوز. وفي كلتا الحالتين من المحتمل أن توسع اليد الخفية نطاق الظلم الاجتماعي إذ يكون الفقر متجذراً ليضعف ولاء الجماهير والتزامها بالعقود الاجتماعية ويهدد النظام العام.

بشكل عام لا يرى مناصرو عقيدة عدم التدخل الحكومي أي شيء خطأً في عدم المساواة أو التقسيم الطبقي، فهم يرون أن كلتا الحالتين نتائج طبيعية للخيارات الفردية. إن وجهة النظر القائلة بأن الفقراء يستحقون الحالة التي هم فيها هي وجهة

نظر تتسم بالبرودة والمكر والقسوة ومع ذلك فإن لوجهة النظر هذه من يدافع عنها في الفلسفات الفردية التي تتبناها الرأسمالية والمبدأ النفعي.

بالإضافة إلى التراجع عن سادية اليد الخفية يعتقد المفكرون الاجتماعيون أنه حيثما تكون عدم المساواة متجذرة فإن المشاريع الحرة لا تفعل شيئاً سوى تعميق عدم المساواة هذه. إن واقع الحال هذا بدوره يولد الجشع والاستهلاك الجلي من جانب الأثرياء كما يولد الحسد من جانب المهمشين والعنف الذي يسود كل مكان. ولمنع حدوث عواقب سياسية لا تُحمد عقباها يناصر الاشتراكيون عملية تأميم الأصول الرئيسية أو المشاريع بالإضافة لتأمين شبكات أمان للطبقات الأضعف والأكثر فقراً في المجتمع.

يرى الماركسيون الذين لم يرضوا عن الأثر الملطف لبرامج الرفاه الاشتراكية أن الثورة الطبقية هي الطريق الوحيد للخروج ممَّا يرونه الظلم الفادح والنسخة المعاصرة من العبودية. ينطلق الماركسيون عادةً من وجهة نظر تاريخية وفي الواقع وجهة نظر أكثر تشدداً وتصلباً لأصل وعواقب الظلم الاجتماعي. وبحكم أنه مقتنع بأن التاريخ الإنساني يتبع مساراً محدداً مسبقاً وأحادي المسار ويمكن التنبؤ به من نظام الفلاحين إلى النظام الزراعي إلى نظام الأقنان في العصر الوسيط مروراً بالمراحل الصناعية إلى الرأسمالية الناضجة أكثر مما ينبغي يرى المنطق الماركسي أن دورات القمع والمقاومة تنتهي بثورة بروليتارية في كل العالم وبروز "مجتمع خالٍ من الطبقات". وبلا شك إن رؤوساً ستتدحرج قبل الوصول إلى هذه الحالة المثالية. وإن الثورة البروليتارية لا يمكنها إلا أن تكون دموية على كلا الجانبين أي على جانب العمال وعلى جانب ظالميهم. ولكن في نهاية المطاف ستهزم القوى البروليتارية مستغليها أي الطبقات البرجوازية.

لا تلوح أية إشارة في الأفق حتى الآن تدل على تحقق النبوءة الماركسية، فالاتحاد السوفيتي الذي خرج إلى حيز الوجود مع الثورة البلشفية عام ١٩١٧ وفَّر للطبقة البروليتارية الفرصة الوحيدة والقصيرة الأجل للتباهي بالدقة العلمية والقدرة التنبؤية للماركسية. ولكن مع تفكك الإمبراطورية السوفيتية بعد سياسة الانفتاح

(glasnost) وسياسة إلغاء المركزية (Perestroika) في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين وبدايات التسعينيات منه كان دور الغرب الرأسمالي أن يتأمل ما حدث بحبور. في الواقع هذه إحدى نقاط الضعف الرئيسية للمبدأ التاريخي، فهذا المبدأ يقضم أكثر مما يستطيع مضغه ويختنق بينما لا يزال يحاول فعل ذلك.

إن الدرس المستمد من انهيار الاتحاد السوفيتي هو الارتباط العنيد والنظري بالماركسية. إن الشيوعيين السوفييت لم يفهموا الدرس بشأن الفرد المدفوع بمصالحه الذاتية بما فيه الكفاية لتنظيم الطاقة السلبية للفرد وإعادة توجيهها لخدمة بقاء الدولة وأهداف تنموية. لقد كان الشيوعيون تحت تأثير التنويم المغناطيسي الشديد جداً للمبدأ التاريخي (وللسلطة التي منحت لهم من قبل المركزية الديمقراطية) إذ لم يروا الخطر القادم إليهم. وبعكس ذلك غيرت الصين مسارها قبل فوات الأوان، ففي حين أبقى الحزب الشيوعي الصيني قبضته المحكمة على الاتجاهات السياسية العريضة فإنه سمح للاقتصاد بتطبيق طرق ابتكارية بما في ذلك إدخال الحوافز المطلوبة لتحويل الاقتصاد إلى المال المدخّر الرئيسي للدولة.

يعدُّ كارل بوبر (Karl Popper) الفيلسوف الذي بقي غير متأثرٍ بالإدعاءات المبالغ بها للمبدأ التاريخي المهيمن، ففي منطق بوبر (Popper) إن الحقيقة المتضمنة في الرأسمالية لم تؤكد ما إذا نجحت تجربة أو العديد من التجارب مثل التجربة السوفيتية أو الصينية أو التجارب الاشتراكية الأخرى، ففي نهاية المطاف تكمن الحقيقة ليس في مجرد تجميع الحقائق التي تتطابق مع النظرية. فوفقاً لبوبر (Popper) تعدُّ الحياة عملاً دائماً لحل المشكلات، فالحل في لحظة يصبح مشكلة في اللحظة التالية والسبب المرئي الواحد يؤدي إلى الكثير من النتائج المحتملة ولكنها غير مؤكدة.

ينطبق هجوم بوبر (Popper) على غطرسة الماركسية بقدرٍ متساوٍ على النظرية المعاصرة للرأسمالية والديمقراطية، وفي الحقيقة رأى بوبر نهاية الماركسية قبل أن يدرس احتمالية نهاية التاريخ. ومثلما أن التاريخ ليس مبرمجاً سلفاً للمرور بالاضطرابات الاجتماعية التي يتنبأ بها ماركس أو بالانتهاء بمجتمع يخلو من

الطبقات كذلك لا يوجد شيء يوحي بأن بحث الإنسان عن الحياة الجيدة وعن نظام حكم يناسبه سينتهي بترسيخ الديمقراطية الليبرالية والرأسمالية وفروعهما المتكيفة حسب الحالة. إن الحقيقة الوحيدة التي لا يمكن لأحد أن ينكرها هي أن معرفة ما هو صالح للفرد تكمن في الفرد نفسه، وسواءً أن الفرد سيطبق هذه المعرفة لاتباع المنطق أي المفاهيم الغربية عن الديمقراطية والرأسمالية أو سيختار الحماقة من خلال التصاقه بنظام متآلف معه بشكل كامل فإن هذا لا يشكل سؤالاً يستطيع العالم أن يجيب عنه بشكل محدد.

ومع الأسف فإن الدول القوية نادراً ما تسمح لتفسيرات "العقل" أو "المنطق" أن تسود لأنها مخالفة لتفسيراتها. إن الدول القوية التي تعتقد بأنها تعرف ما هو صالح للجميع غالباً ما تفرض حلولاً أحادية في حين أن النظام الطبيعي يحبذ الحلول المتعددة. وما لم تكن الدول ذات السيادة مصممة على صيانة استقلالها وكرامة شعوبها فإن الدول القوية ميالة لأن تعطي أبعاداً خارجية للنتائج الداخلية للخيارات التي اختيرت خارج حدودها الإقليمية أي الخيارات التي اختيرت في أراضٍ بعيدة.

٢-٣-٨ العولمة والعقيدة الدولية:

في إطار التوسع في عرض نظرية تقارب المصالح ينتقل هذا الكتاب من الدولة ذات السيادة إلى تفحص حالة العولمة. يجادل هذا الكتاب أنه بدلاً من إهدار الوقت والطاقة بشكل غير مناسب في البحث عن التناغم الذي هو على الدوام أمر وهمي في العلاقات الدولية ينبغي أن يكون مركز التحليل منصباً على تقارب المصالح. وتقترح نظرية تقارب المصالح أنه ما عدا المسائل الشخصية المحضة المتروكة للضمير الفردي فإن الصراعات المحلية يجب أن تسوَّى من خلال العائلة أو العشيرة وأن الصراعات ما بين العشائر يجب أن تسوَّى من قبل سلطات المقاطعة وأن النزاعات بين الأقاليم يجب أن تسوَّى من قبل وكالات الدولة المبنية على أسس معاهدة ويستفاليا Westphalia التي تقبل بها جميع الأطراف بشكل حر ومتساو على أنها شرعية. وعلى أية حال فإن المصلحة التي تتم خدمتها بشكل كامل هي

المصلحة الملموسة والحاضرة والمسيطرة والمنظمة، وهذا ينطبق على مصلحة الفرد في حياته الشخصية كما ينطبق على سياسات الدولة المتطابقة مع تطلعات الشعب والرؤية التي تتشارك فيها إحدى الدول مع الدول الأخرى (على سبيل المثال توفير الأمن للعالم ضد الإرهاب والتلوث البيئي والأمراض الخبيثة) وكذلك على المصلحة البيروقراطية أو بشكل أوسع "مصلحة المنظمة" في السلطان القضائي للكيانات المتخطية للحدود القومية.

إن نظرية تقارب المصالح تتقلب حيثما تظاهرت حكومة أجنبية وكيان متخطٍ للحدود القومية أنها مؤهلة أفضل (وأكثر شرعية) لخدمة المصالح المحلية الصرفة من الحكومة المعنية والشعب المعني مباشرة. إن مثل هذا الإجراء يترتب عليه عواقب خطيرة لكل من حالتي التفاهم والعمل.

لذا فإن مواجهة تحديات الأمن العالمي تستلزم التوفيق بين ثلاث مصالح متوازية ومتنافسة. يتم خدمة المصلحة الفردية عندما يتمتع الفرد بأقصى درجات الحرية ليقدر المسائل التي تخصه هو دون غيره، وتكمن مصلحة الدولة أو المصلحة الوطنية في تجميع المصالح الفردية المتناقضة والتحكيم فيما بينها والحفاظ على النظام. أما المصلحة النموذجية للمنظمة المتخطية للحدود القومية فليس من السهل تحديدها خاصة في علاقتها مع النوعين الآخرين للمصالح، وفي حقيقة الأمر فإن هذا الغموض هو الذي يجب معالجته من قبل أنصار العقيدة الدولية. بلا شك إنّ أشكالاً جديدة من المثالية والواقعية قد برزت مع وجهة نظر جبرية ذات سلطان قضائي دولي موسع ومتسع. يزعم المثاليون الجدد بشكل خاص أنه في الوقت الذي تتكشف فيه تحديات جديدة فلا بد لنظام جديد وهو الدولة المتخطية للحدود القومية من أن يحل محل الدولة القومية كما حلت الدولة القومية محل الفوضى قبل قرون عدة. إن هذا الأمر يطرح سؤالاً حول فيما إذا كانت المسيرة نحو حكم رشيد دولي أمر محتّم وفيما إذا كان هذا الأمر يبشر بخير للحرية الفردية والاستقرار على المستوى القومي وللسلم والأمن العالميين. والسؤال المقنع بنفس القدر من المساواة هو

فيما إذا كانت البيروقراطيات البعيدة الخارجية وغير القابلة للمحاسبة إلى حد كبير يجب أن تفضل على كيان يراه المواطن ويرتبط به ويمتلك سبل محاسبته.

لقد فشلت كل من المثالية والواقعية حتى الآن في معالجة الأسئلة التي طرحت في المقطع السابق. وعلى الأقل فإن تفسير لماذا فشلت الضوابط المضاعفة حتى الآن في إنتاج التوازنات المطلوبة على المستوى العالمي يؤكد أن أخلاقية أو شرعية السلطة التي تمارسها "القوة الثالثة" أي المؤسسات والأنظمة الدولية يجب أن تتم مساءلتها على خلفية المصالح المتنافسة للفرد والدولة. إن على المحلل أن يتخطى البلاغة ويسأل فيما إذا كان ولاء المؤسسات المتخطية للحدود القومية هو لمواطني الدولة المبينة وفق معاهدة ويستفاليا Westphalia أم هو للحكومات القومية أم "للمواطن العالمي" المفترض، أم لذاك الصنف الغامض والذي اصطلح عليه بشكل "مُتَخيّل" المجتمع الدولي أم للمنظمات وحراس بواباتها.

٤-٨ العقيدة الدولية: التوجهات، القضايا والتحديات

لكسر الاتكالية المرضية في الدراسة المعاصرة للعلاقات الدولية من الضروري القيام بتحليل طولاني لتاريخ المؤسسات والأنظمة المتعددة الأطراف. وبالإضافة إلى تتبع مثل هذه المؤسسات السابقة لإنشاء عصبة الأمم والأمم المتحدة من الضروري فهم التحديات التي تواجه العالم في موازنة القوة مع مقتضيات القانون الدولي فهماً كاملاً.

على نقيض القومية التي صاغت وبأشكالٍ مختلفة السلوك السياسي لقرون، فإن العقيدة الدولية لم تدخل إلى الوعي الإنساني أو في الخطاب الأكاديمي الجاد حتى السنوات الأولى والأخيرة من القرن العشرين على التوالي.

وقبل ذلك الحين فإن الأمم المتحدة التي يمكن أن تكون قد ترابطت مع بعضها البعض على أساس متعدد الأطراف كانت لا تزال في مراحل مختلفة من التشكل وكان بعضها وخاصة الدولة العثمانية والإمبراطورية النمساوية – الألمانية تحت حكم آل هابسبرغ Hapsburg والإمبراطورية النابوليونية والإمبراطورية النمساوية – الهنغارية

والإمبراطورية اليابانية والإمبراطورية البريطانية يتصارع مع المطالب التحريرية التوحيدية الخارجية والمطالبات بالحكم الذاتي أو تعديلات الحدود والصراعات. بالإضافة إلى ذلك لم تكن عصبة الأمم قد أنشئت بعد لتكون منتدى يمكن للأمم من خلاله مناغمة مصالحها، وكان عدد المؤسسات المتخصصة التي كانت تمتلك تفويضات تتخطى الحدود القومية قليلاً جداً. ومع ذلك فإنه في السنوات الأخيرة أصبحت العقيدة الدولية تصور على أنها قديمة قدم التاريخ وأنها تتطور تدريجياً على قدم وساق وأنها قوة لا يمكن إيقافها.

إن الأدلة المتوفرة توحي بأنه بدلاً من اتباع مسارٍ تاريخي مصمم مسبقاً وأحادي الخط ويمكن التنبؤ به، برزت العقيدة الدولية نتيجة للارتصاف غير العادي للمصالح والظروف ومن خلال عملية المحاولة والخطأ. أنشئت عصبة الأمم بشكل خاص رداً على التحديات التي واجهت العالم قبل ومباشرة بعد الحرب العالمية الأولى، ولكنه اتضح أن عصبة الأمم كانت قاصرة أمام التحدي وكان لا بد من استبدالها عام ١٩٤٥ بالأمم المتحدة.

والسؤال هو هل استفاد ميثاق الأمم المتحدة من إخفاقات ميثاق عصبة الأمم، وبشكل محدد هل وجد ميثاق الأمم المتحدة حلولاً دائمة للمشكلات التي أوجدها ما أسماه هوبسون Hobson عام ١٩١٥ السلام المسلح والأحلاف المتنافسة وتوازن القوة والأسلحة المتنافسة، أم هل زرع هذا الميثاق بذور عدم الاستقرار في المستقبل من خلال نفيه لمبدأ المساواة في السيادة؟

يبدو أن الآباء المؤسسين للأمم المتحدة (والميثاق) يفضلون شكلاً من الرابطة المبنية على مبادئ المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأطراف، وبعكس ذلك نجد أن "القوى العظمى" كما اصطلح على تسمية الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن متشبثة بعقيدة توازن القوى الذي ينطوي على مفارقة تاريخية. لقد أفردت تغطية كافية لسياسة الولايات المتحدة العالمية التوسعية، ولكن هذا الكتاب لا يقصد القول بأن الولايات المتحدة هي القوة العظمى الوحيدة التي تسعى إلى فرض إرادتها على الآخرين، فبريطانيا العظمى وفرنسا عليهما حتى الآن

أن يسلكا طريقة تُنسى معها الصورة الإمبريالية الماضية. كما أن الاتحاد الروسي ربما يفتقر للمال الكافي والضروري أو الحافز الذي كان يمتلكه الاتحاد السوفيتي السابق، إلا أن مطامعه الإمبريالية في شمال القوقاز لا شك فيها، والصين لا تخفي اهتمامها في التيبيت Tibet أو رغبتها في أن تكون لاعباً اقتصادياً عالمياً. بيد أنه في حين أن الولايات المتحدة وحلفاءها حريصون على نشر "القيم الغربية" فإن كلاً من الاتحاد الروسي والصين قانعان بأن يكونا الزعيمين في منطقة جوارهما فقط.

وبشكل عام فإن التصاق القوى العظمى بالمدرسة الواقعية له مضامين خطيرة على مصداقية الأمم المتحدة والسلم العالمي من خلال سعيها إلى فرض إرادتها على بعضها البعض. إن على القوى العظمى أن تعالج تلك "الحالات الدولية التي يؤدي استمرارها إلى تعريض السلام في العالم للخطر" والتي أدت إلى تحديد مصير عصبة الأمم. إن الدليل على لعبة القوة في الأمم المتحدة موجود في الجهود البطولية ولكن العقيمة التي تبذلها الأمم المتحدة في إحداث توازن السلطة الموسعة لمجلس الأمن وقوتها العددية. وفي مختلف الأحوال والظروف فإن السيادة التي قدمتها من الخارج الدول الأعضاء لهذه المنظمة على مدى الستين سنة الماضية تقاسمها مجلس الأمن وأصحاب المناصب العليا في الأمانة العامة، في حين أن الجمعية العمومية كانت تبدي مقاومة أحياناً وتناضل من أجل تأكيد سلطتها الشرعية.

وفي أثناء ذلك ونظراً لبروز تحديات جديدة وولع الأمانة العامة "بمبادرات" جديدة فقد توسع نطاق الأمم المتحدة والوكالات المتحالفة معها باتجاهات متعددة فيما يتعلق بالعضوية (والانتشار الجغرافي) توسعت الأمم المتحدة من العدد الأصلي للدول الأعضاء والذي كان (٥١) إلى العدد الحالي الذي يبلغ (١٩٢) دولة عضواً. يكمن العامل الرئيسي في التوسيع السريع لمنظمة الأمم المتحدة في عملية إزالة الاستعمار التي بدأت بنيل كل من الهند والباكستان الاستقلال عام ١٩٤٧ والتي ازدادت زخماً بتحويل الكثير من الأمم الأفريقية والشرق أوسطية والآسيوية وأمم المحيط الهادي إلى دول ذات سيادة في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين.

كما أن إنشاء دول جديدة في التسعينيات من القرن الماضي اقتطعت من الدول القائمة أدى إلى زيادة أكبر في عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

شكلت الإحدى والخمسون دولة التي كانت ممثلة في مؤتمر سان فرنسيسكو عام ١٩٤٥، العدد الأصلي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ومن بين هذا العدد كان هناك (٢٠) دولة من أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وهذه المنطقة التي كانت في ذلك الحين تقع ضمن دائرة النفوذ الأمريكي و(١٦) دولة من أوروبا وأمريكا الشمالية و(٧) دول من الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا و(٣) دول من آسيا ودولتان من أوقيانوسيا أي من أستراليا ونيوزلندا. لقد مثلت دول الصحراء الأفريقية في هذا الحدث التاريخي (٣) دول فقط شأنها بذلك شأن قارة آسيا، وهذه الدول هي إثيوبيا وليبيريا وجنوب إفريقيا، ولكن أثيوبيا ولا ليبيريا كانت مؤهلة لأن تكون لاعباً رئيسياً في حين كانت جنوب أفريقيا لا تزال تحت حكم أقلية الفصل العنصري.

وفي حين كان الأعضاء المؤسسون يعلمون نوع المنظمة التي كانوا ينشئونها عام ١٩٤٥ فإن الكثير من الملتحقين الجدد ببساطة عدّوا عضويتهم تأكيداً للوضع السيادي الذي تم تحقيقه حديثاً.

بقيت دول منطقة الصحراء الأفريقية غائبة بشكل واضح حتى انضمت غانا عام ١٩٥٧ وغينيا عام ١٩٥٨، كما أن حضور أفريقيا في المنظمة لم يكن ملموساً حتى الستينيات من القرن العشرين عندما أصبحت العديد من المستعمرات البريطانية والفرنسية السابقة، بالإضافة إلى بضع مستعمرات بلجيكية مستقلة. من الأمثلة على البلدان التي انضمت عام ١٩٦٠ هي داهومي (والتي هي الآن جمهورية بنين) والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وساحل العاج والغابون ومدغشقر ومالي والنيجر ونيجيريا وجمهورية الكونغو والسنغال والصومال وفولتا العليا (والتي هي الآن بوركينافاسو) وتوغو وموريتانيا وسيراليون وتانجنيقا (التي هي الآن تنزانيا) التي انضمت عام ١٩٦١ والجزائر وبوروندي وراوندا وأوغندا التي انضمت عام ١٩٦٢.

من بين المنضمين المتأخرين من غير الدول الأفريقية سنغافورا عام ١٩٦٥ وبربادوس وغويانا عام ١٩٦٦ واليمن عام ١٩٦٧ وفيجي عام ١٩٧١ وجمهورية

ألمانيا الاتحادية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية عام ١٩٧٣ وبالاو التي تركت وضعها تحت الوصاية وأصبحت دولة عضواً ذات سيادة في الأمم المتحدة عام ١٩٧٤ (وبذلك أنهت عملياً التفويض المنتظم الذي منح لمجلس الوصاية) وكانت آخر دولة عضو في الأمم المتحدة هي الجبل الأسود التي انضمت عام ٢٠٠٦.

تكمن المؤشرات الأخرى على نمو حجم الأمم المتحدة في الزيادات في عدد الوكالات وتكملة الطاقم الوظيفي والإنفاق خاصة نفقات عمليات حفظ السلام، إلا أن هذا النمو في الحجم لم يحدث إلا فرقاً ضعيفاً جداً يكاد لا يذكر بالنسبة للتحديات التي تواجه العالم، فهذه التحديات تستمر في التضاعف بغض النظر أو بسبب توسيع العضوية والانتشار المؤسساتي والزيادات في طاقم الموظفين والميزانية. لم تنجح عملية سن القانون الدولي وتصنيفه ولا إنشاء مؤسسات متخطية للحدود القومية في تحويل السيوف إلى شفرات المحراث وكبح جماح الفوضى وتعزيز السلم العالمي.

بسبب الافتقار إلى عقد اجتماعي يلزم الأمم في معايير مشتركة للسلوك، عادت دولة الطبيعة التي تمكنت الحكومات المنظمة من احتوائها على المستوى القومي وبذلك شكلت تهديدات حقيقية للحياة والأملاك والسعي وراء السعادة في جميع أرجاء العالم، وفي عالم يخلو من القانون بشكل متزايد فإن الدول التي تمتلك القوة لفعل ذلك تلجأ إلى عمل أحادي. غالباً تتبع الأمم "المارقة" والأفراد صعبو المراس هذه الخطوات من خلال نبذ التزاماتها وقواعد السلوك المتحضر. إن تحدي الدول الضعيفة والمجموعات التي استعادت نشاطها للدول القوية غالباً ما يترك هذه الأخيرة خيار إما مناشدة "ضمير المجتمع الدولي" أو أخذ القانون بأيديها.

إن نتيجة عودة الفوضى من الأهمية بمكان بحيث لا يمكن تجاهلها، فالحياة على سبيل المثال التي كانت في وقت من الأوقات تعدُّ ثمينة، باتت الآن معرضة لأن تنهى على يد الانتحاريين والانفصاليين العرقيين وجيوش السلب والنهب وضربات الطائرات دون طيار والمرتزقة الذين لا يسألون أمام أحد سوى أمام أنفسهم وربما أمام من يدفع لهم من أسيادهم. كما أن الحرية لم تعد أمراً مسلماً به فهي

الآن عرضة للمصادرة إما من قبل طغاة أفراد أو من قبل حكومات مستبدة تتمتع بسلطان قضائي محدد المكان وامتداد يتخطى الحدود القومية. ومع وقوع الحياة والحرية تحت هجوم مستمر فإن السعي وراء السعادة أصبح أمراً ثانوياً إن لم يكن أمراً عقيماً على الدوام.

وفي حين تعدُّ السعادة في أحسن الأوقات هدفاً متملصاً فإن انهيار النظام الدولي أسهم في الإحساس المتزايد باليأس والقنوط. إن الفشل بالالتزام بروح ونص معاهدة ويستفاليا Westphalia على الأخص يقع في جذر الأزمات التي تجرف العالم المعاصر.

وبدلاً من أن تقدم للدول القومية فرصة قيامها بالحفاظ على هوياتها في الوقت الذي تشارك فيه في تبادل متعدد الثقافات للتقاليد، أتت العولمة كطريق باتجاه واحد يسعى من خلاله دعاة التحديث العلمانيين لتحقيق هدف لا يقل عن القضاء التام على التقليديين العلمانيين الآخرين. وبعد شعورهم بالإحباط نتيجة الإضعاف المتزايد لحرياتهم، برز الأصوليون المتدينون بدلاً من الحركات الأيديولوجية العلمانية والتي كانت بمثابة رأس الرمح في مقاومة النظام الرأسمالي والاستعمار الجديد في الستينيات وحتى التسعينيات من القرن العشرين. ويختلف المتمردون الجدد عن أسلافهم ليس في التأكيد على تنفيذ الإرهاب فحسب، بل أيضاً فيما يتعلق باعتمادهم على مبدأ التضحية بالذات كدليل على التزامهم بقضاياهم، ومن المحزن بالنسبة لبني البشر أن المتمردين اختاروا الأعمال الانتحارية ليؤكدوا نقطة مفادها أن الموت لا يشكل رادعاً.

١-٤-٨ الحرب على الإرهاب وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية:

في إطار جهودها لمكافحة الإرهاب شكلت الولايات المتحدة حلفاً دولياً ضد الإرهاب. وبالإضافة إلى مزيد من تقليص الحريات الشخصية فقد أدت الحرب على الإرهاب إلى تآكل سلطة واحترام الضمانة الوحيدة والفعالة ضد الفوضى ألا وهي الدولة ذات السيادة، وبفعلها هذا فاقمت هذه الحرب الموقف الذي انطلقت منه الولايات المتحدة كي تضبطه وهو التهديدات الموجهة للسلم والتفاهم العالميين.

من المؤكد أن الحرية الفردية أو الحرية ليست بلا قيود، فعندما يشكل حق شخص تهديداً لحق شخص آخر أو يتداخل معه فإن قانون الأثر الخارجي يقضي بتدخل طرف ثالث للتوسط في هذا الصراع والطرف الثالث هنا هو بشكل ثابت الدولة أو أي من وكلائها المفوضين سواءً كانت جمعية تشريعية تمنع الزواج القسري وقتل الأطفال والعبودية أو شرطياً يلقي القبض على حارقي المباني ومنتهكي القانون أو محكمة تقضي بالنزاعات وتريد العدالة أو مكتب بريد يوصل البريد المحلي ويعالج البريد الأجنبي أو قوة دفاعية تقوم بأعمال الدورية على الحدود لردع عدوان خارجي.

تكمن الميزة النموذجية للدولة ذات السيادة في دمج التقارب مع الفرد مع القدرة على التوفيق أو في الوقت نفسه خدمة المصالح الفردية المتضاربة. عندما تفشل الدولة في أداء وظائفها الأساسية بما فيها تحقيق الحد الأعلى من الرفاه العام ورعاية التقاليد المرغوبة ودعم أكثر القيم نبلاً وإزالة الممارسات البغيضة لمبادئ القانون الطبيعي والعدالة والحشمة والضمير الحي وحماية حقوق المواطنين الفردية من الغارات وحملات الإضعاف الخارجية، فإنها تفقد مطلبها الأخلاقي في الطاعة. لذا فإن سيادة الدولة تستند إلى إرادة شعبها وتتسق معها. وينطبق هذا على أيَّة دولة سواءً كانت قوية أم ضعيفة، علمانية أم دينية. إن الواجب الرئيسي للدولة ذات السيادة هو تجاه الأفراد الذين يتنازلون عن حرياتهم إما ضمنياً أو علنياً من أجل الصالح الجمعي للمجتمع، فالسيادة تخاطر بوجود تحدٍ لها حيثما كانت الحريات التي تنازل عنها الأفراد دون رغبة تقدم للسلطات الخارجية دون سبب وجيه ودون تطمين قوي على وجود المحاسبة.

تبقى الحرب على الإرهاب حرباً مشروعة طالما أن أهدافها هي صيانة حياة وأملاك مواطني دولة يهددها الإرهاب. إن الدول التي تواجه مثل هذا الخطر الواضح والحالي عليها في الواقع أن تتنازل عن مسؤولياتها إذا فشلت في اتخاذ تدابير استباقية لتوقع وإجهاض وإحباط الهجمات الإرهابية على أراضيها وشعوبها. لكن الحرب المضادة للإرهاب تصبح "حرب إرهاب" عندما تُفهم وبشكل منطقي على أنها تسريع لأجندة الهيمنة العالمية للمدعين العامين. إن هذه الحرب تصبح مثيرة للنزاع إلى حد

كبير عندما يتم توسيع مسؤولية الدولة التي تشنها لتشمل التدخل المباشر في الشؤون الداخلية للأفراد الأجانب والمجموعات الدينية ودول ذات سيادة أخرى. إن الرفض الحازم من جانب البلدان الأفريقية للخطة الأمريكية بتمركز قوات أفركوم Africom على أراضيها نابع من الخوف أي الخوف من إعادة استعمار القارة الأفريقية بطريقة ذكية، كما أن توجه الولايات المتحدة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى يمكن أن يكون قد أثر أيضاً في قرار البلدان الأفريقية.

٥-٨ الاتجاهات المستقبلية للعلاقات بين الدول:

على ضوء الملاحظات السابقة فإنه من الضروري أن تعاد السلطة للدول ذات السيادة وشعوبها، كما أن الإصلاح المقترح يضع ثلاثة أعباء على الأقل على الدول ذات السيادة التي أعيد تنشيطها. أولاً تصبح الدولة مطالبة بممارسة السلطة التي أعيدت إلى شعبها لتخدم شعبها وليس غير شعبها. وبالنسبة للدول التي تتبع سياسات يمكن النفاذ من خلالها فإن إعادة السلطة إلى الشعب تستلزم أيضاً امتلاك المقدرة لتتبع مصادر مبادرات التنمية وضمان ألاَّ تتسلل السياسات الضارة بمصلحة الشعب من خلال أقنية غير رسمية ولكنها مؤثرة. إن كل جمعية تشريعية ربما تحتاج إلى سن قوانين تجبر الفرع التنفيذي على ضمان وجود مراقبة مناسبة لمصادر السياسات والعمليات المستخدمة في شرعنة وتبني هذه السياسات.

ثانياً وبما أن استمرار وجود الدولة ككيان مستقل يعتمد إلى حد كبير على الإقرار باحتمالية قيام الآخرين بالتصرف معها مثلما هي تتصرف مع الآخرين فإن الدولة الآن ملزمة بصيانة وسيادة ووحدة أراضي جيرانها البعيدة منها والقريبة مستخدمة بذلك كل الموارد التي تقع تحت تصرفها.

واستناداً إلى مبدأ المعاملة بالمثل كنقطة انطلاق للنقاش فإنه لم يعد مقبولاً من أية دولة أن تسمح بأن تستخدم أراضيها للتخطيط وشن الهجمات على دولة أخرى فمن المفترض أن أية دولة تكون قد أعلنت الحرب على دولة أخرى إذا ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن أراضيها أصبحت ملاذاً للإرهابيين وأن وكلاءها أصبحوا

ميسرين لممارسة الأذى العابر للحدود، فمن الطبيعي أنه في عالم مليء بعبوات متفجرة سهلة الابتكار يصبح الأمر قابلاً للأخذ والرد إذا كان إرهابي مصمم على تحقيق هدفه بحاجة إلى بلد ناهيك عن قاعدة كي يوقع الحد الأقصى من الدمار. ومع ذلك ستجد الدول ذات السيادة أنه من مصلحتها (أو ليس من مصلحة أي طرف خارجي) أن تعالج الأسباب الرئيسية للتململ الداخلي وأن تعزز الوحدة بين شعوبها، وحيثما تفشل الجهود الحقيقية لإنجاز بناء التوافق على الدول ذات السيادة أن تتحرك بسرعة وحسم لكبح جماح الفوضى.

الالتزام الثالث الذي يقع على عاتق الدولة ذات السيادة هو تجاه المجتمع الدولي أياً كان تعريف هذا المجتمع ويشمل هذا الالتزام ولا يقتصر على الحفاظ على الأمن الجمعي وحماية حقوق الأجانب والأقليات المحلية ونزع الأسلحة والأسلحة النووية واتخاذ التدابير لمواجهة النتائج السيئة لانتشار الأسلحة الصغيرة والتغير المناخي والتلوث في الغلاف الجوي والأطعمة المعدلة وراثياً والانبعاثات المسرطنة والتغير الإحيائي للفيروسات والأوبئة المتفشية.

ومن المؤمل أنه من خلال قبولها بالمسؤولية الرئيسية عن الخيارات الحساسة التي تمت داخل حدودها ستصبح الدولة ذات السيادة فعالة بشكل متزايد في إدارة النتائج الداخلية والخارجية لهذه الخيارات. وعلى أية حال فإن مستقبل الجنس البشري يتوقف على مدى استعداد كل دولة لقبول مسؤولياتها الرئيسية في احتواء التهديدات الجديدة التي لا يمكن تخيلها والتي تواجه العالم. والبديل عن ذلك هو ترك مصير العالم في أيدي بضع دول قوية مدعومة ببيروقراطيين يتمتعون بقوة كبيرة ولا يخضعون للمساءلة ولا يُعرف عنهم شيئ.

ولأسباب تم إيرادها في هذا الكتاب فقد تم تجريب الخيار الأخير على مدى أكثر من خمسين عاماً وثبت أنه خيار ناقص لا يرتقي إلى المستوى المطلوب وهذا ما يترك المجال للخيار الوحيد القابل للاستمرار وهو خيار إعادة السلطة للشعب.

إذا كان للتاريخ أن يقدم درساً فإن هذا الدرس هو أن النظام العالمي الجديد (والذي يعيش على إضعاف القوى السيادية القومية) سيصبح قريباً نظاماً قديماً. ومن

المحتمل أن يحدث هذا عندما يشرع جيل جديد من القادة في بحث حثيث عن بدائل. إن من يجادل أنه ليس هناك بدائل عن نظريته هو إما أنه توقف عن التفكير أو أنه قدّر أن الطريقة الوحيدة لإحباط عزيمة الآخرين في التفكير هي تأكيد عقم جهودهم فالحياة كما يذكرنا بوبر (Popper) هي عملية دائمة لحل المشكلات.

٦–٨ دور الأمم المتحدة:

لا شك بأن للأمم المتحدة دوراً رئيسياً تلعبه في كبح جماح الفوضى في السياسة الدولية وإعادة الكياسة إلى العلاقات بين الدول والعلاقات بشكل عام. كان يمكن لهذه المنظمة أن تحدث فرقاً في الستينيات من القرن العشرين عندما كانت الكونغو التي كانت في ذلك الحين حديثة الاستقلال تمزق بوساطة المكائد الأجنبية والحزبية المحلية. ومع ذلك فبدلاً من العمل مع الحكومة المركزية بقيادة باتريس لومومبا (Patrice Lumumba) لصيانة سيادة الكونغو وسلامته الإقليمية، اكتفى الأمين العام في ذلك الوقت داغ همرشولد (Dag Hamarshjold) بالتفرج بينما كانت بلجيكا والقوى الغربية البارزة تسهل تدعيم خطط انفصال إقليم كاتنجا.

منذ ذلك الحين قطعت الأمم المتحدة مشواراً طويلاً، فقد لعبت دوراً نشطاً في عملية إزالة الاستعمار وتحرر ناميبيا وجنوب أفريقيا من حكم الفصل العنصري كما أثبت برنامج الأمم المتحدة للمساعدة الفنية بأنه برنامج لا يقدّر بثمن في تطوير القدرات الحساسة المطلوبة من قبل الدول الحديثة الاستقلال لتحقيق أهدافها التنموية. بالإضافة إلى ذلك قطعت المناقشات في الجمعية العمومية شوطاً طويلاً في تحسيس شعوب العالم بمخاطر الانتشار النووي والحرب الأهلية والتغير المناخي والتدهور البيئي والأوبئة المتفشية. وحتى إذا كان مجلس الأمن غير قادر على منع حرب العراق عام ٢٠٠٣ فإن الأمم المتحدة يمكن أن يكون لها رصيد على الأقل في أنها كانت الأولى التي حذرت الولايات المتحدة من قرارات متسرعة، وهذا الأمر ينطوي على أهمية نظراً لأن هانس بلكس (Hans Blix) الذي تم تعيينه من قبل الأمم

المتحدة للتحقيق في المزاعم القائلة بأن صدام حسين كان يكدس أسلحة الدمار الشامل لم يجد في نهاية المطاف أي دليل يدعم هذه المزاعم.

وبالإضافة إلى ضمان أن ما حدث في العراق لن يتكرر فإن للأمم المتحدة مسؤولية رئيسية في وقف الفوضى التي تعم العالم المعاصر. وبعبارات محددة فإن على الأمم المتحدة إعادة التأكيد على اشتراطات الميثاق بشأن المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، كما أن على الدول الأعضاء أن ترفع أصواتها وتشارك بفعالية في النقاشات حول الموضوعات المعاصرة والتي من أبرزها تلك التي تتعلق بتبني تدابير لإحباط المؤامرات الإرهابية وصيانة سيادة الدولة وإعادة الكياسة إلى الدبلوماسية وتعزيز السلم.

من الطبيعي القول إن الدول التي تتعرض للهجوم لها كل الحق في الدفاع عن نفسها، وسيكون من غير المنطقي على سبيل المثال أن تتوقع من الولايات المتحدة الأمريكية أن تقف مكتوفة الأيدي في الوقت الذي يتآمر المتشددون لشن هجمات في أماكن بعيدة على أراضيها وشعبها، فهي ستستعمل بل يجب عليها أن تستعمل كل وسيلة تحت تصرفها لتكتشف وتحبط المؤامرات ضدها وهذا ما ستفعله أية دولة مسؤولة. ولكن في حين أنها تتنازل للدول الأطراف بإعطائها الحق في الدفاع عن النفس فإن على الأمم المتحدة أن تقنع الدول القوية بأنها تخرج عن مسارها إذا اعتقدت بأن مسؤولياتها تشمل تقرير مسائل الإيمان وتقرير أي من المقولات الدينية تتطابق مع الحداثة ومتى يهزأ الفرد برمز لباس صمم له بشكل نزوي. إن على الأمم المتحدة أن تكون أكبر مدافع عن حرية كل دولة بأن تكون بعيدة عن الكمال.

الفهرس

الصفحة

الجزء الأول

العقيدة الدولية: الفلسفة والنظرية

الصفحة

الصفحة

الجزء الثاني

العلاقات الدولية: التاريخ والتحديات المعاصرة

الصفحة

الصفحة

الجزء الثالث

الاتجاهات المستقبلية

الطبعة الأولى / ٢٠١٥
عدد الطبع ١٠٠٠ نسخة